الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الريان
كلية الدراسات العليا

أثَرُ فاعليَّةِ المُراجَعَةِ الدَّاخليَّةِ على جَودَةِ الأرباحِ المُحاسَبيَّة

دِراسَةٌ مَيْدَانيَّةٌ في البُنُوكِ التِّجاريَّةِ اليَمنيَّة

رسالةٌ مُقدَّمةٌ إلى جامعةِ الرَّيان؛

لاستكمالِ مُتطلَّباتِ نَيْلِ دَرَجَةِ الماجستير، تخصص محاسبة

إعداد

سعود صالح عمر المقدع

إشراف

الدكتور غسان سعيد باجليدة

استاذ المحاسبة المشارك

كلية العلوم الإدارية - جامعة حضرموت

2021م-1443هـ

الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الريان

كلية الدراسات العليا

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

أَثَرَ فاعليَّةِ المُراجَعَةِ الدَّاخليَّةِ على جَودَةِ الأرباحِ المُحاسَبيَّة

دِراسَةٌ مَيْدَانيَّةٌ في البُنُوكِ التِّجاريَّةِ اليَمنيَّة

رسالةٌ مُقدَّمةٌ إلى جامعةِ الرَّيان؛

لاستكمالِ مُتطلَّباتِ نَيْلِ دَرَجَةِ الماجستير، تخصص محاسبة

إعداد

سعود صالح عمر المقدع

إشراف

الدكتور غسان سعيد باجليدة

استاذ المحاسبة المشارك

كلية العلوم الإدارية – جامعة حضرموت

2021م-1443هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرارُ المُراجِعِ اللُّغَويِّ

أشهدُ أنَّ رسالةَ الماجستيرِ الموسومةَ بـ(**أَثَرَ فاعليَّةِ المُراجَعَةِ الدَّاخليَّةِ على جَودَةِ الأرباحِ المُحاسَبيَّة – دِراسَةٌ مَيْدَانيَّةٌ في البُنُوكِ التِّجاريَّةِ اليَمنيَّة**)، التي تَقَدَّمَ بِها الطالبُ/**سعود صالح عمر المقدع**، قد تَمَّتْ مُراجَعَتُها من الناحيَةِ اللُّغَويَّةِ تحتَ إشرافي، بحيثُ أصبحتْ ذاتَ أُسلُوبٍ عِلْميٍّ، وسليمةً من الأخطاءِ اللُّغَويَّةِ؛ ولأجْلِ هذا أُوقِّعُ.

المُراجِعُ اللُّغَويُّ : أ/علي سالم الشرفي

الدَّرَجَةُ العِلْميَّةُ: مُدَرِّس (ماجستير لغة ونحو)

الجامعة: جامعةُ حَضرَمَوتَ

التوقيع:

التاريخ: 2021/1/17م

إقرار المشرف العلمي

أشهدُ أنَّ رسالةَ الماجستيرِ الموسومةَ بـ((**أَثَرَ فاعليَّةِ المُراجَعَةِ الدَّاخليَّةِ على جَودَةِ الأرباحِ المُحاسَبيَّة – دِراسَةٌ مَيْدَانيَّةٌ في البُنُوكِ التِّجاريَّةِ اليَمنيَّة**))، التي تَقَدَّمَ بِها الطالبُ/ **سعود صالح عمر المقدع**، قد استُكمِلَت بمراحلِها كافةً تحتَ إشرافي، وأُرَشِّحُها للمناقشة.

المشرف العلمي/

الدكتور غسان سعيد باجليدة

التوقيع:

التاريخ: 25 / 1 /2021م

بناء على قرار رئيس الجامعة رقم (4)، لعام 2021 م بشأن تشكيل لجنة مناقشة رسالة الماجستير الموسومة بـ(**أثر فاعليّة المراجعة الدّاخليّة على جودة الأرباح المحاسبيّة-دراسة ميدانيّة في البنوك التّجاريّة اليمنيّة**)، للباحث: **سعود صالح عمر المقدع**؛ نقرُّ نحنُ -رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها- أنّنا اطلعنا على الرسالة العلمية المذكورة آنفًا، وقد ناقشّنا الطالبَ في محتوياتها، وفي ما لَهُ علاقةٌ بها، وأُجيزَت بتاريخ: 19 / 8 /2021م.

رئيس اللجنة

الاسم: أ. سالم محمد بافقير

التوقيع:

عضو اللجنة

الاسم: د. محفوظ عبدالكريم المصلي

التوقيع:

عضو اللجنة

الاسم: د. سالم عبدالله بن كليب

التوقيع:

قال تعالى:

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾

سورة التوبة: آية 105

الإهداء

إلى نَبْعِ الحنان الذي لا ينضب .. أمي الغالية.

إلى مَنْ جعل مِشواريَ العلميَّ مُمكنًا .. أبي العزيز.

إلى من ساندني وآزرني .. زوجتي العزيزة.

إلى فِلْذَاتِ كَبِدي .. أولادي الأحِبَّة.

وإهداءٌ خاصٌّ إلى مَنْ كان عونًا ومُحَفِّزًا لي .. خالي العزيز سليمان بن غانم.

وإلى جامعةِ الرَّيانِ، إدارةٍ رشيدَةٍ، وأساتِذَةٍ أفاضِلَ، وزُمَلاءَ أوفياء.

أُهدي هذا الجُهْدَ المُتَوَاضِع.

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والشكر لله العظيم سبحانه وتعالى، أحمدُهُ حمدًا كثيرًا كما ينبغي لجلال وجهِهِ وعظيمِ سلطانِه، الذي وفَّقني لإنجازِ هذه الدراسة، والصلاةُ والسَّلامُ على أشرف الأنبياءِ والمرسلين، نبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِه وصحبِهِ أجمعين.

يسُرُّني أن أتقدَّمَ بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفاضل/غسان سعيد باجليدة؛ لتكرُّمِهِ بالإشراف على هذه الدراسة، وأغدقَ عليها بتوجيهاتِهِ الدقيقةِ العلميةِ والموضوعيةِ، فكانت عونًا وسندًا للباحث في جميعِ مراحل إعداد الدراسة.

وأتقدَّم بالشكر إلى جامعةِ الرَّيانِ وأساتِذَتِها الأفاضِلِ؛ لِما قدَّموهُ لِيَ من مُساعَدَةٍ ومُساندَةٍ مكَّنتني من المُضِيِّ بِخُطى ثابتةٍ في مسيرتي العلمية.

وأتقدَّمُ بالشكر الجزيل أيضًا إلى العاملين في إداراتِ المراجعةِ الداخليةِ في البُنُوكِ التجاريةِ اليمنيةِ؛ لتعاونِهِم معي في الدراسةِ العمليةِ لهذه الدراسة.

وأتقدم بالشكرِ الجزيلِ العظيمِ للجهة التي دعمتني وكان لها الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في اكمال مرحلة الماجستير، مؤسسة نهد التنموية، ولا أنسى أيضاً أن أسجل شكري لأعضاءِ لجنة مناقشة الرسالة؛ لتفضُّلِهِم بقراءةِ هذه الرسالة، وتصويبِ أخطائِها، وتقويمِ اعوجاجِها؛ لتخرج للعلنِ أكثرَ علميةً ورصانة.

وأخيرًا، لا يفوتُني تقديمُ شكري الجميل إلى كلِّ مَن ساعَدَني، من قريبٍ أو بعيدٍ، في إنجاحِ وتقديمِ هذا العمل المتواضع.

الباحث

المُستخلَص

أثر فاعلية المراجعة الداخلية على جودة الأرباح المحاسبية

(دراسةٌ مَيدانيَّةٌ على البنوك التجارية اليمنية)

إعداد: سعود صالح عمر المقدع

إشراف الدكتور/غسان سعيد باجليدة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرُّفِ على أَثَرِ فاعلية المراجعة الداخلية على جودة الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية، للفترة من العام 2013 الي العام 2017م. ولتحقيقِ أهدافِ الدراسة واختبار الفرضيات؛ تمَّ التعامُلُ مع نوعين من البيانات، وهي البيانات الأولية والبيانات الثانوية. وقد تكوَّن مُجتَمَعُ الدراسة من جميع البنوك التجارية اليمنية، وكانت عينة الدراسة 6 بنوك تجارية، وتم استخدام اسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس واختبار فرضيات الدراسة.

توصَّلَت الدراسة إلى عَدَدٍ من النتائجِ، أبرزُها: وجودُ علاقةٍ موجَبةٍ وقويَّةٍ وذاتِ دِلالةٍ إحصائيةٍ بينَ كلٍّ من المتغيرات المستقلة (المؤهِّلات العلميَّةِ والمِهْنيَّة للمُراجع الداخلي، واستقلاليةُ المراجَعَةِ الداخليةِ) وجودةُ الأرباحِ المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وعَدَمُ وجود علاقةِ ذاتِ دلالةِ إحصائيةٍ بين كلٍّ من المتغيرات المستقلة (مستوى الخبرة للمراجع الداخلي، وجودُ وتطبيقُ دليل المراجعة الداخلية، وحجمُ إدارة المراجعة الداخلية) وجودةُ الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية.

وقد أوصَتِ الدراسة باستمرارِ إدارة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية باختيار الموظفين الأكْفَاءِ ذوي المؤهِّلات العلمية العُليا والمِهْنية؛ لما له من أهميَّةٍ في تحسين جودة الأرباح المحاسبية، وأوصت الدراسةُ أيضًا بضرورة تفعيلِ تطبيقِ دليلِ المراجعة الداخلية؛ لما لَهُ من أَثَرٍ بالِغٍ في تحسين جودة الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية. وأوصت الدراسة بمزيد من الأبحاث المتعمِّقة في المجال؛ لتحليل نتائج الدراسة من خلال توسيع نطاق العيِّنة، والتوسُّعِ في خصائص فاعلية المراجعة الداخلية، للقيام بدورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، جودة الأرباح المحاسبية، البنوك التجارية، الجمهورية اليمنية.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
إقرار المراجع اللغوي	أ
إقرار المشرف العلمي	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الآية	د
الإهداء	هـ
الشكر والتقدير	و
المُستخلَص	ز
قائمة المحتويات	ط
قائمة الجداول	م
قائمة الأشكال	ن
قائمة الملاحق	س
قائمة المختصرات	ع
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار العام للدراسة	3
المقدمة	3
مشكلة الدراسة	5
أهداف الدراسة	6
بناء فروض الدراسة	6
متغيرات الدراسة	8
منهج الدراسة	9
أهمية الدراسة	9
حدود الدراسة	10
مجتمع الدراسة	10
عينة الدراسة	11
تنظيم الدراسة	11

المبحث الثاني: الدراسات السابقة	12
الدراسات العربية	12
الدراسات الأجنبية	18
أهم ما يُميِّزُ هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	20
الفصل الثاني: المُراجَعة الداخلية	
تمهيد	24
المبحثُ الأول: نشأةُ المُراجَعةِ الداخليةِ ومفهومُها، وأهميَّتُها، وأنواعُها	25
نشأةُ المُراجَعة الداخلية وتطوُّرُها	25
مفهومُ المُراجَعة الداخلية	27
أهميةُ المُراجَعة الداخلية	30
أنواع المُراجَعة الداخلية	36
المبحث الثاني: أهدافُ المُراجَعة الداخلية ومهامُّها، ومسؤوليَّاتُ المُراجِع الداخلي والوضع التنظيمي للمُراجَعة الداخلية	41
أهداف المُراجَعة الداخلية	41
مهام المُراجَعة الداخلية	46
مسؤوليات المُراجِع الداخلي	49
الوضع التنظيمي لإدارة المُراجَعة الداخلية	51
المبحث الثالث: المعايير الدَّوْليَّة للمُراجَعة الداخلية	52
معايير الصفات	54
معايير الأداء	57
الفصل الثالث: جودة الأرباح المُحاسَبيَّة	
تمهيد	66
المبحث الأول: مفهوم جودة الأرباح المُحاسَبيَّة وأهميَّتُها	67
مفهوم جودة الأرباح المُحاسَبيَّة	67
أهمية جودة الأرباح المُحاسَبيَّة	69
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة وطرائق قياسها وكيفية تعزيزها	72
العوامل المؤثِّرة في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة	72
مقاييس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة	75

كيفية تعزيز جودة الأرباح المُحاسَبيَّة	82
المبحث الثالث: ماهية البنوك التجارية اليمنية ونشأتها وأهميتها ودورها في الاقتصاد الوطني اليمني وجودة الأرباح في البنوك التجارية	84
ماهية البنوك التجارية	84
نشأة البنوك التجارية اليمنية	84
أنواع البنوك التجارية	87
دور البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني اليمني	88
وظيفة المُراجَعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية	90
واقع التدقيق الداخلي في اليمن	92
جودة الأرباح في البنوك التجارية	94
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	98
المبحث الأول: منهجية الدراسة	99
تمهيد	99
منهج الدراسة	99
طرائق جمع البيانات	99
مجتمع وعيِّنة الدراسة	100
مُتغيِّرات الدراسة وطرق قياسها	100
المُتغيِّرات المستقلة للدراسة	101
المُتغيِّر التابع	101
الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	103
المبحث الثاني: عرض وتحليل ووصف مُتغيِّرات الدراسة	104
عرض وتحليل ووصف المُتغيِّرات المستقلة	104
عرض وتحليل ووصف المُتغيِّرات الضابطة	108
المبحث الثالث: عرض وتحليل اختبار فرضيات الدراسة	111
تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفَرَضِيَّات المتعلقة بتأثير المُتغيِّرات المستقلة والضابطة مشتملة على المُتغيِّر التابع	111
اختبار الفرضية الأولى	113

اختبار الفرضية الثانية	114
اختبار الفرضية الثالثة	114
اختبار الفرضية الرابعة	115
اختبار الفرضية الخامسة	115
المُتغيِّرات الضابطة	116
المبحث الرابع: النتائِجُ والتوصيات	118
نتائج الدراسة	118
التوصيات	119
المصادر والمراجع	120
الملاحق	128
Abstract	140

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-2	مراحل تطور المراجعة الداخلية	26
2-2	معايير المُراجَعة الداخلية الصادرة عن معهد المُدَقِّقين الداخليين	61
1-3	مقاييسِ جودةِ الأرباحِ المُحاسَبيَّةِ	76
2-3	أسماء وأنواع البنوك اليمنية	86
1-4	بيانات عينة الدراسة	100
2-4	التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة	102
3-4	التوزيع التكراري لعدد المراجعين الداخليين حسب مستوياتهم العلمية	104
4-4	التوزيع التكراري للمراجعين الجامعيين في إدارة المراجعة	105
5-4	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة بحسب مستوى الخبرة	105
6-4	التوزيع التكراري لمستوى حجم إدارة المراجعة الداخلية للبنوك محل الدراسة	106
7-4	التوزيع التكراري لأفراد عيِّنة الدراسة وفقا لاستقلالية المُراجِعين الداخليين	107
8-4	التوزيع التكراري للإجابات عن السؤال المتعلِّقِ بمدى توافر دليل المُراجَعة الداخلية في البنوك اليمنية	107
9-4	حجم البنوك التجارية اليمنية	108
10-4	تصنيف مكتب المراجعة الخارجي.	109
11-4	حجم مجلس الإدارة للبنوك التجارية اليمنية	110
12-4	متوسط عدد اجتماعات لجنة المُراجَعة للسنوات الـ(5) مُدَّة البحث	110
13-4	نتائج الانحدار الخطي المتعدد multiple linear regression لاختبار الفرضيات	112

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	متغيرات الدراسة	8
1-2	تخفيض تكاليف المراجعة الداخلية	34
2-2	أنواع المُراجَعة الداخلية	40

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	نِسَبُ المُراجِعين في إدارة المُراجَعة الداخلية بحسب مستوياتهم العلمية والمِهْنيَّة	129
2	نِسَبُ المُراجِعين الجامعيين في إدارة المُراجَعة في البنوك التجارية اليمنية	130
3	عدد المُراجِعين في إدارة المُراجَعة الداخلية بحسب مستوى الخبرة	131
4	استبانة الدراسة وبياناتُها	132
5	مصفوفة الارتباط بين المُتغيِّرات المستقلة والمُتغيِّر التابع بوجود المُتغيِّرات الضابطة	135
6	شروط استخدام تحليل الانحدار المتعدد (تضخم التباين)	136
7	شروط استخدام تحليل الانحدار المتعدد(التوزيع الطبيعي)	137
8	اختبار (ANOVAb)	138
9	جودة الأرباح المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية (عينة البحث) للمدة من 2013 إلى 2017م	139

قائمة المختصرات

No	Abbreviation	Original Words
1	AICPA	American Institute Of Certified Public Accountants
2	COSO	Committee of Sponsoring Organization of the Tread Way Commission
3	IFAC	International Federation of Accountants
4	IIA	Institute of Internal Auditors

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

تمهيد:

يشمل هذا الفصل على مبحثين: المبحث الأول الإطار العام للدراسة ويحتوي على المقدمة، والمشكلة، وأهداف الدراسة، وفَرَضِيَّات الدراسة، ومُتغيِّرات الدراسة، ومنهج الدراسة، وأهمية الدراسة، وحدود الدراسة، ومجتمع الدراسة، وتنظيم الدراسة، اما المبحث الثاني يحتوي على الدراسات السابقة ويشتمل على الدراسات العربية، والدراسات الاجنبية، وما يميز الدراسة الحالية.

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

إنَّ الأرباح هي الدليلُ الأهمُّ الذي يُبنى عليه القرار الاستثماري، فهي تُعَدُّ مقياسًا لمدى الكفاءة في إدارة ونموِّ الأموال في المُنشأَة التجارية والصناعية والخِدْميَّة؛ لذلك تلجأُ كثيرٌ من إدارات الشركات إلى ابتكارِ أحدث الطرائق للتلاعُب بهذا الرقم؛ من أجل استقطاب رؤوس الأموال، وتحسينِ سُمعتها من جهة، ومن أجل بيان مدى كفاءتها لدى الملاك وأعضاء مجلس الإدارة من جهة أخرى، ومن ثَمَّ فإن الاعتماد على رقم الربح وبناء القرار الاستثماري عليه غير كافٍ، ولذلك يُفتَرَضُ على المساهمين عَدَمُ التركيز على الرقم الصافي للأرباح فقط، بل يجب عليهم أيضًا معرفةُ مكوِّنات ومصادر هذه الأرباح، والتركيز على نسبتها من الأنشطة التشغيلية الخاصة بالشركة، إذ أصبح التوجُّهُ في الآونة الأخيرة نحوَ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة وقياسِها للتعرف إلى حقيقية هذه الأرباح التي تتضمَّنُها القوائم المالية، وهل تُحقِّقُ هذه الأرباح العدالةَ والصدق، التي لها تأثيرٌ في مُستخدِمِي القوائم المالية لاتخاذ القرارات المناسبة. وتعرف جودة الأرباح المُحاسَبيَّة بالأرباح التي تتَّصِفُ بالخصائص الرئيسة للمعلومات المُحاسَبيَّة المرغوبة لمستخدمي القوائم المالية التي تُحقِّقُ هدفَ الإفصاح في القوائم المالية، إذ توفِّر القدرة التنبُّؤيَّة للمعلومات المُحاسَبيَّة؛ لغرض التنبُّؤِ بأرباح السنوات القادمة، وذلك عن طريق الأرقام التي تظهر في قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، والميزانية العمومية (عبيد، 2016، ص3).

ولا شَكَّ أنَّ مِن الممارسات التي تَحُدُّ من التلاعُب في حسابات وعمليات الشركات ما يُسمَّى بحوكمةِ الشركات، التي تُعَدُّ المُراجَعة الداخلية أَحَدَ آلياتها، إذ تلعب إدارةُ المُراجَعة الداخلية دورًا مُهِمًّا في المنشآت كافةً، فهي التي تقوم بمراقبة كلِّ العمليات والخطط في الشركة، وضمان سيرها وفق الخُطَطِ المرسومة، بحيث تؤثِّر السياسات والاستراتيجيات والخطط الموضوعة في تحقيقِ مصطلح جودة الأرباح، وهي استمرارية تحقيق الأرباح الحالية في المُدَد القادمة، بمعنى آخر فإنَّ الأرباح التي تُفصِحُ عنها الشركاتُ تُعبِّرُ بصدقٍ وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة، ولا تحتمل أيَّ مبالغاتٍ أو أرقامًا افتراضية (صَيَّام، 2014،ص 3).

لقد شهدت المُدَّةُ الأخيرةُ تطورًا ملحوظًا في الدور الاستراتيجي للمُراجَعة الداخلية، وبخاصةٍ بعد انهيارات الشركات الأمريكية، فقد أشار معهدُ المُراجِعين الداخليين الأمريكي

(IIA، 2010) إلى أنَّ دور المُراجَعة الداخلية تعدَّى مُجرَّدَ كونِهِ حمايةَ الأصول من سوءِ الاستخدام، والتحقُّق من مصداقية البيانات المُحاسَبيَّة، إلى الأخذ بمدخل القيمة المضافة المبنيِّ على أساس مساهمتها في تحقيق استراتيجية المُنشأَة، وتحقيق قيمة مضافة لها من خلال دورها في إدارة المخاطر، والحَدُّ من ممارسات إدارة الأرباح، وقد ألزم قانونُ (Sarbanes–Oxley,2002) الشركاتِ المساهمةَ الأمريكيةَ بالإفصاح في التقريرِ السنويِّ عن نقاطِ الضعفِ في نظام الرقابة الداخلية، مما عَزَّزَ الاهتمامَ بوظيفة المُراجَعة الداخلية في الشركات والمؤسسات المالية.

مشكلة الدراسة:

يلعب القطاعُ المصرفيُّ دورًا كبيرًا في الحياة الاقتصادية المعاصرة، وذلك من خلال جذب المُدَّخَرات المحلية والخارجية، وحشدِ وتوجيهِ تلك المُدَّخَرات نحوَ المشروعات التنموية، إذ تقوم المصارف بتمويلِ العديد من المشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعاتِ: الزراعيةِ، والصناعيةِ، والتجاريةِ، وغيرِها، ولا شكَّ أنَّ البنوك التجارية اليمنية لها دورٌ فاعلٌ ومُهمٌّ في التنمية الاقتصادية، فقد استطاعت أن تُسهِمَ في تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، فقامت بتمويل العديد من المشروعات التنموية، ولا سيَّما المصارفَ الإسلاميةَ التي تمتلك العديد من الآليات، مثل: المُضاربة، والمُرابحة ..إلخ، فهي تعمل على توزيع المُتاحِ من الموارد النقدية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فرحان والطوقي، 2008،ص:22)، وحتى تتمكَّنَ البنوك من تأدية دورها في تنمية الاقتصاد الوطني على أكمل وجه؛ فلابُدَّ أن تكونَ الأرباح المُحاسَبيَّة المُعلَن عنها في القوائم المالية لهذه البنوك، ذاتَ جودةٍ عاليةٍ، وتُعبِّرُ بصدقٍ وعدالةٍ عن حقيقة هذه الأرباح، بمعنى أن تكون خاليةً من تلاعُب الإدارة برقم الربح لأهداف عديدة، ولا شكَّ في أنَّ المُراجَعة الداخلية تَحُدُّ من التلاعُبِ والغِشِّ والأخطاء وضبطِ البيانات المُحاسَبيَّة؛ مما يُسهِمُ في تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة. ونظرًا لأهمية الأرباح المُحاسَبيَّة للمستثمرين، والدائنين، والعملاء، والمورِّدين، والمُحلِّلين الماليِّين وغيرهم؛ اتفقت معظمُ الدراسات على أنَّ الأرباح المُحاسَبيَّة المُعلَن عنها في التقارير المالية تُعَدُّ المعلومةَ الأهمَّ بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، إذ إنّ الأرباح تُعَدُّ كالخُلاصةِ لأعمال الشركة وإنجازاتها خلال المُدَّة المالية، ويُعَدُّ اكتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات المُحاسَبيَّة الدورَ الأساسيَّ لإدارة المُراجَعة الداخلية، وكذلك التحقُّق من سلامة السجلات والبيانات، والمحافظة على الأصول المملوكة للوحدة. وبينت دراسة الشوتري واخرون (2015) أن البنوك الاسلامية والتقليدية يستخدمان السلطة الاختيارية بشأن مخصصات خسائر القروض من أجل إدارة الأرباح لعدة عوامل مختلفة مما يؤدي إلى انخفاض جودة الارباح في هذه البنوك. وعلى الرغم من اهتمام الدراسات السابقة بدراسة العلاقة بين المُراجَعة الداخلية وبين العديد من المُتغيِّرات، مثل: الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وجودة المعلومات المُحاسَبيَّة، وجودة التقارير المالية، إلا أنَّ من المُلاحَظِ أنَّ هناك شُحًّا في الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة المحتملة بين المُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة، ولا سيما في الجمهورية اليمنية، وأصبحَ من المهمِّ دراسةُ أثر المُراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية.

أهداف الدراسة:

يتمثَّل الهدفُ الرئيسُ للدراسة في التعرُّف على أثر فاعلية المُراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية. ويتضمَّنُ الهدفُ الرئيسُ الأهدافَ الفرعيَّةَ المتمثلة في فحص العلاقة بين:

- خبرة المُراجِع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.
- المُؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.
- وجود دليل للمُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.
- حجم إدارة المُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.
- العلاقة بين استقلالية المُراجِع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

بناء فَرَوضِ الدراسة:

1- الفرضية الأولى:

توصلت دراسة مليجي(2012) إلى ان للمؤهل العلمي والمهني أثر ذو دلالة إحصائية على ممارسات إدارة الارباح وتحسين جودة الارباح المحاسبية فقد أتضح أن حصول المراجع الداخلي على درجة البكالوريوس فأعلى وحصوله على مؤهل مهني يدعم من قدرته المهنية في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي تحسين جودتها، وواضح مبارك(2009) أن التأهيل العلمي للمراجع الداخلي يعتبر المطلب الأول والاساسي لخلق مراجع مؤهل ومتميز، فيجب أن يكون المراجع الداخلي حاصل على مؤهل بكالوريوس في تخصصه، بناء على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الاولى على النحو التالي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين المُؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

2- الفرضية الثانية:

وبالنسبة لتأثير خبرة المراجع الداخلي، ومعرفته بطبيعة العمليات البنكية ومخاطرها تساعده على اكتشاف ممارسات إدارة الارباح ومن ثم تحسين جودة الأرباح في البنوك التجارية اليمنية، حيث أوضح مبارك(2010) أن خبرة المراجع الداخلي تعتبر من العوامل التي تصقل المقدرة المهنية وبالتالي تزداد قدرته على اكتشاف الممارسات التي قد تقوم بها الإدارة للتأثير على رقم

الربح، لذلك تعد الخبرة من الأمور الهامة لضمان فعالية عمل المراجع الداخلي وبالتالي إدارة المراجعة الداخلية ككل، كما اوضحت دراسة مليجي (2012)أن هناك اثر ذو دلالة احصائية لخبرة المراجع الداخلي على ممارسة إدارة الأرباح. ، بناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الثانية على النحو التالي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين خبرة المُراجِع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

3- الفرضية الثالثة:

أشار مبارك(2010) أن استقلالية إدارة المراجعة الداخلية يعتبر أهم متغير مؤثر في جودة أنشطة المراجعة الداخلية وتوجد علاقة عكسية بين استقلالية المراجع الداخلي وإدارة الارباح وبالتالي تحسين جودة الارباح المحاسبية، ويتوقف استقلال المراجعة الداخلية على الوضع التنظيمي لها، فلكي تؤدي المراجعة الداخلية أعمال الفحص والتقويم للإدارات والأقسام الأخرى دوت خوف أو حرج يجب أن تكون تابعة لأعلى مستوى إداري دال الشركة حيث يفترض أن تقدم المراجعة الداخلية تقاريرها إلى لجنة المراجعة، اما دراسة مليجي(2012) أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية المراجع الداخلية بممارسات إدارة الأرباح وجودتها، فالتبعية الفنية للمراجعة الداخلية للجنة المراجعة وتبعيتها إدارياً لمجلس الإدارة يجعلها بعيدة عن ضغوط الإدارة التنفيذية ويمكنها من اكتشاف ممارسات إدارة الارباح، ومن ثم تحسين جودة أرباح البنوك التجارية. . بناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الثالثة على النحو التالي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين استقلالية المُراجِع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

4- الفرضية الرابعة

أظهر التحليل الإحصائي لنموذج دراسة مليجي(2012) أن توافر دليل عمل للمراجعة الداخلية يحدد صلاحيتها، له تأثير ذو دلالة إحصائية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة أرباح البنوك التجارية.

يعتبر دليل المراجعة الداخلية مرجع أساسي للمراجعين الداخليين في كل الأعمال التي يقومون بها. لذلك يجب أن يضمن مدير المراجعة الداخلية الفهم الشامل للدليل من قبل العاملين بالقسم حتى يمكن استخدامه بشكل مناسب، ويبين دليل المراجعة الداخلية الإجراءات والسياسات الواجب أتباعها أثناء ممارسة المراجعة الداخلية لأعمالها لكي تكون متفقة مع المعايير المهنية ،

لذلك فإن وجوده يعد مؤشرا على جودة تنفيذ مهام المراجعة الداخلية. ومما لا شك فيه أن جودة تنفيذ مهام المراجعة الداخلية سوف يدعم مقدرة المراجعين الداخليين على اكتشاف الممارسات التي قد تتخذها الإدارة للتلاعب في رقم الأرباح كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين وجود دليل للمراجعة الداخلية وبين ممارسات إدارة الأرباح(مبارك، 2010). بناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الرابعة على النحو التالي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين وجود دليل للمُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

5- الفرضية الخامسة:

اوضحت دراسة مليجي(2012) ان هناك علاقة موجبة بين حجم إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الارباح إلا انها ليست ذات دلالة إحصائية، بينما بين مبارك(2010) أن تأثير حجم إدارة او قسم المراجعة الداخلية يتمثل في توفير الموار الكافية بشرية أو مادية ويودي ذلك إلى زيادة القدرة المهنية للإدارة ككل على تنفيذ مهام المراجعة الداخلية بشكل أفضل. بناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الخامسة على النحو التالي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين حجم إدارة المُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

مُتغيِّراتُ الدراسة:

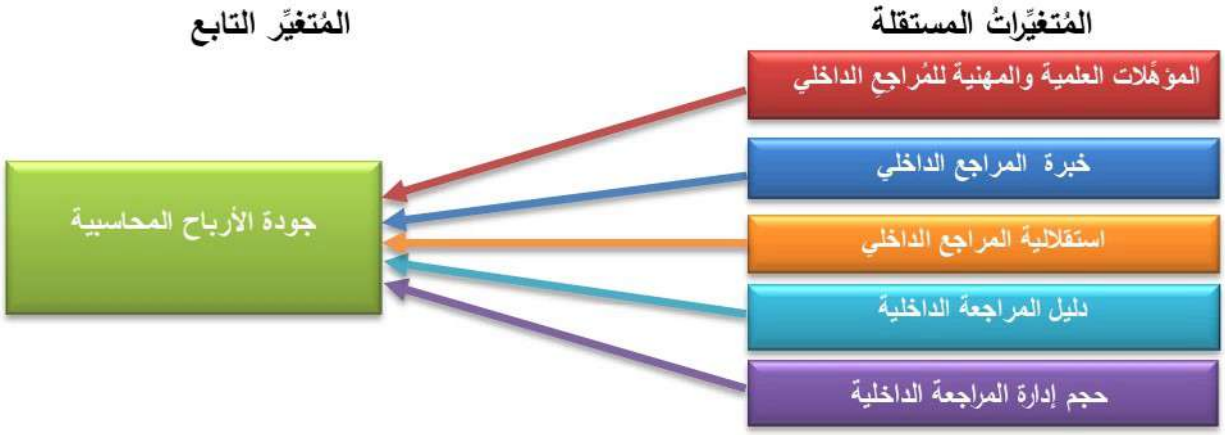

شكل (1-1) يبين مُتغيِّرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث.

المُتغيِّرات الضابطة:

- حجمُ المُنشأة. (إجماليُّ أصول البنك)

- حجمُ مجلس الإدارة. (عدد أعضاء المجلس)
- حجمُ مكتب المُراجَعة الخارجي.
- نشاطاتُ لِجانِ التَّدقيق. (يُقاسُ هذا المُتغيِّر بعدَدِ الاجتماعات).
- تمَّ قياسُ المُتغيِّر التابع من خلال دراسة القوائم المالية للبنوك، واستخدام نموذج معيار الاقتراب من النقد لقياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

منهج الدراسة:

في ضوءِ طبيعةِ الدراسة، والأهدافِ المرجوِّ تحقيقُها، واختبارِ صحة الفَرَضِيَّات، تمَّ استخدام المنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي، فالأسلوب الوصفي يُستَخدَمُ في وصف خصائص الظاهرة المدروسة، وهو وصفٌ المُتغيِّرينِ: المُراجَعة الداخلية، وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

أما الأسلوب التحليلي فيتمُّ من خلال قياس المُتغيِّرات المختلفة، ودراسة أثرها في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة من خلال القوائم المالية، وأيضا تصميم الاستبانة وتوزيعها على إدارات المُراجَعة الداخلية في البنوك التجارية؛ للتعرُّف إلى خصائص فاعلية المُراجَعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية، وأما جودة الأرباح المُحاسَبيَّة فيتمُّ قياسُها باستخدام نموذج معيار الاقتراب من النقد لقياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وذلك عن طريق دراسة التقارير المالية للبنوك التجارية اليمنية للمُدَّة المالية من عام 2013م إلى عام 2017م.

أهمية الدراسة:

يُمكِنُ النظر إلى أهمية الدراسة من الزاويتين الآتيتين:

الاهمية العلمية:

لقد اهتمت المنظمات المِهْنيَّة العالمية في المُدَّةِ الأخيرةِ بالمُراجَعة الداخلية، بوصفِها إحدى الركائز الأساسية لعملية الحوكمة، وتكتسب هذا الدراسة أهميتَهاُ من كونِها تتناول موضوعًا حيويًّا يتعلق بأثر فاعلية المُراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، ومن ثَمَّ تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال التركيز على الدور الاستراتيجي للمُراجَعة الداخلية، بوصفِهِ نشاطًا يضيف قيمة اقتصادية وحيوية للوحدة الاقتصادية، ومن ثَمَّ تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة للوقوف على الأرباح التي تُعبِّرُ عن صدق وعدالة الأرباح الحقيقية للمُنشأة.

الأهمية العملية:

و تظهر الأهمية العملية لهذه الدراسة من كونِها ستفيد عددًا من الجهات، منها:

- إدارة البنوك التجارية اليمنية: فتوفِّر معلوماتٍ لإدارة البنوك التجارية اليمنية عن مؤشرات الاستدلال على أثر فاعلية المُراجَعة الداخلية ودورها في تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة للبنوك التجارية اليمنية، إذ إنَّ سمعة الإدارة التنفيذية ترتبط بجودة الأرباح، ولا ترتبط بالنموِّ في الربح فقط، وإنَّ المديرين يريدون تحقيق أرباح تتَّسِمُ باستمرارية عاليةٍ وبقدرةٍ تنبُّؤيَّةٍ جيدة، الأمرُ الذي يُحسِّنُ من سمعة الإدارة التنفيذية لدى المُحلِّلين الماليين والمستثمرين.
- المُساهِمون: معرفة المساهمين بحقيقة الأرباح المُحاسَبيَّة، وهل هناك تدخُّلٌ لإدارة الأرباح، أم إنَّ الأرباح المُحاسَبيَّة ذاتُ جودةٍ عالية؟.
- المُستثِمرون: تُسهِمُ في تحسين القرارات الاستثمارية للمستثمرين الذين يعتمدون على تلك الأرباح لاتخاذ قراراتهم المختلفة، إذ يهتَمُّ المستثمرون بشكلٍ كبيرٍ بقدرة الشركات على توزيع الأرباح واستمرارية هذه الأرباح، فقد أكدت دراساتٌ أنَّ هناك علاقةً قويةً بين جودة الأرباح وتوزيعات الأرباح.
- الجهاتُ المشرفة على عمل البنوك: البنك المركزي اليمني.
- الأكاديميُّون والباحثون: فتقدِّمُ الدراسةُ معلوماتٍ مُهمَّةً يُستفادُ منها في إجراءِ الأبحاث والدراسات المستقبلية.

<u>حُدودُ الدراسة:</u>

تقتصر الدراسة في هذا البحث على الحدود الآتية:

1. الحدود الموضوعية:

وتتمثَّلُ في بيان فاعلية المُراجَعة الداخلية، وأهميتها، وخصائصها، ومعاييرها، وأثرها في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.

2. الحدود الزمانية:

وتتمثَّلُ في دراسة القوائم المالية للبنوك عيِّنة البحث للأعوام من 2013م إلى 2017م.

<u>مُجتَمَعُ الدراسة:</u>

يتكون مُجتَمَعُ الدراسة من البنوك التجارية (التقليدية والإسلامية) العاملة في الجمهورية اليمنية، وعددها(22) بنكًا، حتى تاريخ 2020/12/31م.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من عدد من البنوك التجارية (البنوك التقليدية والإسلامية) العاملة في الجمهورية اليمنية وعددها ستة بنوك ثلاثة بنوك تقليدية وثلاثة بنوك إسلامية.

تنظيم الدراسة:

تمَّ تقسيم الدراسة في إطار خطةٍ تشتمِلُ على أربعة فصولٍ مُقسَّمةٍ على النحو الآتي:

الفصل الأول: ويتضمَّنُ هذا الفصلُ الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، فتمَّ تقسيمُهُ على مبحثين، تناول المبحثُ الأولُ المقدمةَ، ومشكلة الدراسةِ، وأهدافها، وأهميتها، وفَرَضِيَّاتها، وحدودها، و، ومجتمع الدراسة، وتنظيم الدراسة، وتناولَ المبحثُ الثاني الدراسات السابقة، وما يُميِّزُ الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: ويتضمَّنُ هذا الفصلُ الإلمامَ بالإطارِ النظري للمُراجَعة الداخلية، فتمَّ تقسيمُهُ على ثلاثة مباحث، تناول المبحثُ الأولُ منها نشأة ومفهومَ وأهميةَ وانواع المُراجَعة الداخلية، وتناولَ المبحثُ الثاني أهدافَ المُراجَعة الداخلية ومهامها، ومسؤوليات المراجع الداخلي والوضع التنظيمي للمراجعة الداخلية، أما المبحث الثالث فتناول معاييرَ المُراجَعة الداخلية.

الفصل الثالث: خُصِّصَ هذا الفصل للإلمام بالإطار النظري لجودة الأرباح المُحاسَبيَّة، فتمَّ تقسيمُهُ على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منها مفهومَ وأهميةَ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وتناول المبحث الثاني العواملَ المؤثرة على جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وطرائق قياسها وكيفية تعزيزها، أما المبحث الثالث فتناول دور البنوك التجارية في الاقتصاد اليمني وجودة الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية.

الفصل الرابع: يتناول هذا الفصلُ الدارسةَ الميدانية التي تخُصُّ أثر المُراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، فتمَّ تقسيمُهُ على أربعة مباحث، المبحث الأول منها بعنوان منهجية الدراسة، ويحتوي على مجتمع وعيِّنة الدارسة، وطرائق جمع البيانات، وحدود الدارسة، وقياس المُتغيِّرات والأساليب الإحصائية، في حينِ تناول المبحث الثاني عرضَ وتحليلَ ووصفَ مُتغيِّرات الدراسة، أما المبحث الثالث فاشتمل على عرض وتحليل اختبار فَرَضِيَّات الدراسة، واشتمل المبحث الرابع على نتائج الدراسة وتوصياتِها.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المُراجَعة الداخلية، وأهميتَها، والدورَ الذي تلعبُه، وجودةَ الأرباح المُحاسَبيَّة ومقاييسها، والعلاقةَ بينهما، ولأجل الاستفادة ممَّا توصلَّت إليه الدراسات السابقة، بما يخدُمُ هذه الرسالة؛ تمَّ تقسيمُها على قِسمَينِ: الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية.

الدراسات العربية

- دراسة علي(2019) بعنوان: **الأزمة المالية وأثرها على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الأزمة المالية في جودة المُراجَعة الداخلية في الوحدات الحكومية، وقد تكوَّن مجتمعُ الدراسة من المُراجِعين الداخليِّين في الوحدات الحكومية في محافظة الأنبار في جمهورية العراق، وقامت هذه الدراسة باختبار مجموعةٍ من العوامِلِ المكوِّنَةِ لجودةِ المُراجَعة الداخلية التي حددتها بعض الدراسات السابقة، وهي: (الموضوعية، والاستقلالية، واستعمال وظائف التدقيق الداخلي في توجيه الإدارة والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة). وقد توصَّلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائِجِ، منها: وجودُ علاقةٍ ذاتِ تأثيرٍ معنوي بين الأزمة المالية وجودة المُراجَعة الداخلية في الوحدات الحكومية، وعلى ضوء ذلك قدَّم الباحِثُ عددًا من التوصيات، منها: يجب تعزيز دور المُراجَعة الداخلية، ودعم استقلالية المُراجِعين الداخليين في الوحدات الحكومية في جمهورية العراق، وكذا حماية المُراجِعين الداخليين لممارسة أعمالهم بموضوعية واستقلالية تامة.

- دراسة التميمي(2018) بعنوان: **قياس جودة الأرباح في القوائم المالية لقطاع شركات التأمين المُدرَجَة في سوق العراق للأوراق المالية.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة لشركات التأمين المُدرَجَة في سوق العراق للأوراق المالية، للمُدَّة من (2011م–2015م)، وقد تمَّ قياس جودة الأرباح باستخدام مؤشِّر النشاط التشغيلي (Indicator of Operational Activity). توصَّلَت هذه الدراسة إلى العديد من النتائِجِ، أهمُّها: لا يوجَدُ مستوى مقبول بجودة الأرباح المُحاسَبيَّة في القوائم المالية المُفصَحِ عنها في قطاع شركات التأمين المُدرَجَة في سوق العراق للأوراق المالية، وخلوُّ بعضِ الشركاتِ

عيِّنةِ البحث من جودة الأرباح المُحاسَبيَّة لمدة الدراسة البالغة (5) سنوات، وأوصت الدراسة بضرورة الإفصاحِ عن جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في ضمن التقارير المالية لشركات التأمين؛ للمساعدة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية بعدالةٍ أكبرَ من قِبَلِ مُستخدِمِي القوائم المالية.

- دراسة نور والعواودة (2017) بعنوان: **إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.**

طُبِّقَت هذه الدراسة على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المُدرَجَة في بورصة عمان خلال المُدَّة من (2005م–2012م)، وهدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح، ولمعرفة مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة المُعلَن عنها، وأظهرت نتائج الدراسة انخفاضَ جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية بشكلٍ عام، وكشفت النتائج أيضًا عن ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح التي تستهدِفُ تقليل الربح. أوصَت هذه الدراسة بضرورة صياغة السياسات والمبادئ والمعايير المُحاسَبيَّة بشكل يضمَنُ عَدَمَ قيام الشركات بممارسة إدارة الأرباح، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية لجميع الشركات المساهمة العامة في الأردن.

- دراسة عبيد(2016) بعنوان: **جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرُّفِ إلى مفهوم جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وكيفية قياسها بالاعتماد على القوائم المالية الرئيسة، ومدى تأثيرها في الإفصاح في القوائم المالية. طُبِّقَت هذه الدراسة على المصارف الأهلية في جمهورية العراق، إذ تمَّ استخدام البيانات المالية لخمسةِ مصارِفَ، للمُدَّةِ من (2008م–2011م)، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائِجَ، كان من أهمِّها: إنَّ الأرباح المُحاسَبيَّة للمصارف عيِّنةِ البحث تتمتَّعُ بجودة عالية، بحيث تُعبِّرُ بصدقٍ وعدالةٍ عن الأرباح الحقيقية، وإنَّ المستحقات الكلية للمصارِفِ عيِّنةِ البحث لها أثرٌ كبيرٌ في احتساب المستحقَّات غير العادية. وأوصَت الدراسة بضرورةِ الإفصاح عن جودة الأرباح في ضمن التقارير المالية للمصارف؛ ليساعد مُستخدِمِي القوائم المالية على التنبُّؤِ بالأرباح المستقبلية بعدالةٍ أكبر.

- دراسة لضن(2016) بعنوان: **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية دور التدقيق الداخلي، ودوره في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO) في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، وتكوَّن مجتمعُ الدراسة من إداراتِ التدقيق الداخلي والإدارات المالية في المؤسسات الحكومية في القطاع. من أهمِّ نتائِجِ الدارسة:

غيابُ اللوائحِ المنظِّمَةِ لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقويم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية في القطاع، وغياب الدور الفاعل للتدقيق الداخلي في مُراجَعة الطرائق المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص، وعدم فاعلية دور التدقيق الداخلي في متابعة تنفيذ إجراءات الرقابة على القطاع الحكومي.

- دراشة الشوتري واخرون (2015) بعنوان: **تأثير الكفاءة على مخصصات خسائر القروض/التمويل: دراسة مقارنة على البنوك الإسلامية والتقليدية.**

تمَّت هذه الدراسة في الجمهورية اليمنية، وطُبِّقَت على قطاع المصارف اليمنية، بشقيها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وكانت عينة الدراسة 16 بنكاً للفترة من العام 1996 إلى العام 2011، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج اهمها: كل البنوك الاسلامية والتقليدية عينة البحث تستخدم السلطة الاختيارية بشأن مخصصات خسائر القروض من أجل إدارة الأرباح لعدة عوامل مختلفة، لجوء البنوك الاسلامية إلى ممارسات إدارة الارباح متجاهلة لالتزاماتها الأخلاقية المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، كما أظهرت النتائج أن الكفاءة العامة لها تأثيراً إيجابياً على مخصصات خسائر القروض. وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية لمقارنة البنوك الإسلامية في اليمن مع البنوك الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي.

- دراسة العمودي وبن كليب (2015) بعنوان: **العوامل المؤثرة على دور المُراجِع الداخلي تِجاهَ إدارة المخاطر في المصارف اليمنية.**

تمَّت هذه الدراسة في الجمهورية اليمنية، وطُبِّقَت على قطاع المصارف اليمنية، وكانت عيِّنة البحث من المُدَقِّقين الداخليِّين في (62) فرعًا من فروع المصارف اليمنية في مختلف المحافظات اليمنية، وكانت أداةُ الدراسة الاستبانةَ. هدفت هذه الدراسة إلى التعرُّف إلى دور المُراجِع الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف اليمنية، ومعرفة العوامل المؤثرة في قيام المُراجع بدوره تِجاهَ إدارة المخاطر وفقًا لما تُمليهِ المعاييرُ المِهْنيَّة. وقد توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائِجِ، أهمُّها: إنَّ للعوامل التنظيمية تأثيرًا في دورِ المُراجع تِجاهَ إدارة المخاطر –من وجهةِ نَظَرِ المُراجِعين الداخليين–، وإنَّ وظيفة المُراجَعة الداخلية تُعَدُّ مُهمَّةً ووظيفةً مُساندِةً للإدارة، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أنَّ هناك جوانبَ قُصُورٍ في دَور المُراجِع الداخلي تِجاهَ إدارة المخاطر.

دراسة (الأضم (2014) بعنوان: **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المُدرَجَة في سوق عمان للأوراق المالية.**

تمَّت هذه الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية، وطُبِّقَت على قطاع الشركات الصناعية، وتكوَّنت عيِّنةُ الدراسة من المُديرِينَ الماليِّينَ والمُحاسِبين والمُدَقِّقين الداخليِّين، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرُّف إلى أثر تطبيق قواعد الحوكمة في جودة الأرباح على الشركات الصناعية المساهمة العامة المُدرَجَة في سوق عمان للأوراق المالية، وكذا التعرُّف إلى آراء المبحوثين لتحديد الجوانب الإيجابية المساعدة على تحسين جودة الأرباح للشركات المساهمة العامة. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائجِ، أهمُّها: وجودُ تأثيرٍ للهيكل التنظيمي الواضح لخطوط السلطة والمسؤولية في جودة الأرباح، وتبيَّنَ أيضًا وجودُ تأثيرٍ ذي دلالةٍ موجبةٍ للعدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وكذا تبيَّن وجودُ تأثيرٍ لتحمُّلِ المسؤوليات والمساءَلةِ عنها من قِبَلِ مجلس الإدارة في جودة الأرباح، وتبيَّن أيضًا وجودُ تأثيرٍ لحمايةِ المساهمين والمستثمرين في جودة الأرباح، ووجودُ أثرٍ ذي دلالةٍ معنويةٍ لإدارة المخاطر في جودة الأرباح، إضافة إلى أنه تبيَّنَ وجودُ تأثيرٍ إيجابيٍّ لوجودِ نظامٍ فعَّالٍ وكُفْءٍ للرقابة الداخلية في جودة الأرباح.

- دراسة التميمي (2013) بعنوان: **العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقية دراسة ميدانية في الكليات والمراكز البحثية في جامعة البصرة.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفةِ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وإبراز أهمية استعمال مقاييس قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح المُحاسَبيَّة. طُبِّقَت هذه الدراسة على شركة المنصور للصناعات الدوائية، للمُدَّةِ من (2006م–2009م) في جمهورية العراق، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائِجِ، أهمُّها: إنَّ قائمة التدفقات النقدية يتِمُّ إعدادُها على الأساس النقدي الذي يهتمُّ بالدفع الفعلي للنقد والقبض الفعلي، بغضِّ النَّظَر عن أساس الاستحقاق المبني على مبدأ المقابلة، وأهمُّ الأغراض التي تخدُمُها قائمة التدفقات النقدية هي: تقييمُ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وتزويدُ المستخدمين بمعلوماتٍ تمكِّنُهُم من قدرة الوحدة على توليد النقدية، وحاجات الوحدة في استخدام النقدية.

- دراسة بلفقيه وباشيخ (2012) بعنوان: **العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية.**

هدفت هذه الدراسةُ إلى التعرُّف إلى العلاقة بين جودة المُراجَعة الداخلية وحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، من خلال التعرُّف إلى أهمِّ العوامل المؤثِّرةِ في جودة المُراجَعة الداخلية، ومدى انعكاساتها على تحسين حوكمة الشركات، وكان مجتمعُ الدراسة من أعضاءِ لِجانِ المُراجَعة في الشركات المُساهِمة السعودية وعددًا من المُراجِعين الخارجيين. أظهرت نتائجُ الدراسة أنَّ عامل "كفاءة المُراجِعِ الداخلي" هو أهمُّ عامِلٍ مؤثِّرٍ في جودة المُراجَعة الداخلية، وهو يؤدِّي إلى تحسين حوكمة الشركات، يليه عامل "جودة تنفيذ المهام"، ثمَّ عامل "الموضوعية والاستقلالية"، وأكدت الدراسة على وجود اختلافاتٍ ذاتِ دلالةٍ إحصائية بين أعضاء لِجانِ المُراجَعة في الشركات المساهمة السعودية والمُراجِعين الخارجيين، حول أهم عوامل جودة المُراجَعة الداخلية المؤدية إلى تحسين حوكمة الشركات.

- دراسة: رضوان(2012) بعنوان: **مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاعِ غزة، وفقًا لمعايير التدقيق الدَّوْليَّة.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرُّف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاعِ غزة، وفقًا لمعايير التدقيق الدَّوْليَّة. تمَّ تطبيقُ هذه الدراسة على قطاع البنوك التجارية في قطاع غزة، فجاءت عيِّنة الدراسة من المُدَقِّقين الداخليين في البنوك التجارية، وكان عددهم (33) فردا. وكانت الأداةُ المستخدمةُ هي الاستبانةَ. وقد توصَّلت الدراسة إلى عددٍ من النتائِجِ، أهمُّها: وجود دلالةٍ إيجابيةٍ بين تطبيق معايير السمات المتمثلة في (الاستقلالية، والموضوعية، والكفاءة المِهْنيَّة ..إلخ) من قِبَلِ إدارات التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية، وبين إدارة المخاطر المصرفية، وكذا وجود دلالةٍ إيجابيةٍ بين دور المُدَقِّق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكِهِ لآليات تطبيقها.

- **دراسة: علا (2012) بعنوان: جودةِ الأرباح المحاسبية في الشركات المساهمة العامَّة الصناعية.**

هدفت الدراسة إلى التحقُّق من جودةِ أرباح الشركات المساهمة العامَّة الصناعية، إضافةً إلى اختبار العوامل التي تؤثِّر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات، وهي: التحفُّظُ المُحاسَبي، وحجمُ الشركة، وعقودُ الدَّين، والعائدُ على الاستثمار، والتحكُّمُ المؤسَّسيّ، وجودةُ التدقيق، ولِجانُ التَّدقيق. وقد توصلت الدراسة إلى نتائجَ مُهِمَّةٍ تُشيرُ إلى ارتفاع جودة أرباح شركات المساهمة، وأشارت النتائج أيضًا إلى وجود تأثيرٍ لحجمِ الشركةِ، وعقودِ الدَّينِ، وجودةِ التدقيقِ، في مستوى جودة الأرباح. وقد طُبِّقَت هذه الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية على الشركات المساهمة العامة الصناعية المُدرَجَة في سوق عمان للمُدَّة المالية، من عام 2004م إلى عام 2009م.

- دراسة: مليجي(2012) بعنوان: **أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية.**

تمت الدراسة في المملكة العربية السعودية، وتمَّ تطبيقها على قطاع البنوك التجارية، وتكوَّنت العيِّنةُ من (12) بنكًا من البنوك السعودية المسجَّلة في سوق الأوراق المالية، وكانت أهم أهداف الدراسة: استكشافُ مدى ممارسة إدارة البنوك التجارية السعودية المسجَّلة في سوق الأوراق المالية لإدارة الأرباح، ومدى جودة الأرباح فيها من ناحية، وفحصُ تأثير محددات جودة أنشطة المُراجَعة: (المؤهل العلمي، والمؤهل المِهْني، والخبرة، وحجم قسم المُراجَعة الداخلية، والاستقلال التنظيمي، ودليل عمل المُراجَعة الداخلية، وتقويم جودة أنشطتها) في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها، فضلًا عن فحصِ أثرِ جودة أنشطة المُراجَعة الداخلية في تحقيق الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية من ناحية أخرى. وقد توصلت هذه الدراسةُ إلى نتائِجَ مُهمَّة من أهمها: إنَّ محدِّداتِ جودة أنشطة المُراجَعة الداخلية يؤثِّر إيجابيًّا في ممارسات إدارة وجودة الأرباح، وتُسهِمُ أنشطة المُراجَعة الداخلية في تحقيق الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية بالبنوك التجارية.

الدراسات الأجنبية

- دراسة Ogundana (2017) بعنوان: **العلاقة بين خصائص المُراجَعة الداخلية وجودة المعلومات المُحاسَبيَّة.**

طُبِّقَت هذه الدراسة في جمهورية نيجيريا، وتكوَّنت عيِّنة الدراسة من المُراجعين العاملين في مكاتب المحاسبة في نيجيريا، التي تُمثِّلُ مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، وكان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تحديد مدى العلاقة بين خصائص المُراجَعة الداخلية وجودة المعلومات المُحاسَبيَّة. ويتضمَّنُ الهدفُ الرئيسُ ثلاثةَ أهدافٍ فرعيةٍ هي: تحديدُ مدى العلاقة بين وظيفة المُراجَعة الداخلية وجودة المعلومات المُحاسَبيَّة، والتأكُّد من مدى العلاقة بين كفاءة المُدَقِّق الداخلي وجودة المعلومات المُحاسَبيَّة، والتحقُّق من مدى العلاقة بين استقلال المُدَقِّق الداخلي وجودة المعلومات المُحاسَبيَّة. توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائِج، أهمُّها: وجودُ علاقةٍ قويةٍ بين وظيفة المُراجَعة الداخلية وجودةِ المعلومات المُحاسَبيَّة، ووجودُ علاقةٍ قويةٍ بين كفاءة المُدَقِّقين الداخليين وجودةِ المعلومات المُحاسَبيَّة، ووجودُ علاقةٍ قويةٍ بين استقلالية المُراجِعين الداخليين وجودةِ المعلومات المُحاسَبيَّة.

- دراسة Almomani (2015) بعنوان: **تأثير ميزات جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة للشركات الصناعية.**

طُبِّقَت هذه الدراسة على الشركات الصناعية المُدرَجَة في بورصة عمان في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد تكوَّنت عيِّنةُ الدراسةِ من الشركات الصناعية المُدرَجَة في البورصة، خلال المدة التي تغطيها الدراسة وهي (5) سنوات، وبلغ عددها (45) شركة صناعية؛ وذلك للتعرُّف إلى تأثير ميزات جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة للشركات الصناعية، وقد تمَّ استخدام استمرارية الربح كمُتغيِّر للتعبير عن جودة الأرباح، وتمَّ استخدام مؤشرات جودة المراجعة، وحجمِ مكتبِ المراجعة، وأتعابِ مُراجِعِ الحسابات، ومُدَّةِ الاحتفاظ بالعميل، ونوعِ رأيِ المُدَقِّق، والتخصُّصِ الصِّناعيِّ لمُراجِعِ الحسابات؛ لقياس جودة المُراجَعة. توصَّلَت الدراسة إلى العديد من النتائِج، أهمُّها: إنَّ أرباح الشركات الصناعية المُدرَجَة في بورصة عمان تتمتَّعُ بنوعيَّةٍ جيدة، وإنَّ هناك علاقةً خطيةً بين جودة المُراجَعة الخارجية وجودة الأرباح المُفصَحِ عنها، وإنَّ أتعابَ مُراجِعِ الحسابات الخارجي تؤثِّر بشكل كبير في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة يليها رأيُ المُدَقِّق، وإنَّ التفاعل بين ميزات جودة المُراجَعة له تأثير كبير في تعزيز جودة الأرباح المبلغ عنها، وإنَّ

غالبية شركات التصنيع المُدرَجَة في البورصة تستمِرُّ في التعاقد مع مكتب التدقيق نفسِهِ لأكثر من ثلاث سنوات.

- دراسة Slaheddine (2015) بعنوان: **أثر جودة المراجعة الخارجية على جودة الأرباح المحاسبية.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيانِ أثر جودة المُراجَعة الخارجية جودة الأرباح، إذ تمَّ قياس جودة المُراجَعة الخارجية من خلال القوائم المالية التي تمَّ تدقيقُها من قِبَلِ أَحَدِ مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى، وتمَّ قياس جودة الأرباح من خلال قدرة المستثمرين على التنبُّؤِ بالأرباح المستقبلية للشركات المُربِحَةِ وغيرِ المُربِحَة. طُبِّقَت هذه الدراسة في المملكة المتحدة (بريطانيا)، على الشركات المالية التي يتمُّ تدقيقُ حساباتها من قِبَلِ أحد مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائِجِ، أهمُّها: تزيد إمكانية التنبؤ بأرباح المستثمرين عندما يتمُّ تدقيقُ البيانات المالية للشركات من قِبَلِ أَحَدِ مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى، وأنَّ تصنيفَ مكتب المُراجَعة (من المكاتب الأربعة أو من غيرها) هو دليلٌ جيِّدٌ لجودةِ المُراجَعة الفعلية.

- دراسة Ondieki (2013) بعنوان: **أثرِ المُراجَعة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديدِ أثرِ المُراجَعة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية، وتمَّت دراسةُ المُراجَعة الداخلية من منظور معايير المُراجَعة الداخلية، والكفاءةِ المِهْنيَّة، والضوابطِ الداخلية، واستقلاليةِ المُراجَعة الداخلية. طُبِّقَت هذه الدراسة في جمهورية كينيا في قطاع البنوك التجارية، إذ تمَّ توزيعُ استبانة على مُديري الإدارات المالية في (20) بنكًا من البنوك التجارية، وتوصَّلت الدراسة إلى العديد من النتائِجِ، أهمُّها: إنَّ معايير المُراجَعة الداخلية، واستقلالية المُراجَعة الداخلية، والكفاءة المِهْنيَّة والرقابة الداخلية كانت لها علاقةٌ إيجابيةٌ مع الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، فوجدت الدراسة أنَّ تطبيق معايير المُراجَعة الداخلية يؤدِّي إلى تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية، وأنَّ استقلالية المُراجَعة الداخلية يؤدِّي إلى تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، وأنَّ جودة الكفاءة المِهْنيَّة للمراجع الداخلي من شأنِهِ أن يؤدِّيَ إلى تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، وأنَّ قوة نظام الرقابة الداخلية يؤدِّي إلى زيادة الأداء المالي للبنوك التجارية، وأنَّ التدابير التي يُمكِنُ أن تُعزِّزَ كفاءَةَ مُراجِعِي الحسابات مُهمَّةٌ للكشف الفعال عن الاحتيال. خَلُصَت

الدراسة إلى أنَّ عمليات الرقابة الداخلية في المؤسسة لديها مِيْزاتٌ لضمانِ أنَّ المعاملاتِ الاحتياليةَ قد تمَّ الإبلاغُ عنها، أو أصبحَ من الصعبِ التعامُلُ معها.

- دراسة Onumah (2012) بعنوان: **العلاقة بين وظيفة المُراجَعة الداخلية وإدارة الأرباح المحاسبية.**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين وظيفة المُراجَعة الداخلية وإدارة الأرباح، وتوصَّلت الدراسة إلى العديد من النتائِجِ، أهمُّها: إنَّ هناك حاجةً إلى آلياتِ مُراقَبَةٍ في علاقات الوكالة، وإنَّ جميع عناصر حوكمة الشركات (وظيفة المُراجَعة الداخلية، ولجنة المُراجَعة، والمُراجَعة الخارجية) ترتَبِطُ بشكلٍ سلبيٍّ بممارسات إدارة الأرباح، ومن ثَـمَّ الحاجةُ إلى وضعِ تدابيرَ لتعزيزها، وكذا توصلت إلى أنَّ جودةَ المُراجَعة الداخلية في غانا عاليةٌ، وترتبط بشكلٍ سلبيٍّ بممارسات إدارة الأرباح، أي إنَّه كلما ارتفعت جودة المُراجَعة الداخلية قلَّت مُمَارسَاتُ إدارة الأرباح. طُبِّقَت هذه الدراسة في جمهورية غانا على الشركات المساهمة المُدرَجَة في بورصة غانا، خلال مُدَّة تبني المعايير الدَّوْليَّة (IFRS)، وذلك خلال المُدَّة من (2007م-2012م).

أهم ما يُميِّزُ هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراساتِ السابقةِ، العربيةِ منها والأجنبية، يُمكِنُ القول إنَّ أهمَّ ما يُميِّزُ الدراسةَ الحاليةَ عن الدراسات السابقة يتمثَّل في الآتي:

1. تقومُ الدراسةُ الحالية بدراسة تحديد أثر فاعلية المُراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في الجمهورية اليمنية في قطاع البنوك التجارية اليمنية؛ إذ إنَّ هناك نُدرةً في الدراسات التي تمَّت في اليمن بشكلٍ عامٍّ، وفي قطاعِ البنوك بشكلٍ خاصٍّ، على حَدِّ عِلْمِ الباحث.
2. إنَّ الدراسات السابقة، وهي: دراسة علي (2019)، ودراسة التميمي (2018)، ودراسة Ogundana (2017)، ودراسة لضن، 2016)، ودراسة عبيد (2016)، ودراسة Slaheddine (2015)، ودراسة Almomani (2015)، ودراسة الاضم (2014)، ودراسة ondiki (2013)، ودراسة التميمي (2013)، ودراسة رضوان (2012)، ودراسة بلفقيه وباشيخ (2012)، ودراسة Onumah (2012)، ودراسة علام (2012) تمَّت في بيئياتٍ ودُوَلٍ أخرى مختلفةٍ عن بيئة الجمهورية اليمنية.
3. تتميَّزُ هذه الدراسة عن دراسة العمودي وابن كليب المُشار إليها سابقًا، التي تمَّت في قطاع المصارف التجارية في الجمهورية اليمنية، في أنَّ دراسة العمودي وابن كليب هدفت إلى التعرُّف

إلى دور المُراجِع الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف اليمنية، ولم تتطرَّق إلى جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، بخلافِ هذه الدراسة، وكذا تميَّزت عنها من حيثُ الأداة، فإنَّ الأداة المستخدمة في جمع البيانات في دراسة العمودي وابن كليب هي الاستبانة فقط، أما في هذه الدراسة فقد تمَّ استخدام الاستبانة ودراسة القوائم المالية للبنوك التجارية عيِّنةِ البحث.

4. تتميَّزُ هذه الدراسةُ عن دراسة مليجي التي تمَّت في المملكة العربية السعودية في أنَّ دراسة مليجي تمَّت في بيئة مختلفة عن الجمهورية اليمنية من ناحية وجود سوق للأوراق المالية، بالإضافة إلى قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بإصدار مشروع معايير المُراجَعة الداخلية وقواعد السلوك المهني في عام (١٤٢٥هـ).
5. إنَّ الدراسات التي تناولت موضوع المُراجَعة الداخلية وربطَها بموضوعات أخرى لم تتطرَّق أيٌّ منها إلى موضوع جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، فقد قامت دراسة رضوان(2012) بدراسة مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية وفقًا لمعايير التدقيق الدَّوْليَّة، وقامت دراسة لضن (2016) بتقييم فاعلية دور التدقيق الداخلي ودورِهِ في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO) في المؤسسات الحكومية، أمَّا دراسة علي (2019) فقد قامت بدراسة أَثَرِ الأزمة المالية في جودة المُراجَعة الداخلية في الوحدات الحكومية، وقامت دراسة (بلفقيه وباشيخ(2012) بدراسة العلاقة بين جودة المُراجَعة الداخلية وحوكمة الشركات، من خلال التعرُّف إلى أهم العوامل المؤثِّرَةِ في جودة المُراجَعة الداخلية، ومدى انعكاساتها على تحسين حوكمة الشركات.
6. إنَّ الدراسات السابقة تناولت موضوع جودة الأرباح المُحاسَبيَّة ولكن بموضوعات أخرى غير المُراجَعة الداخلية، فقامت دراسة الاضم(2014) بدراسة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وقامت أيضًا بدراسة أثر مبادئ الحوكمة الـ(6)، ولم تتطرَّق إلى المُراجَعة الداخليَّة خاصَّةً.
7. تتميَّزُ هذه الدراسةُ عن دراسة علام (2012)، ودراسة التميمي (2013)، ودراسة عبيد (2016)، ودراسة التميمي (2018) في أنَّ تلك الدراسات قامت بدراسة كيفية قياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، بالإضافة إلى معرفة العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في قطاعاتِ شركاتِ التأمين، وقطاعِ البنوك، وقطاعِ الشركات الدوائية، وقطاعِ الشركات المساهمة العامة، وفي دُوَلٍ متعدِّدة، ولم تتمَّ دراسة أثر المُراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

8. أمَّا الدراسات الأجنبية، فإنَّ دراسة Onumah (2012) هدفت إلى تقييم العلاقة بين وظيفة المُراجَعة الداخلية وإدارة الأرباح، ولم تتطرَّق إلى جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وقامت دراسة Ogundana (2017)بدراسة تحديد العلاقة بين خصائص المُراجَعة الداخلية وجودة المعلومات المُحاسَبيَّة، ولم تتطرَّق هي الأخرى إلى جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وكذا هدفت دراسة ondiki (2013)إلى تحديد أثر المُراجَعة الداخلية في الأداء المالي للبنوك التجارية، أمَّا دراسة Slaheddine (2015)، ودراسة Almomani (2015) فقد قامتا بدراسة أثر جودة المُراجَعة الخارجية في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وهو ما يختلف عن موضوع دراستنا المتمثِّلِ في أثر فاعلية المُراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.
9. تختلِفُ هذه الدراسة عن جميع الدراسات السابقة من حيثُ النموذَجُ المُستَخدَمُ لقياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، إذ تمَّ قياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة بمقاييس مختلفة، فمثلًا النموذَجُ المُستَخدَمُ في دراسة مليجي تمَّ فيه قياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة باستخدام نموذَجِ Jones (1991)المُعدَّل من قِبَلِ Jenkins et (2006)، Dechow et al (1995)، أما هذه الدراسة فقد تمَّ فيها قياسُ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة بنموذَجِ معيارِ الاقتراب من النقد.

الفصل الثاني

المُراجَعة الداخلية

تمهيد:

يشمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث: المبحث الأول يحتوي على نشأةِ المُراجَعة الداخلية ومفهومِها، وأهميَّتِها، وأنواعِها، والمبحث الثاني يحتوي على أهدافِ المُراجَعة الداخلية ومهامِّها، ومسؤوليات المراجع الداخلي والوضع التنظيمي للمراجعة الداخلية، أمَّا المبحث الثالث فيتناول موضوعَ معايير المُراجَعة الداخلية.

المبحثُ الأول

نشأةُ المُراجَعةِ الداخليةِ ومفهومُها، وأهميَّتُها، وأنواعُها

نشأةُ المُراجَعة الداخلية وتطوُّرُها

ظهرت فكرة المُراجَعة الداخلية في ثلاثينيَّاتِ القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب الرئيسة التي أدَّت إلى ظهورها رغبةُ المؤسسات الأمريكية في تخفيفِ عِبْءِ المُراجَعة الخارجية عليها، ولكنْ لم تَحْظَ المُراجَعةُ الداخليةُ بالاهتمام الكافي في بداية ظهورها، إلى أن انتظم المراجعون الداخليون في شكل تنظيم موحَّدٍ في نيويورك سنة (1941م)، وكوَّنوا ما يُسمَّى بمعهد المُراجِعين الداخليين (Institute of Internal Auditors)، المعروف اختصارًا بالـ(IIA) الذي عَمِلَ منذُ إنشائِهِ على تطويرِ هذه المهنةِ وتنظيمِها، ففي عام (1964م) تمَّ اعتماد تعريف دليل المُراجَعة الداخلية بأنَّهُ فحص (Review) للأعمال والسجلات، تتِمُّ داخلَ المُنشأَة بشكلٍ مستمِرّ، ويقوم بهذه المُراجَعة موظَّفون متخصِّصون في هذا المجال. وفي عام (1996م) تمَّت صياغة دليلٍ جديدٍ لتعريف المُراجَعة الداخلية من قِبَلِ معهد المُراجِعين الداخليين بأنَّها نشاطٌ نوعيٌّ، استشاريٌّ، موضوعيٌّ، مُستقِلٌّ، داخِلَ المُنشأَة.

ثُمَّ تَمَّ في عام (1999م) إصدارُ تعريفٍ للمُراجَعة الداخلية، الذي طوَّرَ بدورِهِ عَمَلَ المُراجَعة الداخلي من نشاطِ توكيدٍ واستشاراتٍ إلى كونِهِ نشاطًا يُضيفُ قيمةً للمؤسَّسة، ويؤدي إلى تحسين العمليات والبرامج، والمساعدة في تحقيق أهداف المُنشأَة، بالإضافة إلى إبرازِ دور المُراجَعة الداخلية تِجاهَ إدارة المخاطر، والرقابة وعمليات الحوكمة (IIA, 1999).

لقد شهدت مِهْنَةُ التدقيقِ الداخليِّ، منذُ نهايةِ القرنِ الماضي، تطوراتٍ هائلةً، وخصوصًا في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد إصدار معهد المُدَقِّقين الداخليين المعيارَ الجديدَ للتدقيق الداخلي (IIA, 2003)، الذي تضمَّن توسيع المهامِّ المنوطةِ به، بإضافة مهامَّ تقييمِ وتحسينِ فعالية إدارة المخاطر من خلال تطبيق المفاهيم الحديثة للرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) لإدارة المخاطر Committee Of Sponsoring Organization of the Tread Way Commission بحيث ترتبط أهداف الرقابة الداخلية وفق إدارة المخاطر بأهداف الوحدة الاقتصادية لتشمل الأهداف الإستراتيجيَّةَ، والتشغيليَّةَ، والتقريريَّةَ، والالتزامَ بالتعليمات والقوانين، إلى

جانب تحديد وقياس المخاطر المحيطة بكل هدف منها، وإجراءات الإدارة للحَدِّ من هذه المخاطر، وتفعيل التحسين المستمر لتلك الأهداف (لضن، 2016).

جدول رقم (2-1) يوضح التطور الزمني للتدقيق الداخلي

1950م	**فحص السجلات المُحاسَبيَّة**
1960م	**فحص الالتزام**
1970م	**اختبار الإجراءات**
1980م	**تقييم إدارة المخاطر**
1990م	**تقييم إدارة المخاطر**
2000م	**دعم إدارة المخاطر**
2005م	**إضافة القيمة**

المصدر: (Pickett, 2004, P11).

بناءً على ما سَبَقَ يُمكِنُ القول إنَّ المُراجَعة الداخلية نشأت في القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد نشأَ الطلب عليها؛ نتيجةَ الحاجة إلى وجود وسيلة تُحقيق مستقلة تساعد في الحَدِّ من حالات الفشل والإفلاس المالي، وعمليات الغش والاحتيال والأخطاء، واكتشافها فورَ وقوعها، والملاحظ أنَّه قد تمَّ التركيز قديمًا على دور المُراجَعة الداخلية في خدمة إدارة المُنشأَة عن طريق مُراجَعة التقارير المُحاسَبيَّة والمالية لاكتشاف حالات الغش والتلاعُب التي قد تحدث داخل الوحدات الاقتصادية؛ وذلك بهدف التأكُّد من صحة وسلامة القوائم المالية والحسابات الختامية للوحدة الاقتصادية، ومن ثَمَّ تطورت المُراجَعة وأصبح هدفُها خدمةَ الوحدة الاقتصادية ككلٍّ، وحماية مصالحها، ثم توسَّع مجالُ عملِها ليشمل جميع العمليات داخل الوحدة الاقتصادية، وذلك من أجل دعم العمليات الإدارية في المُنشأَة، ثم تطورت أكثر عندما أصبحت تُضيفُ قيمةً، وتقدِّمُ خدمات تأكيدية واستشارية للوحدات الاقتصادية.

مفهومُ المُراجَعة الداخلية

تعدَّدت التعريفاتُ التي تناولت مفهومَ المُراجَعة الداخلية، وتدرَّجت بحسب التطور التاريخي الذي لَحِقَ بهذه الوظيفة، وفيما يأتي استعراضٌ لبعض تعريفات المُراجَعة الداخلية الصادرة عن المنظمات والهيئات المِهْنيَّة الدَّوْليَّة والعربية، وكذا تعريفات بعض الكُتَّاب والباحثين، وتأتي أولًا التعريفاتُ الصادرةُ عن المنظمات والهيئات الدَّوْليَّة:

إنَّ التعريف الصادر عن معهد المُراجِعين الداخليين في عام 1999م، الذي عرَّف المُراجَعة الداخلية بأنها نشاطٌ تقييميٌّ واستشاريٌّ موضوعيٌّ مُستقِلّ، يُصمَّمُ بغَرَضِ إضافةِ قيمةٍ وتحسينِ عمليات المُنشأة، وهي تساعد المُنشأة في تحقيق أهدافها بتوفير مدخل منتظم لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر، والرقابة وعمليات الحوكمة (IIA, 1999, P.1).

أما الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants)، المعروف اختصارًا بالـ(IFAC) فقد عرَّف التدقيقَ الداخليَّ بأنَّهُ "فعالية تقييمية مُقامَةٌ ضمنَ المُنشأة؛ بغرض خدمتها، ومن ضِمْنِ وظائِفِها اختبارُ وتقييمُ ومراقبةُ ملائمةِ النظامِ المحاسبي ونظامِ الضبط الداخلي وفعاليتهما" (IFAC, 2001,P.213). وأضاف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) تعريفًا للمُراجَعة الداخلية من خلال معيار التدقيق الدولي (610) "بأنَّهُ نشاطٌ تأكيديٌّ استشاريٌّ يهدُفُ إلى تقييمِ وتحسينِ فاعلية إدارة الوحدة للمخاطر، وفحصِ وتقييمِ ورصدِ وكفاءة وفاعليةِ الرقابةِ الداخلية" (IFAC, 2001, P645) .

ووفقًا للجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية (COSO) committee of sponsoring organization of the trade way commission تمَّ تعريفُ التدقيقِ الداخليِّ "بأنَّهُ عملياتٌ تتأثَّرُ بمجلس إدارة المُنشأة والإدارة والأفراد الآخرين بالمُنشأة، ويتمُّ تصميمُها لتعطي تأكيدًا معقولًا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في مجالات: كفاءة العمليات وفاعليتها، ودقة التقارير المالية، والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها" (لضن، 2016، ص30 نقلًا عن إبراهيم، 2009).

أما التعريفات الصادرة عن المنظمات المِهْنيَّة العربية فكانت على النحو الآتي:

التعريف الصادر عن المَجْمَع العربيِّ للمحاسبين القانونيين، فقد عرَّف التدقيقَ الداخليَّ بأنَّهُ "وظيفةٌ داخليةٌ تابعةٌ لإدارة المُنشأة؛ لتُعبِّرَ عن نشاطٍ داخليٍّ مستقلّ، لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها

المُحاسَبيَّة، لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلَّبُهُ الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد، بما يُحقِّقُ الكفاءة الإنتاجية القصوى" (المَجْمَع العربي للمحاسبين ، 2001، ص 227).

ووفقًا للتعريف الصادر عن ديوان الرقابة الداخلي العراقي في الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي العراقية فقد عُرِّفَ التدقيق الداخلي بأنَّهُ جهازُ تقويمٍ مستقلٌّ ضِمْنَ تشكيلات المُنشأَة، ويُعَدُّ أحد وسائل الرقابة الداخلية الفعالة، تُنشِئُهُ الإدارة للقيام بخدمتها وطمأنتها على أنَّ وسائل الضبط الموضوعة مُطبَّقَةٌ وكافية، من خلال مجموعة الضوابط والإجراءات لتحقيق العمليات والقيود وبشكل مستمر، لضمان دقة البيانات المُحاسَبيَّة والإحصائية، والتأكُّد من حماية الموجودات وأموال المُنشأَة، والتحقُّق من اتِّباع موظفي المُنشأَة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم (ديوان الرقابة المالية، 2007، ص 8).

وأخيرًا تعريفاتُ الكُتَّابِ والباحثين حولَ مفهوم المُراجَعة الداخلية:

عَرَّفَ (Soltani) المُراجَعةَ الداخلية بأنَّها وظيفةٌ مبتَكَرةٌ تهتَمُّ بالتركيز على النظام الرقابي والمحاسبي في الوحدات الاقتصادية والمُراجَعة، بما في ذلك التقييم الذاتي للرقابة، الذي يستعين بدعم الموظفين في تشخيص الكفاءات وتنفيذ التحسينات في مختلف مجالات التدقيق، ويساعد مراجعي الحسابات الداخليين كلُّ مَنْ الإدارةِ ومجالس الإدارة ولِجانِ تدقيق الحسابات من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ عن كفاءة وفاعلية الإدارة، وذلك من خلال التوصية بإجراء تحسينات عند الضرورة (Soltani , 2007,p.18).

أمَّا علي (2019) فقد عرَّف التدقيقَ الداخليَّ بأنَّه السياساتُ والإجراءاتُ والبرامجُ والعملياتُ التي تضعُها الإدارة، ويقومُ بها شخصٌ، أو مجموعةُ أشخاصٍ، أو قسمٌ تابعٌ للإدارة داخل المُنشأَة، وتتضمَّنُ جمعَ وتقييمَ الأدلة والقرائن؛ للتأكُّدِ من حُسْنِ سير العمليات، والتأكُّد من اتِّباع الإجراءات والسياسات والتعليمات، ورفعَ تقريرٍ بذلك. ويُعَدُّ التدقيقُ الداخليُّ وسيلةً من الوسائل التي تقوم الإدارة من خلالها بقياسِ نتائِجِ الوحدة الاقتصادية.(ص5)

وتُعرَّفُ المُراجَعةُ الداخليةُ أيضًا بأنَّها مجموعةٌ من الأنظمة، أو أوجه نشاطات مستقلة داخل المشروع، يَتِمُّ إنشاؤها من قِبَلِ الإدارة؛ للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر، لضمانِ دِقَّةِ البيانات المُحاسَبيَّة والإحصائية، وفي التأكُّد من كفاءة الاحتياطات المُتَّخَذَة لحماية أصول وممتلكات المشروع، وفي التحقُّق من اتِّباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل

الرقابة الأخرى في أداء أغراضها، واقتراح التحسينات اللازم إدخالُها عليها؛ حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى (القيسي نقلا عن، عبدالله، 2004، ص 246).

وقد عَرَّفَ خلاط وآخرون (2007) التدقيقَ الداخليَّ بأنَّهُ وظيفةٌ يؤدِّيها موظَّفون من داخل المشروع، ويتم من خلالها الفحصُ المُنظَّمُ للإجراءات والسياسات، والتقييمُ المستمِرُّ للخطط والسياسات الإدارية، وإجراءات الرقابة الداخلية؛ وذلك بهدف التأكُّد من أنَّ المُنشأَة تقومُ بتنفيذ هذه السياسة الإدارية، والتحقُّق من أنَّ مُقوِّماتِ نظام الرقابة الداخلية سليمةٌ، ومعلوماتِها دقيقةٌ وكافية، يتم من خلالها تقيم الكفاءة والفاعلية للنشاطات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية.(ص11)

وبناءً على التعريفات السابقة الصادرة عن المنظمات والهيئات المِهْنيَّة الدَّوْليَّة والعربية، وتعريفات بعض الكُتَّاب والباحثين يمكن الخروج بالآتي:

- إنَّ المُراجَعةَ الداخليةَ نَشاطٌ داخليٌّ مُستقِلٌّ في المُنشأَة.
- إنَّ المُراجَعةَ الداخليةَ بمفهومِها الحديث هي أعمُّ وأشملُ من مجرَّدِ مُراجَعةٍ ماليةٍ ومُحاسَبيَّة، فهي تشمل أيضًا المجالاتِ الماليةَ والإداريةَ والتشغيلية.
- تُعَدُّ المُراجَعةُ الداخليةُ عمليةً تقييميةً للخطط والسياسات والإجراءات المتبعة داخل المُنشأَة، والالتزام بها من قِبَلِ الموظفين.
- تقومُ المُراجَعةُ الداخليةُ باقتراح الطرائِقِ المناسبةِ لتطوير وتحسين عمليات المُنشأَة.
- إنَّ المُراجَعةَ الداخليةَ وظيفةُ تقييمٍ مستقلّةٌ وموضوعيَّةٌ واستشاريَّة.
- إنَّ المُراجَعةَ الداخليةَ وظيفةٌ تأكيديَّة.
- إنَّ المُراجَعةَ الداخليةَ تُضيفُ قيمةً للوحدة الاقتصادية، فهي تُساعِدُ الإدارة على تحديد التهديدات والفُرَصِ؛ لتحسين نتائِجِها.
- المُراجَعة الداخلية وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.
- تُساعِدُ المُراجَعةُ الداخليةُ الإدارةَ في اتخاذ القرارات المناسبة.
- للمُراجَعةِ الداخليةِ دورٌ مُهِمٌّ تِجاهَ إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة.

أهميةُ المُراجَعة الداخلية

للمُراجَعة الداخلية أهميةٌ كبيرةٌ في الوحدات الاقتصادية، فهي أداةٌ مساعدةٌ لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المفروضة عليها، ويمكن توضيح أهمية المُراجَعة الداخلية للعديد من الجهات والإدارات المختلفة على النحو الآتي:

- **أهمية المُراجَعة الداخلية بالنسبة للإدارة:**

تتمثَّلُ أهمية المُراجَعة الداخلية بالنسبة للإدارة في مساعدة الإدارة في القيام بالخطوات الآتية: (الجمال، 2014، ص 385)

- التأكُّد من صحة البيانات المستخرَجة من سجلات المشروع.
- التأكُّد من وجود الحماية الكافية للأصول.
- التأكُّد من مدى الالتزام بالخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية.
- قياس مدى فعالية وكفاءة أداء الإدارات والأقسام المختلفة داخل المشروع.
- التأكُّد من مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات نظام الجودة المستهدف.
- التأكُّد من مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات المحافظة على البيئة.

ويُعَدُّ التدقيق الداخلي "أَحَدَ أهمِّ دعائم الإدارة الناجحة في القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة والمختلطة؛ لما يُمثِّلُهُ من مصدرِ معلومات للإدارة، ونقطة فحص للإجراءات والمعاملات التي تخص الوحدات الاقتصادية. وواضحٌ أنَّ التدقيقَ الداخليَّ يلعَبُ دورًا بارزًا في توفير المعلومات التي تتبعها الإدارة، ويُمثِّلُ أَحَدَ أهمِّ الوسائل التي تضمن للإدارة فاعلية نظام المعلومات والرقابة الداخلية، ومن ثَمَّ ضمان توفير بيانات ومعلومات موثوقة ومساعدة في اتخاذ القرار، كما أنَّ المُراجَعة الداخلية تضمن أنَّ الأموال العامة صُرِفَت كما تَمَّ التخطيطُ لها سابقا، بالإضافة إلى اكتشاف وتبيين مواطن ضياع الأموال العامة، ويحُدُّ من تكرارها. وتكمُنُ أهمية التدقيق الداخلي في مدى قدرته على إضافة القيمة، حيثُ نصَّ التعريف الذي وضعه معهد المُدَقِّقين الداخليين بوضوحٍ على أنَّ قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني إنَّما يهدُفُ بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة، وأنَّ إضافة القيمة يتمُّ من خلال تحسين وزيادة فرص إنجاز أهداف المنظمة، وتحسين الإجراءات والعمليات داخل المنظمة، والعمل على تخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة" (المدلل، 2007، ص84)، و(علي، 2019، ص7).

- **أهمية المُراجَعة الداخلية بالنسبة للحوكمة:**

تلعب المُراجَعة الداخلية دورًا مُهمًّا في تطبيق مبادِئ حوكمة الشركات، إذ تُعَدُّ المُراجَعةُ الداخليةُ إحدى الآليات المُهِمَّة واللازمة للحوكمة، إذ إنَّ من متطلبات الحوكمة في المنشآت وجودَ إدارةٍ للمُراجَعة الداخلية تقومُ بمُراجَعة العمليات داخل المُنشأَة، والتأكُّد من مدى ملاءمتها لقواعد ومبادئ الحوكمة، وتأتي المُراجَعةُ الداخليةُ بوصفِها عنصرًا أساسيًّا للحوكمة، لتجسد الفعالية المنشودة؛ وذلك من أجل تفعيل دور أصحاب المصالح لضمان فعالية الحوكمة، فيتعيَّنُ على الوحدات الاقتصادية؛ من أجل الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية وتتَّسِمُ بالمصداقية من قِبَلِ الأطراف المستفيدة من القوائم المالية، أن تقومَ بإنشاء إدارة مستقلة للمُراجَعة الداخلية، ولضمان تنفيذ هذه الأعمال في منظومة الحوكمة؛ فلا بُدَّ من وجودِ هيكَلٍ تنظيميٍّ للمُنشأَة يشتمل على مجلس الإدارة والمُراجِعين الخارجيين وإدارة المُراجَعة الداخلية (نسمان، 2009، ص40).

وتقوم المُراجَعة الداخلية بتقييم عملية الحوكمة في المُنشأَة، وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها، لتحقيق الأهداف الآتية: (بافقير، 2015، ص 64)

- تنسيق الأنشطة وتوصيل المعلومات بفعالية بين مجلس الإدارة والمُراجِعين الداخليين والخارجيين وإدارة المُنشأَة.
- التحقُّق من كفاءة وفعالية إداء إدارة المُنشأَة والمساءلة التنظيمية فيها.
- تقييم وتدعيم قواعد السلوك والقيم المناسبة في المُنشأَة.

- **أهمية المُراجَعة الداخلية بالنسبة للمراجع الخارجي:**

تكمُنُ أهمية المُراجَعة الداخلية بالنسبة للمراجع الخارجي في العديد من المنافع والمزايا التي تقدِّمُها المُراجَعةُ الداخلية، وتتمثَّلُ في الآتي:

- اطمئنان المُراجِع الخارجي إلى دقة نظام الرقابة الداخلية ودقة البيانات المُحاسَبيَّة؛ وذلك لأنَّ نظام المُراجَعة الداخلية يقوم بتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وتقليل فُرَصِ ارتكاب الأخطاء والتلاعُب في السجلات والدفاتر المُحاسَبيَّة.
- تقليل نطاق عمل المراجع الخارجي، وتوفير جزء من الوقت والجهد؛ لأنَّ المُراجِع الخارجي يعتمد على المُراجِع الداخلي في كثير من عمليات المُراجَعة، مثل: فحص مذكرة تسوية البنك، وإعداد الكشوفات التحليلية للقوائم المالية (عبدربه، 2010، ص 323)، وأضاف الجمال

(2014، ص 388) إلى ما سبق أنَّ اعتماد المُراجِع الخارجي على عمل المُراجِع الداخلي يُحقِّقُ العديد من الفوائد للمراجع الخارجي، أهمُّها:

- يقوم المُراجِع الداخلي بتجهيز الكشوفات والقوائم التي يحتاجها المُراجِع الخارجي لتنفيذ عملية المُراجَعة.
- يقوم المُراجِع الداخلي بتخطيط عملية المُراجَعة الخارجية، وتحديد طبيعة وتوقيت إجراءات المُراجَعة الخارجية التي يجب على المُراجِع الخارجي القيام بها.
- يقوم المُراجِع الداخلي بإجراء تقييم شامل لمخاطر المُراجَعة، مما يُسهِّلُ على المُراجِع الخارجي هذه المهمة.

- **أهمية المُراجَعة الداخلية بالنسبة للنظام المحاسبي والرقابي:**

تتَّضِحُ أهمية المُراجَعة الداخلية من خلال الدورِ الحيويِّ والمهمِّ الذي تقوم به، من خلال التأكيد على مدى بقاء ونموِّ واستمرار الشركات، إذ تختَصُّ المُراجَعة الداخلية بفحصِ مُقوِّمات النظام المحاسبي لهذه الوحدات الاقتصادية؛ من أجل معرفة كفاءة وظيفتي القياس والإفصاح المُحاسَبيَّة، وتقوم أيضًا بالتأكُّد من مدى دقة وصحة المعلومات المالية والتشغيلية، وفحص الجدوى الاقتصادية للعمليات، والتأكُّد من كفاءتها وفعاليتها، واختبار مدى الالتزام بتطبيق القوانين والنظم والسياسات والأوامر الإدارية المتَّبَعة داخل الوحدة الاقتصادية، وكذلك تتضح أهمية المُراجَعة الداخلية بالنسبة للرقابة الداخلية من خلال قيام إدارة المُراجَعة الداخلية بتطوير وتحسين وزيادة كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمُنشأَة. وللمُراجَعة الداخلية دورٌ مُهِمٌّ في إعداد التقارير الخاصة بفعالية نظام الرقابة الداخلية بالمُنشأَة، وذلك عن طريق المتابعةِ والتقييمِ وإخطارِ الإدارة بنقاط القوة والضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية، وتقديم الحلول والمقترحات، والإسهامِ في حَلِّ الإشكاليات؛ ليصبح نظام الرقابة الداخلية قويًّا وفعالًا، ومن ثَمَّ فإنَّ وجودَ نظامٍ سليمٍ للرقابة الداخلية لا يكونُ من غيرِ وجودِ نظامٍ للمُراجَعة الداخلية، فهي جزءٌ من نظام الرقابة الداخلية (سليم وخير الدين،2016، ص6).

تساعد إدارة المُراجَعة الداخلية في تقييم عناصر نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمِّر من خلال: تنفيذ عمليات المُراجَعة السابقة واللاحقة للمعاملات المصرفية، والقيام بالجرد الدوريِّ للصناديق، وتقييم أداء إدارات البنك وأقسامِهِ المختلفة (الربيدي وبامشموس، 2007، ص 39).

- **أهمية المُراجَعة الداخلية بالنسبة لإدارة المخاطر:**

تكمُنُ أهمية المُراجَعة الداخلية تِجاهَ إدارة المخاطر في أنَّها تساعد الوحدة الاقتصادية على تحقيق أدائها وربحيتها، ومنع الخسارة الناتجة عن الغش والتلاعُب من قِبَلِ أيِّ طرفٍ كان، وتُساعِدُ في ضمان وجود تقارير مالية سليمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السليمة، وتجنب مخاطر اتخاذ القرارات غير السليمة، والنتائج غير المرغوب فيها (الطويل، 2009، ص35)، وللمُراجَعة الداخلية أهمية كبيرة أيضًا ودورٌ فعالٌ تِجاهَ إدارة المخاطر، يتمثَّلُ في تعريف المؤسسة بالمخاطر التي تتعرض لها، وتقديم الاستشارات اللازمة لكلٍّ من مجلس الإدارة والإدارة العليا ولجنة المُراجَعة والمُراجِع الخارجي؛ للحَدِّ من هذه المخاطر. ومن هذه المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية المخاطر النظامية ما يأتي: (سليم وخير الدين، 2016، ص 7).

- مخاطرُ التضخُّمِ والكَسَاد.
- مخاطرُ تغيُّرِ أسعار الفائدة.
- مخاطرُ أسعارِ الصرف.
- المخاطرُ السياسية والمالية والاقتصادية.

أمَّا المخاطرُ غيرُ النظامية فتتمثَّلُ في الآتي:

- مخاطرُ التمويل.
- مخاطرُ الائتمان.
- مخاطرُ السيولة.
- مخاطرُ التشغيل.
- مخاطرُ رأس المال.

فيقع على عاتق إدارة المُراجَعة الداخلية التعريفُ بهذه المخاطر، وتقديمُ التوصيات لجهات الاختصاص داخل الوحدة الاقتصادية لعمل اللازم لمواجهة المخاطر

وبشكلٍّ عامٍّ تكمُنُ أهميةُ المُراجَعة الداخلية تِجاهَ إدارة المخاطر في قيامها بالعديد من المهام والخطوات تِجاهَ إدارة المخاطر، ومنها: (العمودي وبن كليب، 2014، ص 19)

- مُراجَعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر وتقييمها.
- تقييم القرارات التي تقوم بها المؤسسة لتفادي وتقليل المخاطر.

- تقديم التوصيات والمقترحات لتحسين عمل إدارة المخاطر، لتقوم بدورها على أكمل وجه.
- تقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش، وكيفية إدارة المؤسسة للمخاطر التي تواجهها.
- مُراجَعة إستراتيجية إدارة المخاطر وتطويرها للتوافق مع النظم واللوائح المطبقة داخل البنك.

وبناءً على ذلك تتمثَّل أهمية المُراجَعة الداخلية في مدى قدرتها على إضافة القيمة، وتتِمُّ إضافة القيمة من خلال تحسين وزيادة فُرَصِ إنجاز أهداف المُنشأَة، وتحسين الإجراءات والعمليات التي تتم داخل الوحدة الاقتصادية، والعمل على تخفيض المخاطر إلى المستويات المقبولة، وقد نَصَّ التعريف الذي وضعه معهد المُدَقِّقين الداخليين على أنَّ قيام المُراجَعة الداخلية بدورها الاستشاري والتأكيدي إنَّما يهدُفُ بدرجة أولى إلى إضافةِ القيمة، بل وَضَعَهُ المعهدُ كهدَفٍ إستراتيجيٍّ لوظيفة المُراجَعة الداخلية. وهناك خطوتان لجعل المُراجَعة الداخلية تضيفُ قيمةً للمُنشأَة، نوضحها على النحو الآتي:

- **الخطوة الأولى:** تخفيض تكاليف المُراجَعة الداخلية ذاتها، ويمكن تحقيق ذلك بخطوتين، هما:

1- تحسين العمل.

2- إزالة العمل.

ويمكن توضيحها في الشكل الآتي:

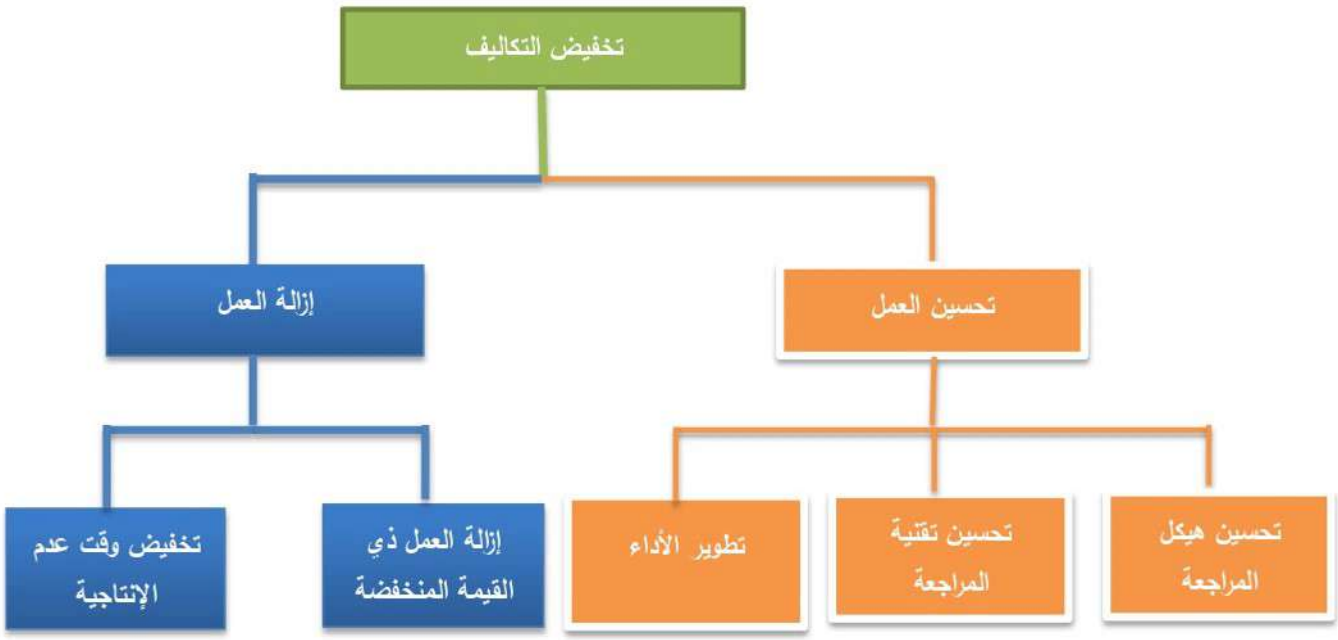

شكل رقم (2-1) خطوات تخفيض تكاليف المراجعة الداخلية

المصدر: من إعداد الباحث.

الخطوة الثانية: تقديم توصيات للمُراجَعة الداخلية لتضيف قيمة، وتعمل على تحسين الأعمال، ويمكن تحقيق ذلك بخطوتين، هما:

1. تحسين طرائق وأعمال المُنشأة.
2. تدقيق وفحص النفقات والإيرادات.

وتُعَدّ المُراجَعة الداخلية ذاتَ أهمية كبرى للعديد من الأطراف والإدارات والأنظمة، ويمكن للباحث تلخيصها في النقاط الآتية:

1. تكمُنُ أهمية التدقيق الداخلي في أنَّه أداةُ رقابةٍ فعالةٌ تُساعِدُ إدارة الوحدة الاقتصادية على تقييم الأداء وزيادة جودة الأعمال، والحفاظ على الأصول والممتلكات التابعة للمُنشأة، وتُعَدُّ أهمَّ آليات التحكم المؤسَّسي، وقد برزت أهمية المُراجَعة الداخلية؛ نتيجةَ كِبَرِ حجم المؤسسات وتعدُّدِ عملياتها، والحاجة إلى البيانات والمعلومات الدقيقة من أجل رسم السياسات والخطط واتخاذ القرارات.
2. تبرز أهمية المُراجَعة الداخلية بالنسبة لإدارة المُنشأة في التأكُّد من صحة البيانات المالية والمُحاسَبيَّة، ومدى الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات، وقياس مدى كفاءة وفعالية أداء الإدارات، واكتشاف الأخطاء وتصحيحها.
3. تبرز أهمية المُراجَعة الداخلية تِجاهَ حوكمة الشركات من خلال قيام إدارة المُراجَعة الداخلية بالتأكُّد من مدى التزام المُنشأة بتطبيق قواعد ومبادِئ وآليات الحوكمة، وتقييم قواعد السلوك والقيم داخل المُنشأة.
4. يعتمد المُراجِع الخارجي على عمل المُراجِع الداخلي في عملية فحص نظام الرقابة الداخلية، والتحقُّق من دقته، والاطمئنان إلى دقة البيانات المالية والمُحاسَبيَّة، ويعتمد المُراجِع الخارجي على عمل المُراجِع الداخلي في كثير من عمليات المُراجَعة للكثير من الأنشطة والبرامج.
5. تقوم المُراجَعة الداخلية بتعريف المؤسسة بالمخاطر التي تحيط بها، والقيام بتقديم الاستشارات اللازمة لكلٍّ من مجلس الإدارة والإدارة العليا ولجنة المُراجَعة والمُراجِع الخارجي؛ للحَدِّ من هذه المخاطر، وأخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها قبل حدوثها.
6. تقوم المُراجَعة الداخلية بفحص مُقوِّمات النظام المحاسبي للوحدات الاقتصادية، والتأكُّد من مدى دقة المعلومات المالية والتشغيلية، والتأكُّد من مدى الالتزام بالقوانين والنظم والسياسات والاوامر الإدارية المتَّبَعة داخل الوحدة الاقتصادية.

7. تقوم إدارة المُراجَعة الداخلية بتطوير وتحسين وزيادة كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال المتابعة والتقييم وإشعار الإدارة بنقاط القوة والضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية.

أنواع المُراجَعة الداخلية

تعدَّدت آراءً الكتاب والباحثين حولَ أنواع المُراجَعة الداخلية، فلا يوجد اتفاقٌ على أنواعٍ محدَّدة، ويُمكِنُ تناولُ الأنواع التي تمَّ التوصل إليها على النحو الآتي:

- **المُراجَعة المالية:**

"وتتمثَّلُ في النشاط الذي يقوم به المُراجِع الداخلي في الفحص والمُراجَعة للجوانب المالية، ونظم الضبط والرقابة في المُنشأَة. وتتركز اهتمامات المُراجِع الداخلي في التأكُّد من توافُرِ الحماية الكافية للأصول والسجلات، والعمل على اكتشاف ومنع الأخطاء والمخالفات" (عبد ربه، 2010، ص 50)، وتهتمُّ المُراجَعة المالية بمُراجَعة العمليات المُحاسَبيَّة والمالية؛ بهدَفِ التحقُّق من صحة البيانات، وحماية الأصول من السرقة والغش والاختلاس، ويحقِّقُ وجودُ قسمٍ مستقلٍّ للمُراجَعة الداخلية موصوفٍ بالكفاءة والجودة الملائمة الكثيرَ من المنافع للإدارة، لعلَّ أبرزَها ما يأتي: (الجمال، 2014، ص 385).

1. تقليلُ احتمالات حدوث الأخطاء والخسائر؛ نتيجةً لوجود عمليات مُراجَعة مستمرة على مُدَدٍ قصيرةٍ نسبيًّا طوال العام.
2. تجنُّبُ الخسائر المترتبة نتيجة الأخطاء في أقرب وقت؛ نتيجةَ زيادة احتمالات اكتشاف هذه الأخطاء.
3. تقليلُ الأخطاء المترتبة على استخدام الأنظمة المُحاسَبيَّة والإدارية في بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، مثل: عمليات الغشِّ، والاحتيالِ، والاختلاسِ باستخدام الحاسب.
4. انخفاضُ تكاليف المُراجَعة الخارجية من خلال اختصار مجال ونطاق برنامج المُراجَعة الخارجية بدرجة كبيرة؛ نتيجةَ زيادة ثقة المُراجِع الخارجي في صحة ودقة البيانات والمعلومات التي يُخرِجُها النظامُ المحاسبيُّ المُستَخدَمُ في المُنشأَة.

وقد أوضح المدلل (2007) أنَّ المُراجَعة المالية تُعَدُّ أداةً مُهِمَّةً تمكِّنُ الإدارة العليا من معرفة مدى دقة وصحة وموثوقية البيانات المالية، وحفظ الأصول وحمايتها من السرقة أو الاختلاس وعمليات التلاعُب والضياع، وأضاف أنَّ المُراجَعةَ الماليةَ نوعانِ: مُراجَعةٌ ماليةٌ قبل

الصرف، وتُعَدُّ إحدى مراحل الرقابة الداخلية، إذ يقومُ أحد الموظفين بمُراجَعة عمل موظف آخر؛ وذلك للتحقق من صحة المستندات المؤيدة لعملية الصرف واكتمالها، وموافقة المخوَّلين بالصرف عليها، والتحقُّق من سلامة الإجراءات، في حين أنَّ النوع الثاني من أنواع المُراجَعة المالية يتمثَّلُ في المُراجَعة بعد الصرف؛ وذلك للتأكد من أنَّ العمليات المالية تسير وفق اللوائح والنظم والسياسات المرسومة من قِبَلِ الإدارة.(ص56)

وبناءً على ما سبق يُمكِنُ القولُ إنَّ المُراجَعة المالية تهتمُّ بتحليل النشاط الاقتصادي للمُنشأة، وتقييم وفحص الأنظمة المُحاسَبيَّة، وأنظمة المعلومات، والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من قِبَلِ الأطراف المستفيدة داخل المُنشأَة وخارجها، ويُعَدُّ التدقيقُ الماليُّ المجالَ التقليديَّ للتدقيق الداخلي، إذ يتضمَّنُ مُراجَعةَ وفحصَ القيود المُحاسَبيَّة، والتحقُّق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المُحاسَبيَّة المتعارف عليها، ويتمثَّلُ الهدفُ الرئيسُ من المُراجَعة المالية في إظهار البيانات المالية بصورة موضوعية وصحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمُنشأَة، بالإضافة إلى فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمُنشأَة، والتحقُّق من وجود الأصول وحمايتها والحفاظ عليها من التلف والضياع والاختلاس.

- **المُراجَعة الإدارية:**

تهتم المُراجَعة الإدارية بتقييم الأداء في المستويات الإدارية المختلفة، واقتراح التوصيات التي تضمن تطوير وتحسين الأداء، ويتمثل الهدفُ الأساسيُّ للمُراجِعين الداخليين عند القيام بالمُراجَعة الإدارية في تقييم فعالية وكفاءة أداء الإدارة، ويُقصَدُ بتقييم فعالية وحدة تنظيمية مُعيَّنة قياسُ مدى التقدُّمِ الذي أحرزته هذه الوحدة في تحقيق الأهداف المحدَّدة لها. يستخدِمُ المراجعون الأهدافَ التي تضعُها الإدارة لكل وحدة تنظيمية كمعايير أصلية، ويمكن تحديد مدى فعالية الإدارة من خلال قياس مدى التقدم الذي حققته نحو إنجاز هذه الأهداف، ويُقصَدُ بتقييمِ الكفاءة تقييمُ كيفية الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة، إذ يستخدِمُ المراجعون المعاييرَ الرسميةَ للأداء التي تضعُها الإدارة لقياس الكفاءة على أساسٍ مستمِرٍّ، وبمقارنة هذه المعايير على البيانات المتاحة عن الأداء الفعلي، مما يُمكِّنُ من تقييمِ كفاءة الإدارة (الجمال، 2014، ص 386).

وأوضح عبدربه (2010) أنَّ المُراجَعة الإدارية تتمثَّلُ في النشاط الذي يقوم به المُراجِع الداخلي في مُراجَعة الأنشطة والسياسات والإجراءات والعمليات داخل المُنشأَة، للتحقق من كفايتها وانتظامها؛ وذلك بهدف مراجعتها، وإعداد التقارير، وتقديم التوصيات اللازمة للإدارة، وكذلك القيام

بالاختبارات التي تجري على المخزون، ويقوم أيضًا بتقويم مستويات المخزون ومدى كفاءة التسهيلات المخزنية بالمُنشأَة، ومن ثَمَّ يمكن أن يتوسَّعَ المُدَقِّق الداخلي في نشاط التقويم ليغطِّيَ الجوانب الإدارية لعمليات المُنشأَة.(ص51)

بناءً على ما سَبَقَ ذكرُهُ يُمكِنُ القولُ إنَّ المُراجَعة الإدارية هي مُراجَعةٌ شاملةٌ للوظائف المختلفة داخل المُنشأَة، تُقدِّمُ للإدارة عددًا من المنافع والمزايا، منها:

1. التأكُّد من كفاءة وفاعلية وملائمة هذه الوظائف في تحقيق أهداف المُنشأَة.
2. التحقُّق من الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة المتاحة بكفاءة عالية؛ لتعظيم الربحية، وتحقيق الأهداف المرسومة.
3. تحديدُ المشكلات والمخاطر التي تواجه المُنشأَة، والبحث عن الحلول المناسبة لها.
4. إيجادُ طرائق جديدة وفعالة للاتصال الفعال بين المستويات الإدارية المختلفة.
5. تحقيقُ الأهداف المرسومة والمخططة لجميع الأنشطة داخل المنظمة، بأقل كلفة.

- **مُراجَعة الالتزام:**

وتتمثل هذه المراجعة في النشاط الذي يقوم به المُراجِع الداخلي لمُراجَعة الالتزام بالمتطلبات النظامية والقانونية، وأيضًا ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات التي ترسمها الإدارة ومجلس المديرين (عبد ربه، 2010، ص51).

ويرى الباحث أنَّ مُراجَعة الالتزام هي مُراجَعةُ الضوابط الرقابية (المالية، والتشغيلية، والعمليات)؛ للحكم على جودة وملائمة الأنظمة التي تَمَّ وضعها للتأكُّدِ من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والبرامج والسياسات والإجراءات الموضوعة من قِبَلِ الإدارة، أي إنَّها عمليةٌ للتحقُّقِ من مدى التزام المُنشأَة بالقوانين والتشريعات المختلفة، مثل: الالتزام بشروط الممولين أو المانحين، أو شروط الاتفاقيات التي تعقِدُها المنظمة مع بعض الجهات، وكذلك مدى التزام البنوك بالقوانين والتشريعات والقرارات الصادرة عن البنك المركزي، فيما يخُصُّ أسعار الفائدة وغيرها من القوانين والتشريعات.

أي يتمُّ التأكُّد من قِبَلِ إدارة التدقيق الداخلي عن مدى الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة، والرقابة عن مدى التزام الإدارات المختلفة داخل المُنشأَة بتطبيق الأنظمة الداخلية والسياسات في إداراتهم.

- **مُراجَعة نظم المعلومات:**

وتعني ذلِكَ النَّشَاطَ الذي يقومُ به المُراجِعُ الداخليُّ في المنشآت التي تتَّبع نُظُمَ الحاسوب؛ للتأكد من اكتمال هذه النظم ومأمونيتها، وتعني أيضًا الرقابة الداخلية في بيئة الحاسوب، بالإضافة إلى الفعالية الفنية للنُّظُم الإلكترونية (بعوج، 2015،ص 46).

- **مُراجَعة المهام الخاصة:**

ويُقصَدُ بها المُراجَعةُ التي يقومُ بها المُراجِعُ الداخليُّ بحسب ما يَستَجِدُّ من موضوعات تُكلِّفُهُ الإدارة العليا بالقيام بها، وهي مراجَعةٌ تتفق من حيثُ الأسلوبُ والنطاقُ مع الأنواع السابقة، ولكنَّها تختلف من ناحية التوقيت، إذ إنَّها غالبًا ما تكون فُجائيةً وغيرَ مُدرَجَةٍ في ضمن خطة التدقيق الداخلي، ويشمل هذا النوعُ من المُراجَعة عملياتِ التفتيشِ الفُجائية التي تهدُفُ لاكتشاف الغشِّ أو الفساد، لإجراء التحقيقات المتعلقة بهذا الموضوع (إبراهيم، 1998، ص 74).

- **المُراجَعة الإستراتيجية:**

في بعض الحالات تكونُ نُظُمُ المعلومات في المُنشأَة غيرَ قادرةٍ على توليد المعلومات الكافية حول مدى دقة وملاءمة الخطط الموضوعة، وإمكانية الاعتماد عليها في تحقيق أهداف المُنشأَة، وهو الأمرُ الذي يؤدِّي إلى جمود الخُطَط الموضوعة، أو ما يُعرَفُ بالقُصُور في التخطيط الإستراتيجي، ويُستَخدَمُ التخطيطُ الإستراتيجيُّ لمعالجة هذا القصور الناتِجِ عن عدم إمكانية الربط بين أنظمة المعلومات وأهداف المُنشأَة، مما يؤدي إلى مخاطر المعلومات نتيجةَ إنتاج وتوزيع بيانات غير دقيقة وغير ملائمة، ونتيجةً لذلك تظهر الحاجة إلى زيادة موارد عملية المُراجَعة الداخلية للقيام بهذه المهام (سرايا وآخرون، 2018).

وفي الآونة الأخيرة ظهر نوعٌ آخرُ من أنواع المُراجَعة الداخلية، ألا وهو:

- **مُراجَعة الجودة:**

يساعد وجود إدارة فعالة للمُراجَعة الداخلية على إمداد الإدارة بمعلومات عن مدى نجاحها في تطبيق متطلبات نظام الجودة المستهدف، وذلك بما يحافظ على حصة المُنشأَة من السوق المحلي، وتنمية حصة المُنشأَة من السوق العالمي. وتهتمُّ مُراجَعة الجودة بتحقيق الأهداف الآتية:

- تحديدُ تطابُقِ أو عَدَمِ تطابُقِ عناصر نظام الجودة الفعلية مع تلك العناصر المحدَّدة مُسبقًا.

- تحديدُ فعالية نظام الجودة الفعلي وفق أهداف الجودة المحدَّدة.
- تزويدُ المُنشأة محلَّ المُراجَعة بالأدوات اللازمة للتحسين.
- تحقيقُ المتطلبات القانونية.
- السماحُ بتسجيل نظام الجودة بالمنظمة محلِّ المُراجَعة (الجمال، 2014، ص387).

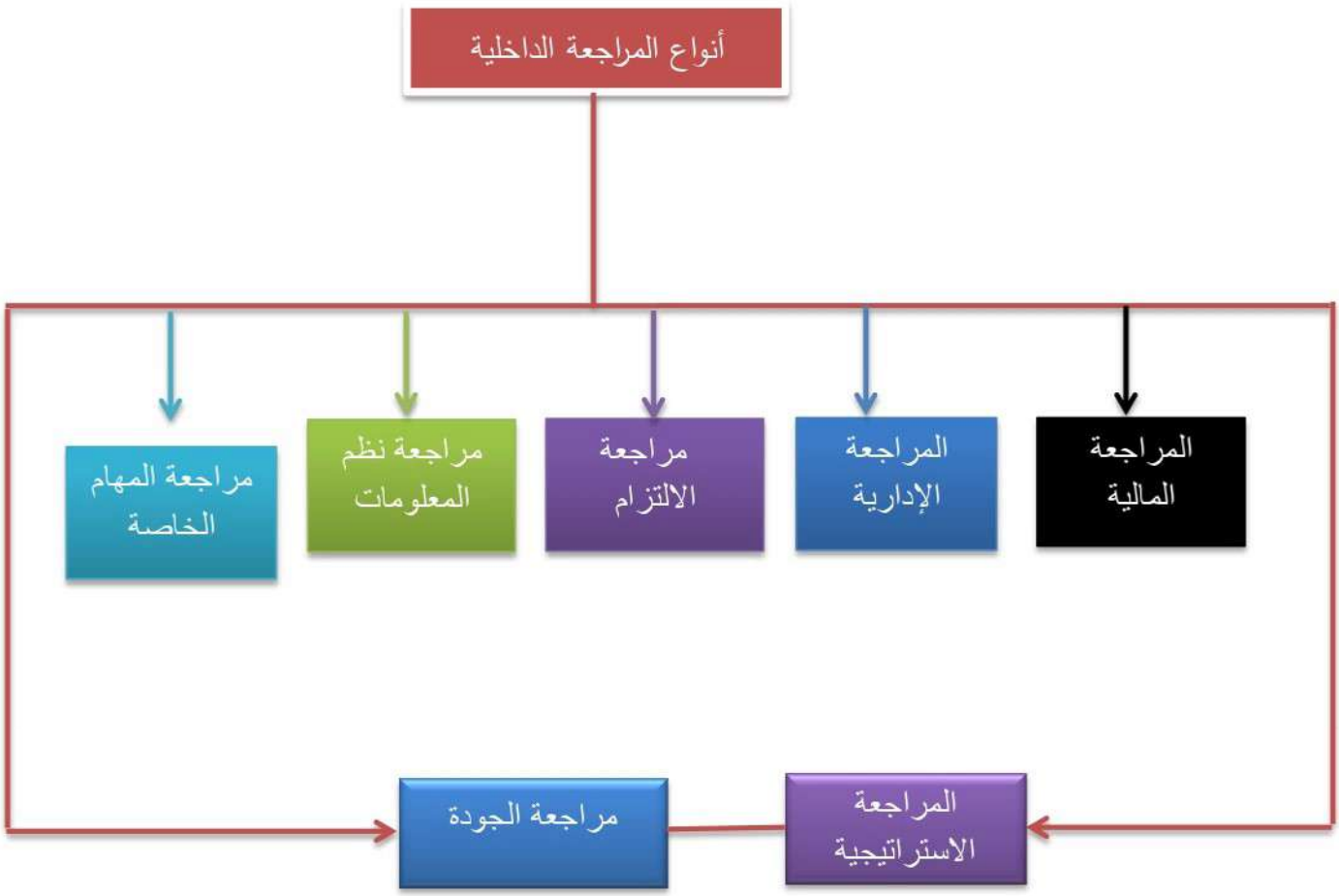

الشكل (2-2) أنواع المُراجَعة الداخلية

المصدر: من إعداد الباحث.

المبحث الثاني

أهدافُ المُراجَعة الداخلية ومهامُها، ومسؤوليَّاتُ المُراجِع الداخلي والوضع التنظيمي للمُراجَعة الداخلية

أهداف المُراجَعة الداخلية

للمُراجَعة الداخلية أهدافٌ متعدِّدة، وقد قامت الهيئات والمنظمات المِهْنيَّة الدَّوْليَّة والعربية، وعَدَدٌ من الكُتَّاب والباحثين بتحديد هذه الأهداف بحسب الآتي: (IFAC, 2002)

1. مُراجَعة الأنظمة المُحاسَبيَّة وأنظمة الرقابة الداخلية التي تقع مسؤولية وضعهما على عاتق الإدارة.
2. مراقبة تطبيق الأنظمة، وتزويد الإدارة بالمقترحات اللازمة للتطوير.
3. مُراجَعة الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والأوامر الإدارية.
4. اختبارُ وفحصُ دِقَّةِ المعلومات المالية والتشغيلية.

ومن أهم الأهداف التي تمَّ تحديدُها في قائمة المسؤوليات (Statement of Responsibility) التي حدَّدَها معهدُ المُراجِعين الداخليين (IIA) في الولايات المتحدة الأمريكية ما يأتي:

1. فحصُ وتقييمُ مدى سلامة ودقة وتطبيق الرقابة التشغيلية.
2. فحصُ نطاقِ الالتزام بالسياسات الموضوعة والخطط والإجراءات.
3. فحصُ إمكانيةِ الاعتماد على بيانات الإدارة الموجودة داخل التنظيم.
4. تقييمُ جودةِ الإدارة في تنفيذ المسؤوليات والمهام المخصصة.
5. إعطاءُ مقترحاتٍ حول التحسينات الممكنة.
6. التأكُّد من الحماية المادية (Safeguarding) للأصول (سرايا وآخرون، 2018، ص284).
7. الإشرافُ على الرقابة الداخلية: فيمكن أن يُكلَّفَ قِسْمُ المُراجَعة الداخلية بمسؤولية مُراجَعة أنظمة الرقابة والإشراف على عملها، والتوصية بعمل تحسينات عليها.
8. فحصُ المعلومات المالية والتشغيلية: فيمكن أن يُكلَّفَ قِسْمُ المُراجَعة الداخلية بمُراجَعة الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير حول المعلومات المالية والتشغيلية، ولعمل

استفسارات مُعيَّنة حول البنود المختلفة، بما فيها الاختبارات التفصيلية للمعاملات وأرصدة الحسابات والإجراءات.

9. مُراجَعةُ الأنشطة التشغيلية: فيمكن أن يُكلَّفَ قِسْمُ المُراجَعة الداخلية بمُراجَعة الأنشطة التشغيلية من الناحية الاقتصادية، ومن ناحية الفاعلية والكفاءة، بما في ذلك أنشطة المُنشأَة غير المالية.
10. مُراجَعةُ الالتزام بالقوانين والأنظمة: فيمكن أن يُكلَّفَ قِسْمُ المُراجَعة الداخلية بمُراجَعة الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى، وسياسات وتوجيهات الإدارة، والمتطلبات الداخلية الأخرى.
11. إدارة المخاطر: إذ يُمكِنُ أن يُساعِدَ قِسْمُ المُراجَعة الداخلية المُنشأَةَ من خلال تحديدِ وتقييمِ المخاطر المُهِمَّة، والإسهام في تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.
12. الحوكمة: فيمكن أن يقيِّمَ قسمُ المُراجَعة الداخلية عمليةَ الحوكمة فيما يتعلق بتحقيقها لأهدافها المتعلقة بالأخلاق والقيم، وإدارة الأداء، والمساءلة، وتوصيل المعلومات المتعلقة بالمخاطر، والرقابة إلى الجهات المعنية (الجمال، 2014، 393-394).

وقد قامت الجمعية السعودية للمحاسبين القانونيين في عام (2017م) بتحديد الأهداف الأساسية للتدقيق الداخلي، بحسب الآتي: (الجمعية السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017).

1. الإشرافُ على نظام الرقابة الداخلية.
2. فحصُ المعلومات المالية والتشغيلية.
3. اختبارُ جدوى وكفاءة الأنشطة التشغيلية.
4. التأكُّد من مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة وسياسات الإدارة، والمتطلبات الأخرى كافةً.
5. دعمُ إدارة المخاطر وتقييمُها، وذلك من خلال تحديد وتقييم المخاطر المُهِمَّة.
6. التحقُّق من عمليات الحوكمة وتقييمُها، وهل حققت أهدافَها المرجوَّة.

وحَدَّدَ الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي أهدافَ المُراجَعة الداخلية في النقاط الآتية:

1. إعادةُ النظر بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية.
2. اختبارُ المعلومات التشغيلية.
3. فحصُ الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها.

4. فحصُ الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات الموضوعة من قِبَلِ الإدارة.(ديوان الرقابة المالية،2007، ص8)

أما الكُتَّاب والباحِثون العربُ فقد قاموا بتحديد أهداف المُراجَعة الداخلية على النحو الآتي:

1. فحصُ المعلومات المالية والتشغيلية؛ لتحديدِ، وقياسِ، وتصنيفِ، وإعدادِ التقارير، حولَ المعلومات المالية والتشغيلية.
2. إضافةُ قيمةٍ للوحدة الاقتصادية وتحسين عملياتها، من خلال تقديم الاستشارات إلى الإدارة.
3. التأكُّد من أنَّ الممارسات المُحاسَبيَّة القياسية يتمُّ تطبيقُها والالتزامُ بها بشكلٍ مُنظَّمٍ وسليم.
4. التحقُّق من صِحَّةِ ودِقَّةِ البيانات، أي أنْ تكونَ موضوعيةً، وتعطي صورةً صادقةً وعادلةً عن وضعية الوحدة، وأن تكونَ البياناتُ والمعلوماتُ التي تحتاجُها الإدارةُ العليا والجهاتُ المستفيدةُ متوافرةً بشكلٍ ملائِمٍ، وفي الوقتِ المناسب.
5. مساعدةُ الإدارة في إدارة المخاطر.
6. مساعدةُ الإدارة في تفعيل وتطبيق مبادِئ وقواعد الحوكمة.
7. منعُ حدوث الأخطاء وتكرارها في المستقبل، وذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي باكتشاف الأخطاءِ والغِشِّ والتلاعُبِ في الوقت المناسب، والقيام بتصحيحها.
8. التقييمُ المرحلي للسياسات التي تتبعها الوحدة الاقتصادية في الجانب المالي والمحاسبي وكلِّ ما يتعلَّق بها، وتصحيح الانحرافاتِ إن وُجِدَت. (إبراهيم وحسين، 2018، ص4)، و (الشيخ ومحمد، 2017،ص4)
9. هدفُ الحماية: ركزت وظيفة المُراجَعة الداخلية عند نشأتها على تحقيقِ هدفِ الحماية، من خلال القيام بأعمالِ الفحصِ والمطابقة لما تمَّ فعلًا، وتحديدِ مدى اتفاقِهِ مع المقاييس الموضوعة ضد الخطأ والغش، أو اختلافه عنها. وترتبطُ أعمالُ الفحص والمطابقة هذه بأداءِ طبقة الإدارة الدنيا في الهيكل التنظيمي، وهي بطبيعتها تتناول الأداء الماضي.

وتتضمَّنُ أهدافُ الحمايةِ وضبطُها ما يأتي:

أ- سياساتُ الشركة.

ب- الإجراءاتُ المُحاسَبيَّة.

ج- نظامُ الضبطِ الداخلي.

د- العنايةُ بالسجلات.

هـ- العنايةُ بِقِيَمِ الشركة.

و- أنشطةُ التشغيل.

10. هدف البناء: ويتحقَّقُ هدفُ البناء من خلال اقتراح وظيفة المُراجَعة الداخلية للعلاج، والتوصيات بنتيجة الفحص والتقويم بصفة خاصة أثناء عمليات مُراجَعة الأنشطة، فإن المُراجِع الداخلي يُواجَهُ بمعارضة الإدارة الوسطى والدنيا في التنظيم؛ وذلك لأنَّ المُراجِع الداخلي عند قيامه بوظيفة مُراجَعة العمليات، لا يقوم بفحص النظام الموضوع بوساطة الإدارة وتقويمه - مثلما هو الحال في المُراجَعة المالية- وإنما يقوم بمُراجَعة وتقويم مدى تطابق العمل الإداري مع النظام، أي تقويم عمل الإدارة ذاته، فإذا وَجَدَ المُراجِعُ خطأً ما في العملية الإدارية لا يتفق مع الأنظمة والسياسات، فإنَّه يرفع تقريره عن الخطأ في إدارة هذا النشاط، ولهذا فإن رجال الإدارة الوسطى والدنيا غالبا ما يُعارضون قيام المُراجِع الداخلي بهذه المهمة ضِمْنَ وظيفته، في الوقت الذي تَقْبَلُ فيه الإدارة بسلطة المُراجِع الداخلي في القيام بالمُراجَعة التشغيلية لتحقيق هدف البناء (عبد ربه، 2010،ص47).

11. رفع الكفاءة (الإنتاجية) عن طريق التدريب، إذ إنَّ إدارة التدقيق الداخلي، بحُكمِ إلمامِها التامِّ بجميع أوجه نشاط المشروع وعملياته، أقدَرُ من غيرها من الدوائر والأقسام على الإسهام الفعال في البرامج التدريبية من حيث اقتراح اللازم منها، وربما صياغة بعض مواده.

12. تقصِّي وتحديد أسباب المشكلات التي تحدث في المُنشأة، وتقدير الخسائر والأضرار الناجمة عنها، واقتراح ما من شأنِهِ معالجتُها، ولمنع حدوث مثل ذلك في المستقبل.

13. إجراء الدراسات والاختبارات الخاصة بناءً على طلب من الإدارة.

14. تحقيق رقابة شاملة، إداريةٍ ومُحاسَبيَّةٍ وتشغيليةٍ على المُنشأَة، لذا تقع على كاهل إدارة المُراجَعة الداخلية مسؤوليةٌ كبيرةٌ في المُنشأَة لمساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها المرسومة، من خلال توفير البيانات، وإجراء التحليل والتقييم، وتقديم التوصيات للإدارة، والإسهام في تحديد وتقييم المخاطر التي تواجهها، والعمل على تحسين إدارتها. (الخطيب، 2010،ص28)، و(لضن، 2016، ص19).

وبناءً على ما تقدَّمَ ذكرُهُ يمكن القولُ إنَّ للمُراجَعة الداخلية عدة أهداف تتمثل في الآتي:

1. تحسين وإضافة قيمة لعمليات المُنشأَة.

2. مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها، والتعرُّف إلى أسباب عدم تحقيق الأهداف الموضوعة من قِبَلِ المُنشأَة.
3. التأكُّد من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات الإدارية الخاصة بالمُنشأَة.
4. مُراجَعةُ الدفاتر والسجلات، وفحصُ المستندات؛ لاكتشاف الأخطاء والتلاعُب، ومنع تكرار حدوثها في المستقبل.
5. حمايةُ أصول المُنشأَة من السرقة والاختلاس والتلاعُب، والحَدِّ من الخسائر المتوقعة.
6. دعمُ إدارة المخاطر، وتقييمُ عملها، ومساعدتُها في مواجهة المخاطر المُهِمَّة.
7. تقديمُ التوصيات اللازمة لتطوير النظم والسياسات والإجراءات داخل الوحدة الاقتصادية.
8. فحصُ وتقييمُ كفاءة نُظُم الرقابة المُحاسَبيَّة والإدارية، والعمل على الارتقاء بكفاءتها.
9. حمايةُ أموال الوحدة الاقتصادية، من خلال التحقُّق من قِيَمِ الأصول ومطابقتها مع المبالغ المقيَّدة في الدفاتر كقيمة لها، وذلك من خلال نظام للرقابة الداخلية قويٍّ وفعَّال، وخصوصًا على العمليات المهمة، مثل: المخزون والنقدية.
10. الإسهام في صياغة وإعداد البرامج التدريبية لتأهيل الموظفين؛ لمواكبة التطور والتغيير المستمر في الخطط والسياسات والبرامج، حتى تتمكن الوحدة الاقتصادية من تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

مهام المُراجَعة الداخلية

لقد تطورت مهامُّ المُراجَعة الداخلية وتوسعت، بل انتقلت من المجال التقليدي إلى المجالات الحديثة؛ لمواكبة التغيُّرِ في الأنظمة والسياسات والقوانين، وتمَّ تحديد مهامِّ ونطاقِ المُراجَعة الداخلية من قِبَلِ عِدَّةِ منظمات دولية وعربية، ويمكن تناولها على النحو الآتي:

حددت لجنة بازل نطاقَ المُراجَعة الداخلية في المبدأ رقم (6) من مبادئ المُراجَعة الداخلية على النحو الآتي:

1. فحصُ وتقييمُ كفاءة وفعالية أنظمة المُراجَعة الداخلية.
2. التأكُّد من مدى تطبيق وفعالية إجراءات إدارة المخاطر ومنهجيات تقدير المخاطر.
3. فحصُ أنظمة المعلومات المالية والإدارية.
4. التحقُّق من مدى صحة ودقة السجلات المُحاسَبيَّة، والتقارير المالية، وإمكانية الاعتماد عليها.
5. التأكُّد من الحماية المادية للأصول.
6. اختبارُ جميع العمليات والأنشطة، وتفعيل إجراءات الرقابة الخاصة بها.
7. تأكيدُ الالتزام بالمتطلبات القانونية، والتشريعية، والسياسات، والإجراءات، وفحص الأنظمة.

وكلُّ ما ذُكِرَ أعلاه يدُلُّ على أنَّ المُراجَعة الداخلية ليست محصورة في المجال التقليدي المتمثل في المُراجَعة المُحاسَبيَّة وتقييم نظم الرقابة الداخلية فقط، وإنما اتسع النطاقُ ليضيفَ قيمةً للوحدة الاقتصادية، ويساعد الإدارة في إدارة المخاطر، وتفعيل مبادِئ الحوكمة والالتزام بها وتطبيقها على الوجه المطلوب؛ من أجل تحقيق الأهداف المرسومة للمُنشأَة. (عبدربة، 2010، ص48)

وقد أوضح معهد المُراجِعين الداخليين أنَّ وظيفة المُراجَعة الداخلية تتضمن الأنشطة الآتية: (الجمال، 2014، ص 393)

1. مُراجَعةُ العمليات المُحاسَبيَّة والمالية.
2. الفحصُ والتقويم لمدى السلامة والكفاءة في تطبيق أدوات الرقابة المُحاسَبيَّة والمالية.
3. تحقيقُ مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخُطَطِ المرسومة.
4. التقويمُ لمدى الملاءمة والسلامة والكفاءة في إجراءات المحاسبة عن الأصول وحمايتها.
5. تناوُلُ أداء التنظيم ككلٍّ، ومقترحات تطوير وتحسين الأداء.

6. تقييمُ المخاطر بأبعادها الثلاثة، سواءٌ أكانت مخاطرَ إستراتيجية، أم مخاطرَ عمليات، أم مخاطر مالية.
7. متابَعةُ الأداء من خلال مُراجَعة المؤشرات المُهِمَّة، والاتصال الدائم بالإدارة لتحديد مسببات عدم الكفاءة الوظيفية، وتقديم التوصيات المتعلقة بخفض التكلفة.

في حين أشارَ بيانُ مسؤوليات التدقيق الداخلي الصادر عام 1993م إلى أنَّ نطاق التدقيق الداخلي يشتمل على فحصِ وتقييمِ كفاءةِ وفعاليةِ نظام الرقابة الداخلية بالمنظمة، وجودة الأداء في الاضطلاع بالمسؤوليات، وكان نطاق التدقيق الداخلي يشتمل على مُراجَعة درجة الثقة في المعلومات المالية والتشغيلية، وتحديد الأطراف التي تستخدم تلك المعلومات، ورفع التقارير عن المعلومات وقياسها وتصنيفها، والتحقُّق الفعلي من التواجد الفعلي للأصول، وفحص أدوات حماية الأصول، وتقييم فعالية وكفاءة توظيف الموارد، والتحقُّق من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والتشريعات التي تؤثِّر في العمليات والتقارير، وكذا القيام بمُراجَعة العمليات؛ لمعرفة هل النتائج تتَّسِقُ مع الأهداف الموضوعة، وهل البرامج تُنَفَّذُ مثلما هو مُخطَّطٌ لها. وقد أوضح الباحث أنَّه في أواخر التسعينيات، وبفضل العديد من الأبحاث التي ظهرت في مجلة "المُدَقِّق الداخلي" أدرك معهد المُدَقِّقين الداخليين أهميةَ وضرورةَ إعادة تقييم المبادئ التي تحكُمُ المهنة، وقاعدة المعارف والمهارات الضرورية للمهنة، وأضاف الباحثُ أنَّ دور المُدَقِّقين الداخليين يتمثل في فحص المعلومات المتاحة، والتحقُّق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين المتبعة، ومتابعة وتحليل المخاطر التنظيمية، وتقييم أدوات الرقابة المتصلة بها، وأنَّ المُدَقِّقين الداخليين يُعَدُّون شركاءَ مع الإدارة، ويزودون مجلس الإدارة بمعلومات تفيدهم في تجنب المخاطر، ويقدمون الاقتراحات التي تعمل على تحسين السياسات والإجراءات (جمعة، 2004،ص29).

وتتمثل أنشطة المُراجَعة الداخلية في الآتي: (العمودي وابن كليب، 2015، ص 13)

1. فحصُ وتقييمُ كافة الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية، وتقييمُ أنظمة الرقابة الداخلية، وتحليلُ المخاطر بشكل موضوعيٍّ ومستقِلّ.
2. التأكُّد من إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية.
3. معرفةُ مدى التزام الإدارات داخل الوحدة الاقتصادية بالسياسات والإجراءات والخطط والنظم واللوائح.

4. فحص وسائل الحفاظ على الأصول والتحقُّق من وجود تلك الأصول.
5. تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
6. مُراجَعة البرامج والعمليات؛ للتأكُّدِ من أنَّ النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعة، وأنَّ العمليات والبرامج تُنَفَّذُ مثلما خُطِّطَ لها.
7. تقديمُ الاستشارات لكافة الإدارات والجهات المختلفة داخل المُنشأَة.

أما في الجمهورية اليمنية، فقد حدَّدَ القرار الجمهوري رقم (5) لسنة 2010م، بشأن إنشاء وتنظيم وظيفة المُراجَعة الداخلية بوحدات الجهاز الإداري للدولة، مهامَّ إدارة المُراجَعة الداخلية في النقاط الآتية: (وزارة الشؤن القانونية ، 2010،ص290)

1. التحقُّق من فعالية هيكل الرقابة.
2. التأكُّد من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.
3. التحقُّق من توافر الحماية الكافية لأموال وممتلكات الوحدة؛ حفاظًا عليها من الضياع والاختلاس والسرقة، والاهتمام بصيانتها، والحفاظ عليها.
4. التأكُّد من مدى تحقيق الأهداف المخططة لنشاطات وبرامج الوحدة.
5. التحقُّقُ من سلامة واكتمال الوثائق، والعرض الصحيح للمعلومات والبيانات المالية والإدارية.
6. دراسةُ وتقييم أنظمة وأساليب الرقابة الداخلية بالوحدة، وبالأخص الإجراءات والسياسات التي تحمي أصول وموارد الوحدة.
7. المتابعةُ بصفةٍ مستمرَّةٍ للجوانب التنظيمية والإدارية للوحدة.
8. التحقُّقُ من مدى كفاءة برامج التدريب والتعليم وتنمية المهارات والتأكُّد من مدى استخدام الموارد المالية والمحافظة على الموارد البشرية المتاحة للوحدة.
9. تنفيذُ ما تستلزمه إجراءات المُراجَعة الداخلية الحديثة من مُراجَعةٍ مالية وإدارية.
10. التحقُّق من مدى الالتزام بالمتطلبات البيئية المفروضة على الوحدة، بموجب التشريعات والأنظمة النافذة.
11. القيام بأية مهام أخرى تتطلبها طبيعة مهام الإدارة، أو تنُصُّ عليها القوانين والقرارات النافذة.

ويمكن القول إنَّ مهام المُراجَعة الداخلية تتمثل في الآتي:

1. تقييم وتحسين فاعلية الرقابة، وذلك من خلال قيام إدارة المُراجَعة الداخلية بمساعدة المنظمة في الحفاظ على عمليات رقابية فعالة، والقيام بالتحسين المستمر، وفحص حماية الأصول، والتحقُّق

من وجودها وصحة تسجيلها بالدفاتر، وفحص الأنظمة الموضوعة، والتأكُّد من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة، وفحص العمليات والبرامج؛ للتحقق من مدى ملائمة النتائج مع الأهداف الموضوعة.

2. تقييم وتحسين إدارة المخاطر، فيجب على المُراجِعين الداخليين مساعدة الإدارة على تحديد المخاطر المحيطة بالمنظمة، والاستجابة لهذه المخاطر.
3. تقييم وتحسين عمليات الحوكمة، فيجب على إدارة المُراجَعة الداخلية تقييم عمليات الحوكمة بالمنظمة، واقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها، وتنسيق الأنشطة بين مجلس الإدارة والإدارة والمُدَقِّقين الخارجيين.
4. تدعيم قدرة مختلف الإدارات على تقييم أدائها في ضوء أفضل التطبيقات المتاحة، ليس فقط على مستوى الدولة التي تنتمي إليها الوحدة الاقتصادية، بل على المستوى العالمي بالاعتماد على الشبكة الدَّوْليَّة لمعلومات المُراجَعة.
5. توصيل النتائج المُهِمَّة المترتبة على مزاولتها لدورها الجديد إلى الإدارة العليا والإدارات التنفيذية المسؤولة.
6. الإسهام في توفير القيادات المِهْنيَّة اللازمة لتسيير نشاط الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل.

مسؤوليات المُراجِع الداخلي

تقع على عاتق المُراجِع الداخلي مسؤولياتٌ وواجباتٌ مُهِمَّة يجب عليه أخذها في الحسبان، وقد حدَّدَ العديد من الكُتَّاب والباحثين العرب والأجانب مسؤولياتِ وواجباتِ المُراجِع الداخلي تِجاهَ الوحدة الاقتصادية التي يعمل بها، وتتمثل واجبات المُراجِع الداخلي في الآتي:

1. فحصُ وتقويمُ نظام الرقابة الداخلية.
2. المساعدةُ في تصميم نظام رقابة داخلية فعال؛ وذلك لتحقيق الأهداف المطلوبة منه.
3. تقديمُ التوصيات اللازمة لتطوير نظام الرقابة الداخلية، وتحسين إجراءاتها.
4. إعدادُ الدراسات والمهام التي تُسنَدُ إليه من الإدارة.
5. تنفيذ المُراجَعة الشاملة للمُنشأَة في مختلف الإدارات (جربوع، 2011، ص39).
6. اختبارُ وتقييمُ كافة أوجه النشاط المتعلقة بسلامة وصحة المعاملات، وإجراءات العمل، والموارد البشرية والمادية.
7. التحقُّقُ من تحصيل الإيرادات في مواعيدها، وتقييدها في السجلات.

8. التأكُّدُ من صحة السجلات والمستندات والوثائق والملفات المالية والإدارية، وطريقة استخدامها.
9. التحقُّقُ من مستندات الصرف، ومستندات الإيرادات، والتحقُّق من مطابقتها للتعليمات الموجَّهة.
10. الجردُ المفاجئُ والدوريُّ للنقدية والمستودعات والعُهَدِ والوثائق المالية.
11. القيامُ بالدراسات والتحليلات والاختبارات الخاصة بالعمليات المالية، وإعداد التقارير الخاصة بها.
12. فحصُ النظام الرقابي، وإعداد التقارير الدورية والشهرية الخاصة به، ورفعها إلى المدير المباشر (حمد، 2016،ص16).
13. إعدادُ خطة المُراجَعة الداخلية السنوية بناءً على حجم المخاطر المحتملة لأنشطة الوحدة.
14. تأديةُ الخدمات التوكيدية والاستشارية للإدارة والمجلس ولجنة التدقيق.
15. التحقُّقُ من مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية لإدارة ومعالجة المخاطر التي تواجه المُنشأَة.
16. إجراءُ التحقيقات الخاصة عند حدوث أعمال الغِشِّ والتزوير، وعدم الالتزام بالخطط والسياسات المرسومة، وتزويد مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بالنتائج.
17. تقديمُ الاستشارات والمقترحات التي تساعد في تحسين وتطوير الأنظمة الفعالة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية (Pickett, 2005,p.52).

بناءً على ما سبق ذِكْرُهُ يتَّضِحُ أنَّ مسؤوليات وواجبات المُراجِع الداخلي تتمثل في الآتي:

1. مساعدةُ الإدارة في إعداد نظام فعال للرقابة الداخلية، وتقييم النظام بين حينٍ وآخر.
2. فحصُ السجلات المُحاسَبيَّة، والتأكُّد من صحتها ومطابقتها للواقع.
3. مساعدةُ إدارة المخاطر في إعداد الدراسات والخطط والاستراتيجيات لمواجهة المخاطر والتحديات التي تحيط بالمنظمة.
4. منعُ حدوث الغِشِّ والاختلاس والتزوير، والقيام بالفحص والتحقُّق في حالة حدوث ذلك، والمساعدة في تطوير وتحسين النظم والسياسات والإجراءات داخل الوحدة الاقتصادية.
5. التحقُّقُ من دقة الحسابات، وصحة القوائم المالية، وأنَّ القوائم مُعَدَّةٌ طِبقًا للمبادئ المُحاسَبيَّة المتعارف عليها، والمقبولة قبولًا عامًّا.
6. القيامُ بالمُراجَعة الحسابية؛ للتأكد من صحة المبالغ المالية المثبتة في الدفاتر والمستندات.

الوضع التنظيمي لإدارة المُراجَعة الداخلية

يختلف الوضع التنظيمي لإدارة المُراجَعة الداخلية في بيئة الرقابة من شركةٍ إلى شركة، أو من دولةٍ إلى أخرى، تبعًا للتطور الذي وصلت إليه تلك الشركات، وفي متابعتها ومواكبتها لتطبيق النظم الرقابية الحديثة، إذ إنَّ إدارة المُراجَعة الداخلية إما أن تخضع للإدارة العليا أو لمجلس الإدارة أو للجنة المُراجَعة، وهذا ما أكَّدته معاييرُ المُراجَعة في المعيار الدولي للمُراجَعة رقم (710) في الفقرة رقم (13)، فقد أوضحت أنَّ الوضع المثالي هو ارتباط إدارة المُراجَعة الداخلية بأعلى مستوى إداريٍّ في الشركة (IFAC,2001)؛ وذلك من أجل قيام المُراجِع الداخلي بأداء عمله في كافة الأقسام والإدارات على أكمل وجه، وبشكلٍ مستقلٍّ من غير تَبَعيَّةٍ أو ارتباطٍ بشيء من الإدارات التنفيذية داخل البنك، ويشير ذلك إلى درجة الاستقلالية التي يتمتع بها البنك.

ويمكن القول إنَّ الوضع التنظيمي لإدارة المُراجَعة الداخلية في البنك يجب أن يكون على النحو الآتي: (العمودي وبن كليب، 2004،ص13)

1. الاستقلاليةُ التامةُ عن الوحدات التي تقوم بمراجعها.
2. أن تكونَ السياساتُ والأنظمةُ المُتَّبَعَةُ من قِبَلِ إدارة المُراجَعة الداخلية معتمَدَةً من لجنة المُراجَعة بالبنك، أو من مجلس الإدارة.
3. وجودُ ميثاقٍ للمُراجَعة الداخلية يُحدِّدُ أهدافَ ونطاقَ ومهامَّ ومسؤولياتِ وصلاحياتِ المُراجَعة الداخلية، مُعتَمَدٌ من قِبَلِ لجنة المُراجَعة بالبنك.
4. توسيعُ نطاق المُراجَعة الداخلية، والحَدُّ من تقييده.
5. عَدَمُ إسناد أيِّ أعمال أو مسؤوليات تنفيذية إلى أعضاء إدارة المُراجَعة الداخلية بالبنك.

يتَّضِحُ للباحث أنَّ الوضع التنظيمي للمُراجَعة الداخلية يُعَدُّ أمرًا جوهريًّا، إذ إنَّه يلعبُ دورًا رئيسًا في قدرة المُراجَعة الداخلية على إنجاز الأهداف، وتأدية دور وفعالية وظيفة المُراجَعة الداخلية كنشاطٍ يُضيفُ قيمةً للوحدة الاقتصادية.

المبحث الثالث

المعايير الدَّوْليَّة للمُراجَعة الداخلية

تُعرَّفُ معاييرُ المُراجَعة الداخلية بأنها المقاييسُ والقواعدُ التي يتمُّ الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات المُراجَعة الداخلية، بحيث تمثل نموذج ممارسة المُراجَعة الداخلية كما يجب أن تكون، وفقا لما اعتُمِدَ من قِبَلِ معهد المُدَقِّقين الداخليين. وعرَّفها أيضًا المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها الإرشاداتُ العامةُ التي تُرشِدُ المُدَقِّقين للقيام بمسؤولياتهم المِهْنيَّة في تدقيق القوائم المالية (الجبو، 2017، ص 51).

وعرَّفها أبو سرعة بأنَّها المقاييسُ التي على ضوئها يستطيعُ المُدَقِّقُ أن يُقيِّمَ العمل الذي يؤديه، ومعرفة قيامه بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتَسِبُ إلى مهنة التدقيق، وبنفس المستوى المتعارف عليه بين أعضاء المهنة (أبو سرعة، 2010،ص 29).

لقد أصبحت معاييرُ التدقيق الداخلي محلَّ اهتمامِ أكثر من (160) دولة وفق النشرة الأخيرة لمعهد المُدَقِّقين الداخليين الأمريكي، منها: كندا، وبريطانيا، واليابان، وكوريا، وجنوب أفريقيا، وأستراليا، وعلى الصعيد العربي تبنتها الدول العربية الآتية: السعوديةُ، والإماراتُ، ولبنان، والكويت، وسلطنة عمان، والأردن. وبالإمكان الاطلاع على آخر إصدار لمعايير التدقيق الداخلي من خلال الموقع (https://na.theiia.org).

يُعَدُّ معهدَ المُراجِعين الداخليين المنظمةَ المِهْنيَّةَ الوحيدةَ التي تدعم المُراجَعة الداخلية. وتُطبَّقُ المعاييرُ المِهْنيَّةُ لمَجْمَع المُراجِعين الداخليين في كلِّ الدول الأعضاء مع تغييرٍ يسيرٍ في المصطلحات الفنية؛ لتتكيَّفَ مع المتطلبات المحلية، وقد أسهم معهدَ المُراجِعين الداخليين فيما يأتي (الجمال، 2014، ص394):

1. تطويرُ المعرفة والمهارات للشخص، التي يمكِنُ تقييمُها قبل الحصول على العضوية، بالإضافة إلى نشر مجموعة من المعايير، ودليل آداب سلوك المهنة، وإيضاح مسؤوليات المُراجِع.
2. تحديدُ العقوبات اللازمة للتعامل مع مخالفة المتطلبات المِهْنيَّة.
3. تأكيدُ معايير معهدَ المُراجِعين الداخليين على أهمية الولاء للمُنشأَة، في حين يأخذ مفهوم الواجب المهني نحو المجتمع المكانةَ الثانية.
4. لا تتمُّ مقاضاة المُراجِعين الداخليين لإهمالهم؛ بسبب مركزهم داخل المُنشأَة، وهذا غَيَّرَ من موقف مكاتب المحاسبة إذ تتعاقد مع المُراجِعين الداخليين، وفي حال إهمالهم يُلغَى التعاقُد.

وأوضحَ معهدَ المُراجِعين الداخليين أنَّ الهدفَ من إصدارِ معاييرِ المُراجَعة الداخلية يتمثَّل في الآتي (الجمال، 2014، ص395):

1. إيجادُ أساسٍ سليمٍ لقياس وتقييم عمليات المُراجَعة الداخلية.
2. إرساءُ مفاهيم المُراجَعة الداخلية في مختلَف بلدان العالم.
3. تطويرُ المُراجَعة الداخلية.
4. المساعدةُ في توصيل معلومات للآخرين عن دورِ ونطاقِ وأهدافِ المُراجَعة الداخلية.
5. تقديمُ وسيلةٍ يُمكِنُ بواسطتِها الاعترافُ بالمُراجَعة الداخلية كمهنة.

وأوضَحَ المدلل (2007) أنَّ معهدَ المُراجِعين الداخليين وضع معايير التدقيق الداخلي، وكانت في البداية تتكوَّنُ من خمسِ مجموعاتٍ صَدَرَت عام 1978م، وشَمِلَت هذه المعاييرُ التي عُمِّمَت عالميًّا خمسةَ معاييرَ رئيسةٍ تتعلَّقُ بـ(الاستقلال، والكفاءة المِهْنيَّة، ونطاق العمل، وأداء التدقيق الداخلي، وإدارة قسم التدقيق الداخلي)، وكلُّ معيارٍ من هذه المعايير ينقسِم إلى مجموعةٍ من المعايير الفرعية، تُعبِّرُ عن وسائلِ تحقيقِ المعيارِ الرئيس. ثُمَّ أجرى المعهدُ تطويرًا عليها عام 2000م، وقسَّمها على ثلاثِ مجموعات، تختصُّ المجموعةُ الأولى منها بالمعاييرِ العامة (Attribute Standard)، والمجموعةُ الثانيةُ تختصُّ بمعاييرِ الأداء (Performance Standards)، وتختصُّ المجموعةُ الثالثةُ بمعايير التنفيذ وإجراءات المُراجَعة (Implementation Standards). وقد لاقت هذه المعاييرُ قبولًا عامًّا في أوساط ممارسي المهنة، وتُعَدُّ هي المعايير الوحيدة المُتعارَف عليها في مجال التدقيق الداخلي.(ص60)

وتنقسم معايير المُراجَعة الداخلية على قسمينِ: معاييرِ الصفات، ومعاييرِ الأداء، إذ إنَّ معايير الصفات تتناول سماتِ وخصائصَ الشركاتِ والأفرادِ الذين يؤدُّون أنشطة المُراجَعة الداخلية فيها، وتتمثَّل في أربعةِ معاييرَ رئيسةٍ هي:

1000: الغرض والسلطة والمسؤولية.

1100: الاستقلالية والموضوعية.

1200: المهارة والعناية المِهْنيَّة اللازمة.

1300: برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

إنَّ معايير الأداء تَصِفُ أنشطة المُراجَعة الداخلية، والمعاييرَ التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة، وتتمثَّلُ في سبعةِ معاييرَ رئيسةٍ هي:

2000: إدارة نشاط المُراجَعة الداخلية.

2100: طبيعة العمل.

2200: تخطيط مهام المُراجَعة الداخلية.

2300: تنفيذ مهام المُراجَعة الداخلية.

2400: تبليغ النتائج.

2500: مراقبة سير العمل.

2600: قبول الإدارة العليا للمخاطر. (ARENS, ELDER and Beasley, 2012)

ويتكوَّن الإطار العام لمعايير الممارسة المِهْنيَّة للمُراجَعة الداخلية، التي وضعها مَجْمَع المُراجِعين الداخليين (IIA) عام 1978م، وتمَّ تعديلُها عام 1993م من خمسةِ معاييرَ مُهِمَّةٍ تمَّ تبويبُها في خمسِ مجموعاتٍ تتضمَّنُ (25) معيارًا فرعيًّا، في حين يتكون الإطار العام للمعايير المِهْنيَّة الحديثة التي وُضِعَت عام 2003م، وأصبحت قابلةً للتطبيق اعتبارًا من عام 2004م من مجموعتين هما:

- معايير الصفات (سلسلة **1000**).
- معايير الأداء (سلسلة **2000**).

وسنتناول هاتين المجموعتين على النحو الآتي:

معايير الصفات Attribute standards

وهي مجموعةٌ من المعايير التي تتناول خصائص المؤسسات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المُراجَعة الداخلية، وتتضمَّنُ هذه المجموعاتُ أربعةَ معاييرَ رئيسةً، وينقسِمُ كلُّ معيارٍ رئيسٍ إلى عِدَّةِ معاييرَ فرعيةٍ، كالآتي:

- **1000 الهدفُ، والسُلْطةُ، والمسؤولية Purpose, Authority and Responsibility**

يجب تحديد أهداف وسلطات ومسؤوليات نشاط المُراجَعة الداخلية بشكل رسمي ضمن وثيقة المُراجَعة الداخلية، وذلك بما يتفق مع تعريف المُراجَعة الداخلية والمعايير المِهْنيَّة وقواعد السلوك، ويجب على المدير التنفيذي للمُراجَعة الداخلية إجراءُ مُراجَعةٍ دوريةٍ لوثيقةِ المُراجَعة، وتقديمُ ذلك إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة؛ للمصادقة عليها. ويتفرَّع من هذا المعيارِ المعيارُ الفرعيُّ الآتي:

1010 الاعترافُ والتوثيقُ لتعريف المُراجَعة الداخلية، والمعايير المِهْنيَّة، والميثاق الأخلاقي في ضمن وثيقة المُراجَعة الداخلية.

- **1100 الاستقلال والموضوعية Independence and Objectivity**

يجبُ أن يكونَ نشاطُ المُراجَعة الداخلية مستقلًّا، وأن يتَّصِفَ المُراجِعون الداخليُّون بالموضوعية أثناءَ تأدية عملهم:

الاستقلالية: وتعني التحرُّرَ من القيود والظروف التي تُهدِّدُ قدرة نشاط المُراجَعة الداخلية على القيام بمسؤولياتها بشكلٍ عادلٍ وغيرِ مُتَحيِّز، ويجبُ أن يتمكَّنَ مديرُ المُراجَعة الداخلية من الاتصال المباشر غيرِ المقيد مع الإدارة العليا ولجنة المُراجَعة.

الموضوعية: وهي سلوكٌ واتِجاهٌ فكريٌّ غيرُ مُتَحيِّز، يُتيحُ للمُراجِعين الداخليين إنجازَ التزاماتِهم ومسؤولياتِهم بالشكلِ الصحيح، ومن غيرِ تقديمِ أيَّةِ استشاراتٍ أو تنازلات، فالموضوعيةُ تتطلَّبُ من المُراجِعين الداخليين عَدَمَ خضوعِ حكمهم المِهْني فيما يتعلَّقُ بمهامِّ المُراجَعة لآراء ومصالح الآخرين.

ويتضمَّنُ هذا المعيارُ معاييرَ فرعية هي:

1110 الاستقلال التنظيمي Organizational Independence

1111 التفاعل المباشر مع مجلس الإدارة Direct Interaction with the Board

1120 الموضوعية الفردية Individual Objectivity

1130 ضعف الاستقلالية أو الموضوعية Impairment to Independence or Objectivity

- **1200 الكفاءة وبذل العناية المِهْنيَّة Proficiency and due Professional Care**

يَجِبُ تنفيذُ أعمال المُراجَعة الداخلية بكفاءةٍ ومهارةٍ، مع بذل العناية المِهْنيَّة اللازمة، ويتضمَّنُ هذا المعيارُ المعاييرَ الفرعيةَ الآتية:

1210 الكفاءة Proficiency: يجب على المُراجِعين الداخليين امتلاكُ المعرفة والمهارات والكفاءات اللازمة لإنجاز مسؤولياتهم الفردية، ويجب أيضًا على نشاط المُراجَعة الداخلية كمجموعة امتلاكُ المعرفة والمهارات والكفاءات اللازمة لإنجاز المسؤوليات والمهامِّ المطلوبة منه.

1220 بذل العناية المِهْنيَّة due Professional Care: يجب على المُراجِعين الداخليين بذلُ العناية والمهارة المتوقَّعتين من المُراجِع الداخلي المؤهَّل، ولا يعني بذلُ العناية المِهْنيَّة أنَّ المُراجِعَ معصومٌ من ارتكاب الخطأ.

ويجب على المُراجِعين الداخليين بذلُ العناية المِهْنيَّة اللازمة من خلال دراسة ما يأتي:

- حجم العمل المطلوب للوصول إلى أهداف المهمة المطلوب تنفيذها.
- كفاءة وفعالية عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر والرقابة.
- احتمال حدوث أخطاء جوهرية، وغشٌّ، وعدم الالتزام بالقوانين.
- تكلفة حدوث خدمات التأكُّد المقدمة بالمقارنة مع العوائد المحتمل تحقيقُها.

1230 التطوير المهني المستمر Continuous Professional Development:

يتمُّ تدعيم معرفة ومهارات وكفاءات المُراجِعين الداخليين من خلال التطوير والتدريب المستمر.

- **1300 تأكيد الجودة والحفاظ على التحسين المستمر Quality Assurance and Improvement Program**

يجب على مدير إدارة المُراجَعة الداخلية إعدادُ برنامجِ تأكيدِ الجودة والحفاظ على التحسين المستمرِّ بشكلٍ مستمرّ، وبما يغطِّي كافةَ جوانب نشاط المُراجَعة الداخلية. وقد صُمِّمَ معيارُ تأكيد الجودة وبرنامج التحسين المستمر؛ لتقييم نشاط المُراجَعة الداخلية، ومدى توافقه مع معيار المُراجَعة الداخلية ومعاييرها المِهْنيَّة من جهة، وتقييم مدى تطبيق المُراجِعين الداخليين لقواعد ومبادئ السلوك الأخلاقي من جهة أخرى، بالإضافة إلى تقييم كفاءة وفعالية نشاط المُراجَعة الداخلية، وتحديد إمكانية تحسينه وتطويره، ويتضمَّنُ المعاييرَ الفرعيةَ الآتية:

1310 متطلباتُ تأكيد الجودة وبرنامج التحسين المستمر Requirement of the Quality Assurance and Improvement Program

1311 التقييمُ الداخلي Internal Assessment

1312 التقييمُ الخارجي External Assessment

1320 التقريرُ عن برامج تأكيد الجودة والتحسين المستمر Reporting on the Quality Assurance and Improvement Program

1321 استخدامُ عبارة "تمَّ إعدادُهُ وفقًا لمعاييرِ الممارسَةِ المِهْنيَّة الدَّوْليَّة للمُراجَعة الداخلية" Use of Conforms With the International standards for the Professional Practice of Internal Auditing.

يتوافقُ نشاطُ المُراجَعة الداخلية مع المعايير المِهْنيَّة عندما تُحقِّقُ النتائجُ ما تَمَّ توصيفُهُ في تعريف المُراجَعة الداخلية، ومتطلبات المعايير المِهْنيَّة، وقواعد السلوك الأخلاقي، وتشمَلُ نتائجُ برامج تأكيد الجودة والتحسين المستمر كلًّا مِن نتائجِ عمليات التقييم الخارجية والداخلية، ويجب أن يتِمَّ تقديم تقارير عن جميع أنشطة المُراجَعة الداخلية من خلال التقييم الخارجي، مرةَ كلَّ خمسِ سنواتٍ على الأقل.

معايير الأداء Disclosure of non-Conformance

وهي مجموعةُ المعايير التي تُركِّزُ على وصف وبيان وطبيعة أنشطة المُراجَعة الداخلية، وتوفِّرُ أساسًا لكيفيةِ قياس جودة أداء هذه الخدمات. وتتضمَّنُ هذه المجموعة سبعةَ معاييرَ رئيسة، وينقسم كلُّ معيارٍ رئيسٍ إلى عِدَّةِ معاييرَ فرعيةٍ، وهي كالآتي:

- **2000 إدارة نشاط المُراجَعة الداخلية Managing the Internal Audit Activity**

يجب على المدير التنفيذي للمُراجَعة إدارةُ نشاط المُراجَعة الداخلية؛ للتحقُّقِ من أنَّهُ يُضيفُ قيمةً لأعمال المُنشأة ومساهميها، وذلك عندما يُقدِّمُ تأكيدًا موضوعيًّا ملائمًا عن كفاءة وفعالية عمليات الحوكمة، وعمليات الرقابة وإدارة المخاطر، ويتضمَّن هذا المعيارُ عِدَّةَ معاييرَ فرعيةٍ هي:

2010 التخطيط Planning

2020 الاتصال والموافقة Communication and Approval

2030 إدارة الموارد Recourse Management

2040 السياسات والإجراءات Policies and Procedures

2050 التنسيق Coordination

2060 التقرير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة Reporting to Senior Management and Board

- **2100 طبيعة العمل Nature of Work**

يجبُ على نشاط المُراجَعة الداخلية أن يُقيِّمَ عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ويُسهِمَ في تحسينِها، من خلال استخدام منهجٍ مُنظَّمٍ ومُنضَبِط، ويشتَمِلُ هذا المعيارُ على عَدَدٍ من المعاييرِ الفرعيةِ هي:

2110 الحوكمة.

2120 إدارة المخاطر.

2130 الرقابة.

- **2200 التخطيط للمهمة Engagement Planing**

يجب على المُراجِعين الداخليين القيامُ بإعدادِ وتوثيقِ الخُطَطِ لكلِّ مهامِّ إدارة المُراجَعة الداخلية، وتتضمَّنُ هذِهِ الخُطَطُ كلًّا من أهدافِ ونطاقِ ومدى تنفيذ المهام، وتحديد الموارد المخصَّصة لها، ويشتمل هذا المعيارُ على عَدَدٍ من المعاييرِ الفرعيةِ هي:

2201 اعتبارات التخطيط.

2210 أهداف المهمة.

2220 نطاق المهمة.

2230 تخصيص موارد المهمة.

2240 برنامج تنفيذ المهمة.

- **2300 إنجاز المهمة Performing the Engagement**

يجب على المُراجِعين الداخليين أن يقوموا بتحديدِ وتحليلِ وتقييمِ وتوثيقِ المعلومات الكافية واللازمة لإنجاز أهداف المهمة، وكذلك تحديد المعلومات التي تتَّسِمُ بالكفاءة، الموثوقة والملائمة، التي تُفيدُ في إنجاز أهداف المهمة، وأن يبنوا استنتاجاتِهم ونتائجَ المهمة على أساس التحليل والتقييم الملائم.

ويجب على المُراجِعين الداخليين توثيقُ المعلوماتِ ذاتَ العلاقة، التي تدعم الاستنتاجاتِ ونتائجَ المهمة التي تمَّ التوصُّلُ إليها، ويشتمِلُ هذا المعيارُ على عَدَدٍ من المعاييرِ الفرعيةِ هي:

2310 تحديد المعلومات.

2320 التحليل والتقييم.

2330 توثيق المعلومات.

2340 الإشراف على المهمة.

- **2400 توصيل النتائج** Communicating Results

يجب على المُراجِعين الداخليين توصيل نتائج المهمة إلى الجهات المعنية، ويجب أيضًا أن تتضمَّنَ التقاريرَ التي من خلالها يَتِمُّ توصيل النتائج أهداف المهامِّ ونطاقها، بالإضافة إلى الاستنتاجات القابلة للتطبيق والتوصيات وخُطَط التنفيذ، وأن يحتويَ التقريرُ النهائيُّ لنتائج المهمة على رأيِ المُراجِعين الداخليين، والنتائجِ التي تَمَّ التوصُّلُ إليها، عندما يكون ذلك مناسبًا. وعند إصدار هذا الرأي يَجِبُ مراعاة توقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمساهمين، ويجب أيضًا أن يدعمَ التقرير المعلومات الكافية الملائمة والمفيدة والموثوق فيها، ويشتمل هذا المعيارُ على عَدَدٍ من المعاييرِ الفرعيةِ هي:

2410 معايير توصيل النتائج.

2420 جودة توصيل النتائج.

2430 استخدام عبارة "تمَّ إعدادُهُ وفقًا لمعايير الممارَسَةِ المِهْنيَّة الدَّوْليَّة للمُراجَعة الخارجية".

2440 نشر النتائج.

2450 الآراء العامة.

- **2500 المتابعة Monitoring**

يجب على مدير إدارة المُراجَعة الداخلية أن يقوم بإنشاء نظامٍ لمتابعةِ ومراقبة سير مراحل النتائج التي يتمُّ توصيلُها إلى الإدارة، وكذلك اعتمادُ أسلوبٍ أو طريقةٍ يَتِمُّ من خلالها المتابعةُ والتأكُّدُ من أنَّ التصرفات التي اتخذتها الإدارةُ قد تَمَّ تنفيذُها بفعالية، أو أنَّ الإدارة العليا قد قَبِلَت مخاطر عدم اتخاذ أيِّ إجراء، وكذلك متابعة سير المهمات الاستشارية، ومدى تحقيقها لما هو مُتَّفَقٌ عليه مع العميل.

- **2600 قرار الإدارة العليا قبول المخاطر Resolution of Senior Management's Acceptance of Risks**

يجب على مدير إدارة المُراجَعة الداخلية تقديمُ تقريرٍ إلى مجلس الإدارة ولجنة المُراجَعة عن قبول الإدارة العليا مستوى من المخاطر التي لم يتوصَّلَ إلى حلِّها، وذلك بعد المناقشة مع الإدارة.

وبناءً على شرح المعايير يتَّضِحُ أنَّ معايير الصفات هي معاييرُ تُعنى بكلِّ من يقوم بعملية المُراجَعة الداخلية، سواءٌ أكانوا أفرادًا، أم مؤسسات، وتهدُفُ إلى تحديدِ أهداف ومسؤوليات نشاط المُراجَعة الداخلية، وأن يكون نشاطُ المُراجَعة الداخلية مستقلًّا أي أن يكونَ قادرًا على القيام بمهامِّهِ ومسؤولياته بشكلٍ عادلٍ وباستقلالية تامة، وأن يكون موضوعيًّا أي غيرَ مُتَحيِّزٍ وغيرِ خاضع لآراء ومصالح الآخرين، ويجب على المُراجِع الداخلي أن يتَّصِفَ بالنزاهة وعَدَمِ الانحيازِ، ويجب على المُراجِعين الداخليين أن يبتعدوا عن تقييم أنشطة أو عمليات كانت تخضع لسيطرتهم ويقومون بتنفيذها في السابق، ويجب أيضًا على المُراجِعين الداخليين أن يكونوا على قَدْرٍ كافٍ من المعرفة والمهارة والكفاءة اللازمة لإنجاز مهامهم بالشكل المطلوب، ويجب على إدارة المُراجَعة الداخلية إعدادُ برنامجِ تأكيدِ الجودة والتحسينِ المستمِرِّ بشكلٍ مستمِرٍّ؛ لتغطية كافة جوانب إدارة المُراجَعة الداخلية، ويجب أن يُقيَّمَ عَمَلُ المُراجَعة الداخلية مرةً كلَّ خمسِ سنواتٍ على الأقلِّ تقييمًا خارجيًّا. ويرى الباحثُ أنَّ معايير الأداء تختصُّ بطبيعة أنشطة المُراجَعة الداخلية، إذ يجب على مدير إدارة المُراجَعة الداخلية التحقُّقُ من أنَّ أنشطة المُراجَعة الداخلية تُضيفُ قيمةً لأعمال المُنشأة، وأن تقوم بدورها تِجاهَ عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر، وأن تكونَ مواردُ أنشطة المُراجَعة الداخلية كافيةً وملائمة، ويَجِبُ على مدير إدارة المُراجَعة الداخلية أن يَضَعَ السياسات والإجراءات اللازمة لتسيير نشاط المُراجَعة الداخلية، ويَجِبُ على المُراجِعين الداخليين أن يُحدِّدوا المعلوماتِ التي تَتَّسِمُ بالكفاءة والموثوقية التي تُمكِّنُهم من إنجاز المهمة، وأن يقوموا بالتحليل والتقييم وتوثيق المعلومات ذات العلاقة التي تدعم النتائج التي تَمَّ التوصُّلُ إليها، وتَقَعُ على عاتق إدارة المُراجَعة الداخلية توصيلُ نتائج كلِّ أهداف المهمة ونطاقها والاستنتاجات والتوصيات التي تَمَّ التوصل إليها، وأن تكون النتائجُ دقيقةً وموضوعيةً وواضحةً وكاملةً في الوقت المناسب، ويجب أيضًا وبشكلٍ فعَّالٍ أن يكون لدى إدارة المُراجَعة الداخلية نظامُ متابعةٍ لمراقبةِ ومتابعةِ سيرِ مراحل النتائج التي يَتِمُّ توصيلُها إلى الإدارة، ويجب على المُراجِعين الداخليين التأكُّدُ من الالتزام بالقوانين واللوائح والحماية المادية للأصول، والاستخدام الفعَّال والاقتصادي للموارد المملوكة للوحدة الاقتصادية، والمساعدة في وضع وتصميم أهداف للعمليات التشغيلية والبرامج وتقييمها، وفحصُ وتقييمُ المعلومات، وقد أوضحت المعاييرُ أن تكون إدارة المُراجَعة الداخلية إدارة مستقلة ولديها الآتي:

1. نظامٌ أساسيٌّ لإدارة المُراجَعة الداخلية.
2. سياساتٌ وإجراءاتٌ لإرشادِ فريق عمل المُراجَعة الداخلية.

3. برنامجُ تطويرِ الموارد البشرية داخل إدارة المُراجَعة الداخلية.

4. برنامجُ تأكيدِ الجودة.

5. التنسيقُ بين جهود المُراجِعين الداخليين والخارجيين.

وعلاوةً على ما سَبَقَ يتَّضِحُ أنَّ معايير المُراجَعة الداخلية هي مجموعةٌ من المتطلَّبات الإلزامية المستنِدَة إلى مبادِئَ محدَّدة، وتتألف من جانبين:

- تصريحات توضح المتطلبات الأساسية للممارسة المِهْنيَّة للتدقيق الداخلي، ولتقييم فعالية الأداء.
- تفسيرات توضح المصطلحات والمفاهيم الواردة في المعايير.

ويتمثَّلُ الغرضُ الأساسيُّ لإصدار المعايير في النقاط الآتية:

1. وضعُ الأُسُسِ والقواعد المُهِمَّة لتقييم أداء التدقيق الداخلي.
2. إيجادُ إطارٍ مرجِعيٍّ لأداء خِدْمات التدقيق الداخلي ذات القيمة المضافة.
3. تحسينُ عمليات وبرامج المؤسسة.

الجدول رقم (2-2) يوضح معايير المُراجَعة الداخلية الصادرة عن معهد المُدَقِّقين الداخليين

م	رقم المعيار	المعيار باللغة العربية	المعيار باللغة الإنجليزية
معايير الصفات Attribute standards			
1	**1000**	**الهدف والسلطة والمسؤولية.**	Purpose, Authority and Responsibility.
	1010	الاعتراف والتوثيق لتعريف المُراجَعة الداخلية، وتعريف المعايير المِهْنيَّة والميثاق الأخلاقي ضمن وثيقة المُراجَعة الداخلية.	Recognize and document the definition of internal audit, the definition of professional standards, and the ethical charter within an internal audit document.
2	1100	**الاستقلال والموضوعية.**	Independence and objectivity.
	1110	الاستقلال التنظيمي.	Organizational Independence.
	1111	التفاعل المباشر مع مجلس الإدارة.	Direct Interaction With the Board.
	1120	الموضوعية الفردية	Individual Objectivity.

م	رقم المعيار	المعيار باللغة العربية	المعيار باللغة الإنجليزية
	1130	ضعف الاستقلالية أو الموضوعية	Impairment to independence or Objectivity.
3	**1200**	**الكفاءة وبذل العناية المِهْنيَّة**	**Proficiency and due Professional Care.**
	1210	الكفاءة	Proficiency.
	1220	بذل العناية المِهْنيَّة	Due Professional Care.
	1230	التطوير المهني المستمر	Continuous Professional Development.
4	**1300**	**تأكيد الجودة والحفاظ على التحسين المستمر**	**Quality Assurance and Improvement Program.**
	1310	متطلبات تأكيد الجودة وبرنامج التحسين المستمر	Requirement of the Quality Assurance and Improvement Program.
	1311	التقييم الداخلي	Internal Assessment.
	1312	التقييم الخارجي	External Assessment.
	1320	التقرير عن برامج تأكيد الجودة وبرنامج التحسين المستمر	Reporting on the Quality Assurance and Improvement Program.
	1321	استخدام عبارة " تم إعداد وفقًا لمعايير الممارسة المِهْنيَّة الدَّوْليَّة للمُراجَعة الداخلية"	Use of Conforms With the International standards for the Professional Practice of internal Auditing.
	1322	الإفصاح عن عدم الالتزام والتوافق	Disclosure of non Conformance.
معايير الأداء Performans standards			
1	**2000**	**إدارة نشاط المُراجَعة الداخلية**	**Managing the International Auditing Activity**
	2010	التخطيط	Planning

م	رقم المعيار	المعيار باللغة العربية	المعيار باللغة الإنجليزية
1	2020	الاتصال والموافقة	Communication and Approval
	2030	إدارة الموارد	Resource Management
	2040	السياسات والإجراءات	Polices and Procedures
	2050	التنسيق	Coordination
	2060	التقرير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة	Reporting to Senior Management and Board
	2070	مسؤولية المُنشأة والجهات الخارجية المقدمة للخدمات عن المُراجَعة الداخلية	External Service Provider and Organizational Responsibility for Internal Audit
2	**2100**	**طبيعة العمل**	**Nature of Work**
	2110	الحوكمة	Governance
	2120	إدارة المخاطر	Risk Management
	2130	الرقابة	Control
3	**2200**	**التخطيط للمهمة**	**Engagement Planning**
	2201	اعتبارات التخطيط	Planning Consideration
	2210	أهداف المهمة	Engagement Objectives
	2220	نطاق المهمة	Engagement Scope
	2230	تخصيص موارد المهمة	Resource Allocation Engagement
	2240	برنامج تنفيذ المهمة	Work Program Engagement
4	**2300**	**إنجاز المهمة**	**Performing the Engagement**
	2310	تحديد المعلومات	Identifying Information
	2320	التحليل والتقييم	Analysis and Evaluation
	2330	توثيق المعلومات	Documenting Information
	2340	الإشراف على المهمة	Supervision Engagement

م	رقم المعيار	المعيار باللغة العربية	المعيار باللغة الإنجليزية
5	**2400**	**توصيل النتائج**	**Communicating Results**
	2410	معايير توصيل النتائج	Criteria for Communicating Results
	2420	جودة التوصيل	Quality of Communicating
	2421	الأخطاء والسهو	Errors and Ommission
	2430	استخدام عبارة "تم إعداده وفقا لمعايير الممارسة المِهْنيَّة الدَّوْليَّة للمُراجَعة الداخلية".	Use of Conforms With the International standards for the Professional Practice of Internal Auditing
	2431	الإفصاح عن المهمات غير المتوافقة	Engagement Disclosure of Non Conformance
	2440	نشر النتائج	Disseminating Results
	2450	الآراء العامة	Overall Opinion
6	**2500**	**المتابعة**	**Monitoring**
7	**2600**	**قرار الإدارة العليا قبول المخاطر**	**Resolution of Senior Management's Acceptance of Risks**

المصدر: (الجمال، 2014، ص 417-418)

الفصل الثالث

جودة الأرباح المُحاسَبيَّة

تمهيد:

يشمل هذا الفصلُ ثلاثةَ مباحث: المبحث الأول يحتوي على مفهوم وأهمية جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، والمبحث الثاني يحتوي على العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وطرائق قياسها، وكيفية تعزيزها، والمبحث الثالث يحتوي على دور البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني وجودة الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية.

المبحث الأول

مفهوم جودة الأرباح المُحاسَبيَّة وأهميَّتُها

مفهوم جودة الأرباح المُحاسَبيَّة

لقد بيَّنَت الأدبياتُ المُحاسَبيَّةُ أنَّ هناك تبايُنًا في وجهات النظر المطروحة لمفهوم جودة الأرباح، وذلك تبعا لاختلاف مستخدمي التقارير المالية، واختلاف وجهةِ نظرِ كلٍّ منهم في الخصائص التي تجعل الأرباح توصف بالجودة، لذا قدَّمَ الكثيرُ من الباحثين مفاهيمَ متعدِّدةً لجودة الأرباح، ونوضِّح هنا عددًا من تعريفات بعض الكُتَّاب والباحثين.

أوضح صَيَّام(2014) أنَّ جودة الأرباح تتمثَّلُ في العرض الصادق لرقم الربح من غيرِ أيِّ تدليسٍ أو مبالغاتٍ من شأنها أن تؤدِّيَ إلى الغِشِّ في القوائم المالية، الأمرُ الذي قد يؤدي إلى انخفاض الشفافية في السوق المالي، وبدوره يسوق المستثمرين إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة قد تؤدي إلى خلق الندم لديهم.(ص45) ويُنظَرُ إلى الأرباح على أنَّها تكونُ ذاتَ جودةٍ مرتفعةٍ إذا ما عبَّرت عن الأداء الحقيقي للمديرين من غيرِ تأثيرٍ يُذكَرُ للعوامل الخارجة عن سيطرتهم (Dechow & Schrand , 2004,p.42). ويمكن تحقيق مفهوم جودة الأرباح من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في المُدَدِ المستقبلية، فكلما تمتعت الأرباحُ باستمراريةٍ أكبرَ فإنَّ ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح المستقبلية. (Richardson,2003,p.53)

أمَّا يعقوب وطاهر(2014) فقد أشارا إلى أنَّه يمكنُ تعريف جودة الأرباح المُحاسَبيَّة من زاويتين:

أ- **مفهوم جودة الأرباح من وجهة نظر المُدَقِّقين وواضعي المعايير:** تكمن جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في قدرتها على تحقيق الأهداف الأساسية للقوائم المالية المتمثلة بتقديم معلومات للمستثمرين والدائنين.

ب-**مفهوم جودة الأرباح من وجهة نظر المستثمرين والمُحلِّلين الماليِّين والدائنين:** إنَّ الأرباحَ المُحاسَبيَّة للوحدة تكون ذاتَ جودةٍ عاليةٍ إذا امتازت بالاستمرارية، وإذا تَمَّ استخدام المبادئ المُحاسَبيَّة التي لا تؤدِّي إلى المبالغة في الايرادات، ولا تُقلِّلُ التكاليف، وكذلك قدرة الأرباح على التحول إلى نقد.

وعُرِّفَت جودة الأرباح المُحاسَبيَّة بأنها "الأرباح التي تتصف بالخصائص الرئيسة للمعلومات المُحاسَبيَّة، وهي الملاءمة والموثوقية، التي تقابل الأهداف الرئيسة للإبلاغ المالي من حيث تمكين مستخدمين البيانات المالية من مستثمرين ومقرضين من اتخاذ القرارات". (أبو علي واخرون 2011، ص 2).

وتعني جودةُ الأرباح درجةَ التقارُبِ بينَ المفهومِ المُحاسَبيِّ والمفهومِ الاقتصاديِّ للدخل، بالاعتماد على مفهوم المحافظة على رأس المال (Capital Maintenance) كمدخل لقياس الدخل، وهو المدخل الذي يُركِّزُ بصورة أساسية على التغيُّرِ في صافي الأصول الناتجة عن الأنشطة التشغيلية للوحدة الاقتصادية خلال المُدَّة المالية، باستثناء الإضافات على رأس المال (زيادات الاستثمارات)، والتوزيعات المخصصة لحملة الأسهم، وتتضمَّنُ وجهةُ النظر هذِهِ أنَّ الوحدة لا تُحقِّقُ أرباحًا ما لم تَستَرِدَّ التكاليف التي تحمَّلتها، فضلًا عن المحافظة على حقوق مالكيها (Schroeder et al., 2001,p.81). وعُرِّفَت جودةُ الأرباح أيضًا بأنَّها تُعبِّرُ عن مدى استمرارية تدفُّقِ الأرباح الحالية في المُدَد المستقبلية، وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، وتمثل استمرارية مدى قدرة الشركة في المحافظة على أرباحها في المدى الطويل، أو قدرة الأرباح الحالية في إعطاء مؤشِّرٍ جيِّدٍ عن الأرباح المستقبلية" (Hermanns,2006,p.113). وتتمثَّلُ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق استمرارية الأرباح، والتنبُؤِ بالأرباح المستقبلية، وكذلك التنبُؤ بالأداء المستقبلي للشركة. (عبيد وأكبر، 2016، ص 5)

بناءً على ما سَبَقَ يمكن القولُ إنَّ جودةَ الأرباح المُحاسَبيَّة تُعرَّفُ بأنَّها الأرباحُ التي تُعبِّرُ بصدقٍ وحقيقةٍ عن أرباح المُنشأَة الحقيقية، أي الخالية من الغشِّ والتحريف، والخاليةِ من ممارسات الإدارة للمبالغة في زيادة رقم صافي الربح أو تخفيضه، لأيِّ أهدافٍ تُريدُ تحقيقَها الإدارة، وكلما كانت الأرباح المُحاسَبيَّة قادرة على الاستمرار بنفس المستوى كانت ذاتَ جودة عالية، ومن ثَمَّ يُمكِنُ الاعتماد على رقم صافي الربح في اتخاذ القرارات الاستثمارية من قِبَلِ المستثمرين والمُقرضين، بل وكافة متخذي القرارات.

أهمية جودة الأرباح المُحاسَبيَّة

لجودة الأرباح المُحاسَبيَّة أهميةٌ كبيرةٌ، وعلى مستوياتٍ عِدَّة، يُمكِنُ إبرازُها على النحو الآتي:

- **أهمية جودة الأرباح بالنسبة للمُنشأَة**

تُعَدُّ جودةُ الأرباح المُحاسَبيَّة مقياسًا لمدى كفاءة الإدارة في توظيف واستخدام الموارد المتاحة لها، كما يتمُّ التخطيط لحوافز ومكافآت الإدارة على أساس الأرباح.

- **أهمية جودة الأرباح بالنسبة للمستثمرين والدائنين**

من أهم مصادر المعلومات بالنسبة للمُحلِّلين والمستثمرين والدائنين هو جودةُ الأرباح المُحاسَبيَّة؛ بهدفِ تقييمِ أداء المُنشأَة، ومعرفة مدى قدرة المُنشأَة على الوفاء بالتزاماتها، بالإضافة إلى معرفة مدى قدرة المُنشأَة على تحقيق الأرباح واستمراريتها، وتوزيعات الأرباح ومقدارها، كما أنَّ هناك علاقةً بين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة وبينَ توزيعات الأرباح، إذ إنَّ مقدار التوزيعات يزداد بزيادة جودةِ الأرباحِ المُحاسَبيَّةِ نفسِها، فينظُرُ المستثمرون إلى التوزيعاتِ على أنَّها مصدرٌ مُهِمٌّ تَدُلُّ على كفاءة الإدارة في تسيير نشاط المُنشأَة، فهم ينظرون إلى سياسة التوزيع على أنَّها مؤشِّرٌ للنجاح الذي تُحرِزُهُ الشركة، إذ إنَّ زيادة قيمة الأرباح الموزَّعة للسهم من عامٍ للآخَرَ يُعطي مؤشِّرًا عن فاعلية وكفاءة أداء المُنشأَة لدى المتعاملين في الأسواق المالية، ومن ثَمَّ يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهمها. (Farinha,2007,p.25)

- **أهمية جودة الأرباح بالنسبة للجهات الحكومية**

تُساعِدُ جودةُ الأرباح المُحاسَبيَّة الجهاتِ الحكوميةَ في تحديد مقدار الربح الخاضع للضريبة، ومن ثَمَّ تحديد مقدار الضرائب المستحَقَّة على المُنشأَة؛ مما يُسهِمُ في الحَدِّ من ظاهرة التهرُّبِ الضريبيِّ وزيادة الحصيلة الضريبية، وكذلك المساعدة في مجال التخطيط القومي.

- **أهمية جودة الأرباح المُحاسَبيَّة بالنسبة لواضعي المعايير**

أوضح صَيَّام (2014) أنَّ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة هي العنصرُ الرئيسُ في القوائم المالية للجهات ذات العلاقة المستفيدة منها، وأنَّ التلاعُبَ في هذا العنصر من قِبَلِ إدارة الشركة يؤدِّي إلى مشكلاتٍ كبيرة فى السوق المالى، منها: الانهيارات المفاجئة للشركات، وضياع رؤوس الأموال من السوق. وأضاف أنَّ الأرباحَ يَجِبُ أن تتمتَّعَ بالجودة؛ لأنَّها تُعَدُّ من أهمِّ العوامل التي يُعتَمَدُ عليها

في عمليات اتخاذ القرارات. وعمليات التحليل المالي من قِبَلِ المُحلِّلين، فمن غيرِ جودتِها تفقِدُ أهميتَها، ويرى واضعو المعايير المحاسبة الدَّوْليَّة أنَّ تطبيق المعايير المُحاسَبيَّة من قِبَلِ الشركات يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، إذ يمنَعُ ويحُدُّ من ممارسات إدارة الأرباح.(ص46). ويطالِبُ واضعو المعايير المُحاسَبيَّة بتغذيةٍ عكسيةٍ للتأكُّدِ من كفاءة وصحة المعايير عند تطبيقها بشكل عملي؛ لذلك تُعَدُّ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة مؤشِّرًا ومقياسًا غيرَ مباشِرٍ لجودة المعايير المُحاسَبيَّة (حسين وعلي، 2018، ص6).

وتستمد جودة الأرباح المُحاسَبيَّة أهميتَها من جودة الأرباح نفسِها، فالأرباح تُعَدُّ العنصُرَ الرئيسَ في اتخاذ القرارات الاقتصادية من قِبَلِ كلِّ الأطراف المستفيدة من نتائج القوائم المالية (الزهرة، 2016،ص5). وأضاف أنَّ الشركات العالمية الكبرى التي تعرضت للانهيارات الاقتصادية الكبيرة أدى هذا الانهيار التي تعرضت له إلى إفلاسها، مما زاد من أهمية جودة الأرباح المُحاسَبيَّة. ويُمكِنُ إيجازُ أهمية جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في عدد من النقاطِ، أهمُّها: (عبيد وأكبر، 2016، ص7)

1. **التعاقدات:** أي القروض الممنوحة، والمكافآت التي يحصل عليها المديرون، فعندما يكون رقمُ صافي الربح مبالغًا فيه فإن المديرين يحصلون على مكافآت أكثر، وكذلك يترتب منحُ القروض وفائدتُها ومُدَّتُها على صافي أرباح الشركة، فعندما يحصل التلاعُبُ من قِبَلِ الإدارة في ذلك لتحقيق ما سَبَقَ ذِكْرُهُ فإنَّ الأرباح المُحاسَبيَّة تكون جودتُها ضعيفة.
2. **القرارات الاقتصادية:** إنَّ المُحلِّلين الماليِّين، والمستثمرين، والمقرضين، يعتمدون على الأرباح المُحاسَبيَّة لاتخاذ قراراتهم في تقييم الأداء المالي للشركة والمخاطر التي تحيط بها، فعندما تكون الأرباح المُحاسَبيَّة ذاتَ جودة ضعيفة فستكون القرارات التي يَتِمُّ اتخاذها خاطئةً وغيرَ صحيحة.
3. **المعايير المُحاسَبيَّة:** تُعَدّ مؤشِّرًا غيرَ مباشرٍ لقياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

وتبرز أهمية جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في تقييم الأداء وتقييم الوضع المالي للشركات والمؤسسات من قِبَلِ عدد كبير من الأطراف ذات العلاقة، ولكون الأرباح تُعَدُّ مرتكزًا أساسيًّا في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية. وقد زاد اهتمام المستثمرين بجودة الأرباح المُحاسَبيَّة في العقد الأخير، وتكمن أهمية جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في أنَّها تُعَدُّ من المدخلات المُهِمَّة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى، وتكمُنُ أهميتُها أيضًا في أنَّ الأرباح يتمُّ استخدامُها في العديد من الدراسات التقويمية والتنبؤية لأداء الشركة الحالي

والمستقبلي، وأضاف الباحثُ أنَّ الاهتمام بجودة الأرباح يزداد كلما زادت الأزمات الاقتصادية، وتعرضت الشركات للتعثر، ولَحِقَت الخسائر بالمستثمرين، وتستمِدُّ جودةُ الأرباح أهميتَها من أهمية رقم الربح المحاسبي ذاته.

خلاصة القول إنَّ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة تحتلُّ مكانةً عاليةً لدى المستثمرين والمقرضين، بل وكلِّ الجهات المستفيدة من القوائم المالية؛ إذ يُبنى على جودة الأرباح المُحاسَبيَّة اتخاذ القرار الاستثماري وغيره من القرارات المُهِمَّة، وتُساعِدُ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في تقييم الأداء المالي للشركات والمؤسسات الاقتصادية، بل تُعَدُّ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة مؤشّرًا على كفاءة وفاعلية الإدارة لهذه المُنشأة، وتُعَدُّ مصدرًا معلوماتيًّا مُهمًّا للجهات الحكومية، من حيث تحديد الضريبة الحقيقية على الأرباح، إذ تلجأُ العديدُ من الشركات إلى التلاعُب في الأرباح، وهو ما يسمى بإدارة الأرباح؛ وذلك من أجل التهرُّبِ من الضرائب والرسوم الحكومية. وقد تزايد الاهتمام بقياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في الآونة الاخيرة؛ وذلك بعد كثرة حدوث الانهيارات المالية للشركات الدَّوْليَّة الكبرى، وتعثر وإفلاس العديد من الوحدات الاقتصادية في العالم؛ بسبب ممارسات إدارة الأرباح للحصول على منافع شخصية من هذه الممارسات، كما تحُدُّ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة من وقوع الجهات المُقرِضة في عملياتِ غِشٍّ وتدليسٍ من قِبَلِ الجهات الطالبة للقروض، وذلك بتقديم قوائم وتقارير مالية مغلوطة وغير صحيحة، بهدف إظهار المُنشأَة في وضع ماليٍّ قويٍّ وسليم، ومن ثَمَّ الحصول على القروض المطلوبة.

المبحث الثاني

العوامِلُ المؤثِّرةُ في جودةِ الأرباحِ المُحاسَبيَّة، وطرائِقُ قياسِها، وكيفيةُ تعزيزِها

العوامل المؤثِّرة في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة

تتأثرُ جودةُ الأرباح المُحاسَبيَّة بعَدَدٍ من العوامل، ويمكن تحديد العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة على النحو الآتي:

- **جودة المعايير المُحاسَبيَّة:** فكلما كانت المعاييرُ المُحاسَبيَّةُ أكثرَ صرامةً وذاتَ جودةٍ عاليةٍ فإنَّها ستُسهِمُ في منع الإدارة من ممارسة إدارة الأرباح، والعكسُ صحيحٌ، إذ تُعَدُّ المعاييرُ المُحاسَبيَّة عاملًا مؤثِّرًا مُهِمًّا في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.
- **اختلاف المعايير المُحاسَبيَّة:** إذ إنَّ اختلاف المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية بين المعايير المحلية والدَّوْليَّة من دولة لأخرى، وبخاصةٍ عندما تكون الشركة من الشركات المنتشرة عالميًّا، أو من الشركات متعددة الجنسيات، إذ إنَّ اختلاف المعايير يؤدي إلى استغلال الفروقات بينها، ومن ثَمَّ تزداد ممارسات إدارة الأرباح في هذه الشركات، وهذا ما يؤكد عليه الرأيُ المُطالِبُ بتوحيد المعايير المُحاسَبيَّة بين جميع الدول.
- **تركيب حملة الأسهم:** فقد وُجِدَ أنَّ ممارسات إدارة الأرباح تكونُ أعلى في الشركات التي يمتلك فيها أعضاء مجلس الإدارة نسبة من الأسهم، مما ينتُجُ عنه انخفاضٌ في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، إذ إنَّ امتلاك أعضاء مجلس الإدارة حِصَصًا في أسهم الشركة يَحُدُّ من استقلاليتهم.
- **سيطرة حملة الأسهم في بعض الدول ذات النظم الاشتراكية:** إذ إنَّ سيطرة الدولة على نسبة من أسهم الشركات وانخفاض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح في مثل هذه الشركات.
- **تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح:** إذ إنَّ الاهتمام المتزايد بِلِجَانِ التدقيق في المُنشأة، وقيام اللجنة بكافة المهامِّ والمسؤوليات المُلقاة على عاتقها، يؤدِّي إلى تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة فيها، والعكس صحيح.
- **جودة الرقابة الداخلية:** إذ إنَّ لجودة الرقابة دورًا في تحسين جودة الأرباح، فكلما كانت الرقابة الداخلية فعالة كان هناك ارتفاعٌ في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

- **تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح.** (De-jun,2009,59)، و(صَيَّام، 2014، ص 48)
- **مبادئُ وأُسُسُ حوكمة الشركات:** إذ إنَّ الحوكمة تُسهِمُ في تحسين جودة الأرباح. (عبيد وأكبر،2016، ص 6)، وأضاف صَيَّام(2014) أنَّ الحوكمة تساعد على حماية مصالح كل الاطراف التي تتعامل مع المُنشأَة، وتنظم العلاقات بين إدارة المُنشأَة التنفيذية وبين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق في المُنشأَة؛ مما يُسهِمُ في تخفيض المخاطر التي تواجه الشركة، ويُسهِمُ في رفع قيمة الأسهم في سوق الوراقة المالية، وتُحسّنُ من نوعية الكفاءة في المُنشأَة، وتحسين جودة الإنتاج، إضافة إلى المساعدة في تحسين الكفاءة في استخدام أصول المُنشأَة، والعمل على حمايتها، وتخفيض تكلفة رأس المال، كما أنَّ عناصر الحوكمة تُسهِمُ في تنظيم العمل في الشركات والمؤسسات بما يؤدي إلى الحفاظ على الاستمرارية، وتحقيق شفافية المعلومات المالية المنشورة في السوق المالي، ومن ثَمَّ تُوفِّرُ المصداقيةَ التي تُسهِمُ في جذب الاستثمارات.(ص 37)

وذكر يعقوب وطاهر أنَّ هناك عددًا من العوامل التي تؤثِّر في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، ومنها:

1. **عمر الوحدة الاقتصادية:** إنَّ الوحداتِ حديثةَ النشأةِ أكثرُ عرضةً لِأَنْ تكونَ أرباحُها ذاتَ جودة أقلَّ؛ نتيجة لرغبتها في النموِّ والتغلب على الصعوبات التي تواجهها، أي إنَّ الوحدات الاقتصادية الجديدة أو المبتدِئَة تميل إلى إصدار معلومات إيجابية؛ لإثباتِ جدارتها لدى كلٍّ من المستثمرين والمُقرضين.
2. **حجم الوحدة الاقتصادية:** فقد أظهرت بعضُ الدراسات أنَّ الشركاتِ كبيرةَ الحجم عادةً ما تتميَّزُ بجودة التقارير المالية، وجودة الأرباح، وتخلو قوائمها المالية من إدارة الأرباح، ويقاس بمجموع الأصول للشركة، إذ إنَّ الوحدات ذات الحجم الكبير تكون مستقرة، وتمتلك مصادر أرباح متنوعة، وتتمتع بوفورات الحجم الاقتصادي، ومن ثَمَّ تكون الأرباح المُحاسَبيَّة لدى هذه الوحدات ذات جودة أعلى.
3. **الكثافة الرأسمالية:** هناك وجهاتُ نَظَرٍ مختلفةٌ للكُتَّاب والباحثين، إذ يرى بعضُهُم أنَّ كثافة رأس المال كلما كانت أكبر كانت الأرباح ذات جودة عالية، في حين يرى آخرون أنَّ كثافة رأس المال تُنتِجُ حواجز كبيرة أمام دخول السوق، وذلك يؤدِّي إلى انخفاض جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

4. **عدم التأكُّد:** إذ إنَّ حالة عدم التأكُّد في بيئة التشغيل تتطلَّبُ استعمال التقدير، وإذا تمَّ استخدام التقدير والتقريب فإن هناك احتماليةً لحدوث أخطاء؛ مما يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح. (يعقوب وطاهر، 2014، ص 6)
5. **خصائص المُنشأَة:** تُعَدُّ خصائص المُنشأَةِ، مثل: المعايير المُحاسَبيَّة المطبقة في المُنشأَة، وحجم المُنشأَة، والنمو في استثمارات المُنشأَة، وأداء المُنشأَة، من العوامل التي تؤثِّرُ في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.
6. **الأساليب المُحاسَبيَّة المتبعة عند إعداد التقارير المالية:** تؤثِّر السياسات والقواعد والمبادئ المُحاسَبيَّة المتبعة والتقديرات المرتبطة بها عند إعداد التقارير المالية والحسابات الختامية في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة للمُنشأَة.
7. **حوكمة المنشآت:** تؤثِّر الحوكمة في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة تأثيرًا ايجابيًّا، إذ تَحُدُّ الحوكمة من أساليب الإدارة الانتهازية في ممارسة إدارة الأرباح، وذلك من خلال قيامها بحماية مصالح المستثمرين والمساهمين في المُنشأَة.
8. **العوامل الخارجية:** للعوامل الخارجية تأثيرٌ في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، ومن هذه العوامل: اللوائح الضريبية، والتنظيم الضريبي، ومخاطر التقاضي المتحملة. (حسين وعلي، 2018، ص 6-7)

وهناك أيضًا العديدُ من العوامل التي من شأنِها أن تُسهِمَ في تحسين جودة الأرباح؛ سعيًا لضبطِها والتحكم فيها، من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للعديد من الأطراف، وهي كالآتي:

1. **العائد على الأصول:** يتمثل الهدف الرئيس للشركات في تنمية ثروة المُلَّاك، وتحقيقُ هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرتها على تحقيق الأرباح، وعادةً ما تُقاسُ تلك القدرة بمجموعة من النِّسَبِ يُطلَقُ عليها نِسَب الربحية، ومنها مُعدَّلُ العائد على الأصول، إذ يُعَدُّ معدل العائد على الأصول مؤشِّرًا للعائد الكلي على استخدام أموال الشركة، لذا فإن هذا المؤشِّرَ هو من النِّسَبِ شائعة الاستخدام.
2. **الرافعة المالية:** ويتم قياس الرافعة من خلال قسمة إجمالي الديون/إجمالي الأصول للشركة، إذ يهدُفُ هذا العامل إلى قياس مدى تأثير الضغوطات الممارسة من قبل الدائنين في تحسين جودة التقارير المالية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة للشركة، فقد بيَّنت العديد من الدراسات أنَّ لعقود الدَّيْنِ

أثرًا في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح غير الشرعية، وتحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في المُنشأة.

3. **العائد على الاستثمار:** يَتِمُّ احتسابُ هذا المعدل من خلال قسمة صافي الدخل/الأصول التشغيلية، ويهدف هذا العامل إلى التعرُّف إلى مدى الاختلاف بين الشركات، من حيث عوائدُها، وجودةُ تلك العوائد، فقد بيَّنت بعض الدراسات أنَّ بعض الشركات تلجأ إلى إدارة الأرباح من أجل تحسين صورة قوائمها المالية المنشورة؛ مما ينعكس سلبًا على جودة أرباحها المُحاسَبيَّة.
4. **معدل دوران المُدَقِّق الخارجي:** ويُقاسُ هذا المُعدَّل بعدد سنوات عمل المُدَقِّق في الشركة، إذ إنَّ العلاقة الطويلة بين الشركة والمُدَقِّق الخارجي يمكن أن تؤدي إلى قلة الإبداع لدى المُدَقِّق في اكتشاف الأخطاء، فيقوم المُدَقِّق بالاعتماد على ما تقوم به الشركة من إجراءات ومعالجات من غير تحقُّق، والعكسُ صحيحٌ، فقد بيَّنت بعض الدراسات أنَّ انخفاض مُدَّة عمل المُدَقِّق الخارجي في الشركة يُكسِبُهُ قدرة اكبر على مراقبة أعمال الشركة، ويزيد من استقلاليته، مما يؤدي إلى إسهامه في تحسين جودة الأرباح، وأنَّ طول مُدَّة التعاقد مع مُدَقِّقِ حساباتٍ خارجيٍّ واحدٍ يؤدي إلى تكوين علاقة بين الشركة والمُدَقِّق، فقد أكدت الكثير من الدراسات أنَّ مُدَّة تعاقد الشركة مع المُراجِع الخارجي يجب أن تكون من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات.

مقاييس جودة الأرباح المُحاسَبيّة

إنَّ المقاييس التي يمكن من خلالها قياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة متعدِّدةٌ ومختلفة؛ نتيجة للتبايُن الموجود في طبيعة البيئة المنظمة لعمل المُنشأة، وكذلك لاختلاف نَظَرِ وتوجُّهات من ابتكروا هذه المقاييس. وهناك عددٌ من المقاييس التي تمَّ قياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة من خلالها، وهي: (الزهرة،2016،ص 6)

1. المقاييسُ المشتَّقةُ من قائمة التدفقات النقدية.
2. مقياسُ استمرارية الأرباح.
3. مقياسُ استمرارية التدفقات النقدية والمستحقات.
4. مقياسُ الخصائص النوعية للأرباح.
5. مقياس معيار الاقتراب من النقد.
6. خُلُوُّ الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح.

7. مقياس المستحقات غير الطبيعية

ويُمكِنُ توضيحُ مقاييسِ جودةِ الأرباحِ المُحاسَبيَّةِ في الجدول رقم (3-1) الآتي:

جدول رقم (3-1) مقاييسِ جودةِ الأرباحِ المُحاسَبيَّةِ

م	المقياس		المقاييس الفرعية
1	المقاييس المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.		نسبة كفاءة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
			نسبة دليل النشاط التشغيلي.
			نسبة حصة السهم العادي من التدفق التشغيلي
			نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول.
			نسبة التدفق النقدي التشغيلي.
2	مقياس استمرارية الأرباح		المقارنة بين الأرباح الحالية والأرباح المستقبلية
3	مقياس استمرارية التدفقات النقدية والمستحقات		يُقارِنُ هذا المقياس بين استمرارية التدفقات النقدية واستمرارية المستحقات.
4	مقياس الخصائص النوعية للأرباح، خاصيتي: (الملاءمة والموثوقية).	الملاءمة	يتمُّ قياسُ القدرة التنبؤية للأرباح بالاعتماد على تباين خطأ التقدير الناتج عن استخدام نموذج استمرارية الاعمال.

م	المقياس		المقاييس الفرعية
4		الموثوقية	التحقُّق من التوقعات، ويتمُّ قياسه من خلال تنبؤ الأرباح بالتدفقات النقدية المستقبلية.
			التوقيت المناسب، ويتمُّ قياسه باستخدام نموذج انحدار عكسي للأرباح على العوائد.
			صدق التمثيل، وتُقاسُ هذه الخاصية من خلال خلو الأرباح المُعلَن عنها من ممارسات إدارة الربحية، أي إنَّه كلما قلت ممارسات إدارة الأرباح ارتفع التمثيل الصادق للأرباح.
			الموضوعية، وتُقاسُ من خلال قرب الأرباح من النقد، أي من خلال قسمة صافي الربح على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.
			الحيادية، ويتم قياس حيادية الأرباح من خلال تجنب الإدارة الإبلاغ عن الخسائر أو الانخفاض بالأرباح.
5	مقياس معيار الاقتراب من النقد		التدفقات النقدية/إجمالي الأصول مقسوما على صافي الربح المحاسبي/إجمالي الأصول.
6	خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح		
7	مقياس المستحقات غير الطبيعية		

المصدر: من إعداد الباحث.

وفيما يأتي شرحٌ لكلِّ مقياسٍ من المقاييس السابقة:

1. المقاييس المشتقة من قائمة التدفقات النقدية:

إنَّ قائمة التدفقات النقدية والمؤشِّرات التي يُمكِنُ اشتقاقُها منها يمكن أن تكون أداةً مهمةً في قياسِ وتقويمِ جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل، والهدفُ من المقاييس المشتقة

من قائمة التدفقات النقدية هو إيضاحُ الاتِجاهَات العامة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة. ويوجدُ عَدَدٌ من المبرِّراتِ التي تؤكِّدُ على مدى الحاجة إلى استخدام مقاييس التدفقات النقدية، يمكن توضيحها كالآتي:

أ. اتِّسامُ قائمة التدفقات بالموضوعية والبساطة، وتعطي دلالةً أكثرَ من الأرقام التي يوفِّرُها أساسُ الاستحقاق.

ب. يصعُبُ تفسيرُ دلالة الأرباح في قائمة الدخل للوحدات ذات الأنشطة المتعددة واستخدامها كمؤشِّرٍ للتدفقات النقدية للوحدة.

ت. إنَّ استمرار الوحدة يرتبطُ بقدرتِها على تسديدِ التزاماتها عند الاستحقاق، وليس بقدرة الوحدة على تحقيق الأرباح، فقد يكون هناك تعارُضٌ بين السيولة والربحية، فالأنشطة المربحة قد لا توفِّرُ سيولةً في الوقت المناسب. (نجم، 2016، ص 24)

بموجِبِ هذا المقياس يتِمُّ الاعتماد على النِّسَبِ المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في قياس جودة الأرباح، ويمكن بيان أبرز تلك النِّسَبِ المالية في الآتي (السيد، 2008، ص18-22):

1. نسبة كفاءة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتُقاسُ من خلال قسمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية على التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية.
2. نسبة دليل النشاط التشغيلي، وتُقاسُ من خلال قسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على صافي الربح التشغيلي.
3. نسبة التدفق النقدي التشغيلي، وتُقاسُ من خلال قسمة التدفق النقدي التشغيلي على صافي المبيعات.
4. نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول، وتُقاسُ من خلال قسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الكلية.
5. نسبة حصَّة السهم العادي من التدفق التشغيلي، وتُقاسُ من خلال طرح التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة من صافي التدفقات التشغيلية، ومن ثَمَّ قسمة الرقم الناتج على المتوسط المرجح لعدد الأسهم.

ويرى مؤيِّدو هذا المقياس أنَّ تحليل الأنشطة التشغيلية يوفِّرُ معلوماتٍ يمكن أن تُسهِمَ بشكل فاعِلٍ في فهم الدور الذي يلعبُهُ عنصُرُ المستحقات، وكذلك الإسهام في الكشف عن كل ما

من شأنه أن يؤدي إلى التضليل وعدم الوضوح في تقديم المعلومات المُحاسَبيَّة. (التميمي، ووجر 2013، ص 18)

2. مقياس استمرارية الأرباح:

ويُقصَدُ باستمرارية الأرباح مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، ويُنظَرُ إلى الأرباح المستمرة على أنَّها أرباحٌ عاليةُ الجودة .(الزهرة ، 2016، ص6)، ويرى (صالح، 2009، ص11) أنَّهُ يَتِمُّ تقييم مدى استمرارية الأرباح من خلال تقييم الدخل من العمليات المستمرة فقط، ولا تأخذ الأرباح الاستثنائية في الحسبان، ويمكن أيضًا تقسيم الأرباح إلى تدفقات نقدية ومستحقات، وأنَّ نسبة استمرارية المستحقات تكونُ أقلَّ من نسبة استمرارية الأرباح، ومن هنا يمكن استخدام المستحقات كمقياس للاستمرارية، ومن ثَمَّ جودة الأرباح.

ويرى يعقوب وطاهر (2014) أنَّ مقياس استمرارية الأرباح مقياسٌ مُهِمٌّ في تقييم الوحدات الاقتصادية، أي إنَّ الأرباح تكون مستمرة من الأنشطة التشغيلية الأساسية للوحدة وليس من الأنشطة المؤقتة، إذ تُقاسُ استمرارية الأرباح من خلال معادلة الانحدار الآتية:

$$X_{t+1} = a_t + BX_t + E_t$$

حيثُ إنَّ:

Xt+1= تُعبِّرُ عن أرباح السنة القادمة.

a = حَدٌّ ثابت.

B= معاملُ الاستمرارية.

Xt= أرباحُ السنة الحالية .

E= معاملُ الخطأ.

ويتم الاعتماد على معامل الاستمرارية (معامل بيتا) (B)، أي إنَّه كلما اقترب من (1) كانت (Xt) أكثرَ استمرارًا، وكلما كانت الأرباح أكثر استمرارية كانت جودة الأرباح المُحاسَبيَّة عاليةً.(ص 8-9)

3. مقياس استمرارية التدفقات النقدية والمستحقات:

بموجب هذا المقياس تَتِمُّ المقارنة بين استمرارية التدفقات النقدية واستمرارية المستحقات، فإنَّ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة ترتبط باستمرار التدفقات النقدية وليس باستمرارية المستحقات، وتكون الأرباح ذات جودة عالية إذا كانت استمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات.

4. مقياس الخصائص النوعية للأرباح:

بموجب هذا المقياس تكونُ الأرباحُ ذاتَ جودةٍ عاليةٍ إذا توافرت فيها الخصائصُ النوعيةُ الرئيسةُ للمعلومات المُحاسَبيَّة، وهي الملاءَمةُ والموثوقية، وقد بيَّنت بعض الدراسات نماذج لقياس شروط الخاصيتين: الملاءمة، والموثوقية، وهي كالآتي: (الزهرة، 2016، ص 7)

فأما نماذج قياس شروط خاصية الملاءمة، فهي:

أ- القدرة التنبؤية للأرباح، ويتمُّ قياسها بالاعتماد على تبايُنِ خطأ التقدير الناتج عن استخدام نموذج استمرارية الأعمال.

ب- التحقُّق من التوقعات، ويتم قياسها من خلال تنبؤ الأرباح بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ج- التوقيت المناسب، ويتمِّ قياسُهُ باستخدام نموذج انحدار عكسي للأرباح على العوائد.

وأما نماذج قياس خاصية شروط الموثوقية، فهي:

أ- صدق التمثيل، وتُقاسُ هذه الخاصية من خلال خلوِّ الأرباح المُعلَنِ عنها من ممارسات إدارة الربحية، أي إنَّه كلما قلَّت ممارسات إدارة الأرباح ارتفع التمثيل الصادق للأرباح.

ب-الموضوعية، وتُقاسُ من خلال قُرب الأرباح من النقد، أي من خلال قسمة صافي الربح على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

ج- الحيادية، ويتمُّ قياسُ حيادية الأرباح من خلال تجنُّبِ الإدارة الإبلاغ عن الخسائر أو الانخفاض بالأرباح.

5. مقياس معيار الاقتراب من النقد:

ويُقصَدُ بهذا المقياس أنَّهُ كلما اقتربت الأرباح من النقد ارتفعت جودتها، وذلك من خلال قسمة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الأصول على نسبة الأرباح لإجمالي الأصول، فكلما اقتربت النسبة من الواحد الصحيح كانت جودة الأرباح أعلى، في حين أنَّ الابتعاد عن

الواحد الصحيح بالزيادة أو النقصان يُشيرُ إلى انخفاض جودة الأرباح. (نور والعواوودة، 2017، ص 9)

6. مقياس المستحقات غير الطبيعية:

أشار يعقوب وطاهر (2014) إلى أنَّ هناك عِدَّةَ مقاييس للأرباح، منها المستحقات غير الطبيعية، أي إنَّ الأرباح تحتوي على كل من التدفقات النقدية والمستحقات، وتتطلب المستحقات وجودَ عملياتِ تقدير مُعيَّنة، ويُقصَدُ بالمستحقات غير الطبيعية المستحقات التي تقع تحت سيطرة إدارة الوحدة الاقتصادية، ويتِمُّ قياسُ المستحقات غير الطبيعية من خلال قياس المستحقات الكلية والمستحقات الطبيعية. (ص 7-8)

ويمكن استخدام المستحقات كمؤشِّرٍ لجودة الأرباح المُحاسَبيَّة، إذ يُشيرُ المستوى المنخفض من الأرباح إلى زيادة دقة التقديرات، ومن ثَمَّ زيادة مستوى جودة الأرباح، أما الأرباحُ المصحوبةُ بزيادة المستحقات فتُشيرُ إلى تدني مستوى دقة التقديرات، ومن ثَمَّ انخفاض جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وهذه الجودة المنخفضة تؤدي إلى عوائد مستقبلية ضعيفة. (التميمي، 2018، ص6)

7. خُلُوُّ الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح:

قد تلجأ إدارة الشركة لممارسة إدارة الأرباح والتلاعُب فيها؛ لإظهار الأرباح بأنَّها أكثر استقرارًا وثباتًا، مما يُعطي انطباعًا عن انخفاض المخاطر التي تتعرَّضُ لها الشركة، ومن ثَمَّ ينتُجُ عنها ارتفاعٌ في أسعار أسهُمِها، وانخفاضُ التكاليف اللازمة لمتطلبات الاقتراض التمويل، وكذلك زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في الشركة، فقد استخدمت دراسةُ كلٍّ مِن:(Francis et al., 2004,p.22)، و(Dechow& Dichev,2002,p.15)، و(Jenkins et al.,2006,p.17) خلوَّ الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح مقياسًا لقياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، فاعتمدت على نسبة المستحقات الاختيارية المستخرجة من المستحقات الكلية للتوصُّلِ إلى وجودِ أو عَدَمِ إدارة أرباح، ومن ثَمَّ فإذا كانت الأرباح خاليةً من وجودِ ما يدُلُّ على أنَّه تَمَّ إدارتها فإنَّ ذلك يشير إلى مستوى جيد لجودة الأرباح. (إقبال، عجيلة، 2007، ص 14)

كيفية تعزيز جودة الأرباح المُحاسَبيَّة

تناول كثيرٌ من الباحثين طرائقَ كيفيةِ تعزيزِ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، ومنها:

1. **تطبيق المعايير المُحاسَبيَّة:** إن تطبيق المعايير المُحاسَبيَّة بدقة ووضوح يمنع الإدارة من استغلال الثغرات والفجوات في المبادئ المُحاسَبيَّة في إدارة الأرباح؛ مما ينتُجُ عنه زيادةُ جودةِ القوائم المالية، ومن ثَمَّ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، فقد بيَّنت بعض الدراسات أنَّ الشركات التي تتبع المعايير الدَّوْليَّة تكون أرباحُها ذاتَ جودةٍ عالية.
2. **توحيد المعايير المُحاسَبيَّة:** إنَّ توحيد المعايير المُحاسَبيَّة الدَّوْليَّة والمعايير المُحاسَبيَّة المحلية، التي تُستَخدَمُ في إعداد التقارير المالية، يُمثِّلُ عاملًا مُهِمًّا في زيادة جودة الأرباح المُحاسَبيَّة للشركات، والعكسُ صحيح، ففي حالة اتِّباع معايير محلية فإنها تتبع الدولة التي تقع فيها فروع الشركات، وبخاصةٍ الشركات الكبيرة والمتعددة الجنسيات، مما يترك مجالًا لزيادة فرصة إدارة الأرباح، ويؤدي بلا شكٍّ إلى انخفاض جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.
3. **فاعلية واستقلالية لجان التدقيق:** إنَّ كِبَرَ حجم لِجانِ التدقيق واستقلاليَّتَها يزيد من دقة القوائم المالية للشركات؛ مما يؤدي في النهاية إلى زيادة جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، إذ بيَّنت بعضُ الدراسات أنَّ هناك علاقة موجبة بين ارتفاع عدد اجتماعات لِجانِ التدقيق خلال السنة وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وأنَّ ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة له أثرٌ في زيادة ممارسات إدارة الأرباح؛ لأن ملكيتهم للأسهم تحُدُّ من استقلاليتهم، وبيَّنت دراسة (Saleh et al., 2007, p.35) أنَّ توافر الاستقلالية الكاملة في أعضاء لجنة التدقيق يُخفِّضُ من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الماليزية، وترتبط ممارسات إدارة الأرباح ارتباطًا عكسيًّا مع مدى الخبرة والنشاط لدى لجنة المُراجَعة، وكذلك مع ارتفاع عدد اجتماعات لجنة المُراجَعة، كما بيَّنت الدراسةُ إلى أنَّ هناك علاقةً طرديَّةً بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية. (صَيَّام، 2014، ص 40)

بالإضافة إلى كلِّ ما سَبَقَ يتَّضِحُ أنَّ لجنة التدقيق تلعبُ دورًا كبيرًا في الرقابة على العمليات وسيرها وفق الإجراءات والسياسات الموضوعة مسبقًا، ولكي تودي لجنة التدقيق دورها على أكمل وجه فإنه لابُدَّ من توافُرِ عُنصُرَي الاستقلالية والخبرة، إذ يلعَبُ عنصر الاستقلالية دورًا مُهِمًّا في تحقيق كفاءة لجنة التدقيق، ومن غيرِ توافُر عُنصُرِ الخبرة والمعرفة الكافية للأعضاء فإنَّ لجنة التدقيق تفقِدُ فاعليتها وتقِلُّ الكفاءة، إذ إنَّ لخبرة لجنة التدقيق أثرًا في الحَدِّ من إدارة الأرباح، ومن ثَمَّ الحصولُ على أرباحٍ مُحاسَبيَّة تتمتَّعُ بالجودة.

4. **زيادة نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة:** إنَّ الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة قد يُسهِمون في الحَدِّ من إدارة الأرباح ورفع جودة الأرباح، فقد وُجِدَ أنَّ أقل ممارسات إدارة الأرباح هي في الشركات التي لديها أعلى نسبة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. إذ تُشَكِّلُ الاستقلالية أبرزَ مُحدِّدات الخصائص النوعية لمجلس الإدارة، وقد بيَّنت بعض الدراسات أنَّه كلما كان الجزء الأكبر من أعضاء مجلس الإدارة ليسوا من ضمن المديرين التنفيذيين شَكَّلَ ذلك للمجلس قوةً إشرافيةً ودورًا قويًّا وفعالًا للأعضاء المستقلين في ضبط أداء الإدارة، للعمل على حماية مصلحة حملة الأسهم وتعظيم قيمة الشركة، وذلك من خلال الحَدِّ من تلاعُب إدارة الأرباح، ومن ثَمَّ تحقيق جودة الأرباح المُحاسَبيَّة. (الجرجاوي، 2013، ص 67)
5. **الإفصاح الكافي:** بيَّنت بعض الدراسات أنَّ الإفصاح المالي الكافي يُقلِّلُ من مشكلات تخفيف فجوة عدم تماثل المعلومات التي توجد بين الإدارة وحملة الأسهم.

(Karamanou and Vafeas, 2005,p21)

6. قياسُ ربحية السهم والعائد المتوقع منه بدقة، وهذا الإجراءُ مُطابِقٌ لما نصَّت عليه معايير التقارير المالية الدَّوْليَّة، من حيث أهمية تحديد ربحية السهم والإفصاح عنه؛ وذلك من أجل أن تتِمَّ مقارنة الأداء بين الشركات المختلفة والشركة نفسها عبر المُدَدِ المالية.
7. مراعاةُ دقة وصحة التنبؤات لمستويات الربح المتوقعة للمُدَدِ القادمة؛ وذلك حتى يحصل المستثمرون على المعلومات المفيدة التي على ضوئها يقومون باتخاذ القرارات. (الشاهين،2011، ص18)

المبحث الثالث

دور البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني وجودة الأرباح في البنوك التجارية

ماهيَّةُ البنوك التجارية

تُعرَّفُ البنوكُ التجاريةُ بأنَّها المؤسساتُ التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع لِأَجَلٍ لا يتجاوز سنة؛ بهدفِ توظيفِها أو إقراضِها للآخَرين وفقَ أُسُسٍ ومعاييرَ مُعيَّنة، فالبنوك التجارية تقوم بدور الوسيط بين المودِعين والمُقترِضِين، إذ يُعَدُّ البنكُ التجاريُّ أهمَّ الوسطاء الماليين في الاقتصاد، فيما تُعرَّفُ البنوكُ الإسلاميةُ بأنَّها مؤسساتٌ إسلاميةٌ تقوم بأداء الخدمات المصرفية المختلفة، إذ تقوم بأعمال التمويل والاستثمار في عدة مجالات، في ضوء أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية. (الجابري،2018، ص2).

وتُعرَّفُ البنوكُ التجاريةُ بأنها البنوكُ التي تقوم بقبول الودائع التي تُدفَعُ عند الطلب أو لآجال محددة، وتُزاوِلُ عمليات التمويل الداخلي والخارجي، بما في ذلك الإسهام في إنشاء المشروعات أو ما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقًا للأوضاع التي يُقرُّها البنك المركزي. (المنياوي، 2000، ص 24)

ولا يوجد اتفاق على تعريف البنك التجاري؛ وذلك بسبب اختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمال البنوك من دولة لأخرى، وبسبب تعدُّدِ الأعمال والوظائف، فقد عرَّفَهُ أَحَدُ الباحثين بأنه الوسيط بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال. وما يُميِّزُ البنكَ التجاريَّ عن غيره من البنوك هو قبول الودائع الجارية، حيث يدفع البنك الوديعة لصاحبها وقتما شاء، دون مُماطَلَةٍ أو إلحاح. (فاضل، 2007، ص19)

ويتَّضِحُ أنَّ البنوك التجارية هي مؤسسات مالية لديها تصاريح من الجهات الحكومية في الدولة التي يكون مقرُّها فيها، وهي مؤسساتٌ وسيطةٌ تُسهِّلُ عملية العرض والطلب على النقود، فيقوم من لديه فائضٌ من النقد بإيداعه في البنك، ويلجأ من يريد قرضًا إلى البنوك لاقتراض ما يريد من مبلغ، بحسب السياسات والإجراءات المُتَّبَعة في البنوك.

نشأة البنوك التجارية اليمنية

نشأت البنوك التجارية اليمنية في الستينيات من القرن الماضي، أي بعد قيام ثورة 26 سبتمبر عام 1962م إذ تمَّ تأسيسُ اللبنات الأولى لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية، وبدأت بإنشاء أول بنك وطني، سُمِّيَ بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير في 1962/10/28م، وبرأسمال مقدارُهُ عشرة ملايين ريالٍ فضيّ، وكان لهذا البنك دورٌ في الاقتصاد الوطني في تلك المُدَّة؛ لأنَّهُ البنكُ الوحيد، وكان يقومُ بمهامِّ البنك المركزي، ومهامِّ البنوك التجارية والمتخصصة؛ لأن البنك المركزي لم يُنشأ إلا في عام 1971م، حيث صَدَرَ القانون رقم (4) لسنة 1971م بأنشائه برأس مال مدفوع (6,000,000) ريال يمني، قطاع عام 100%، وكان مركزُهُ الرئيسُ في صنعاء.

أما بالنسبة للشطر الجنوبي، فقد تمَّ إنشاءُ أولِ بنكٍ بعد قيام ثورة 14 أكتوبر عام 1967م، حيث أُنشِئَ البنكُ الأهليُّ في عام 1969م، ومركزُهُ الرئيسُ في عدن، برأسِ مالٍ مدفوعٍ (9,000,000) دينار، قطاع عام 100%، وتمَّ تأميمُ المصارف، ودُمِجَت في بنكٍ واحدٍ يُسمَّى بالبنك الأهلي، ومن ثمَّ تطور النظام المصرفي وزاد عدد البنوك التجارية من سنة لأخرى.

أما بعد عام 1990م فقد تمَّ دمج المؤسسات المصرفية بعضها ببعض، فتمَّ دمج مصرف اليمن (من الشطر الجنوبي)، والبنك المركزي اليمني (من الشطر الشمالي) في مؤسسة مصرفية واحدة تُسمَّى البنك المركزي اليمني، وذلك بموجب القانون رقم 21 لسنو 1991م الخاص بتنظيم البنك المركزي اليمني، الذي تمَّ تعديلُهُ بالقانون رقم 14 لسنة 2000م، والقانون رقم 21 لسنة 2003م، وتمَّ دمج القوانين والسياسات والنظم المنظمة للنشاط المصرفي، وقد أسهم دمج البنوك بعضها ببعض في تقوية النظام المصرفي اليمني، ومن ثمَّ بدأ تنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية؛ وذلك من أجل منح البنك المركزي مزيدا من الاستقلالية، وتفعيل دور البنوك في الاقتصاد الوطني.

وفي عام 1995م تمَّ افتتاح أول بنك إسلامي، هو بنك الاستثمار الإسلامي، الذي تمَّ تغيير اسمه فيما بعد إلى بنك التضامن الإسلامي الدولي، ثم بعد ذلك تمَّ افتتاح العديد من البنوك الأخرى. (فرحان والطوقي، 2008، ص 7)، و (بافقير، 2014، ص 20)

ويتكون الجهاز المصرفيُّ اليمنيُّ من (22) بنكًا من البنوك التجارية والمتخصِّصة، بعضُها مَحَليٌّ، والأخرى فروعٌ لبنوكٍ عربية وأجنبية. والجدول الموضح أدناه يوضح أسماء وأنواع البنوك اليمنية.

جدول رقم (3-2) أسماء وأنواع البنوك اليمنية

البنوك التجارية اليمنية					
البنوك التجارية التقليدية					
م	اسم البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
01	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	تجاري	مختلط	يمني	1962م
02	البنك الأهلي اليمني	تجاري	حكومي	يمني	1969م
03	يونايتد بنك ليمتد	تجاري	خاص	فرع لبنك اجنبي- باكستاني	1971م
04	البنك العربي المحدود	تجاري	خاص	فرع لبنك اجنبي- أردني	1972م
05	بنك اليمن والكويت	تجاري	خاص	يمني	1979م
06	بنك اليمن الدولي	تجاري	خاص	يمني	1980م
07	مصرف الرافدين	تجاري	حكومي	فرع لبنك اجنبي- عراقي	1982م
08	بنك التسليف التعاوني الزراعي	تجاري	حكومي	يمني	1982م
09	البنك التجاري اليمني	تجاري	خاص	يمني	1993م
10	بنك اليمن والخليج	تجاري	خاص	يمني	2001م
11	بنك قطر الوطني		حكومي	فرع لبنك أجنبي- قطري	2007م
البنوك الإسلامية					
01	البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	إسلامي	خاص	يمني	1995م
02	بنك التضامن الإسلامي	إسلامي	خاص	يمني	1996م
البنوك التجارية اليمنية					
03	بنك سبأ الإسلامي	إسلامي	خاص	يمني	1997م
04	مصرف اليمن والبحرين الشامل	إسلامي	خاص	يمني	2002م

05	بنك الكريمي الإسلامي	إسلامي	خاص	يمني	2010م
الفروع الإسلامية					
01	كاك بنك الإسلامي	فرع إسلامي	حكومي	يمني	2010م
02	بنك اليمن والكويت (الإسلامي)	فرع إسلامي	خاص	يمني	2010م
03	البنك اليمني للانشاء والتعمير (الإسلامي)	فرع إسلامي	مختلط	يمني	2014م
04	البنك الأهلي اليمني (الإسلامي)	فرع إسلامي	حكومي	يمني	2017م
البنوك المتخصصة					
01	بنك الإسكان للتسليف	متخصص	حكومي	يمني	1977م
02	بنك الأمل للتمويل الأصغر	متخصص	مختلط	يمني	2008م

المصدر: جمعية البنوك اليمنية.

يمكن القول إنَّ بداية ظهور البنوك في اليمن يعودُ إلى مطلع ستينيات القرن الماضي، سواءٌ أكان في شمال اليمن أم في جنوبه، ومن ثَمَّ تطوَّر النظام المصرفي في اليمن عبر مراحل عِدَّة، إلى أن وصل إلى ما هو عليه اليوم.

<u>أنواع البنوك التجارية</u>

تنقسم البنوكُ التجاريةُ من حيثُ جنسيتُها وشرعيةُ المعاملات المصرفية وتفرُّعُها وانتشارُها إلى عِدَّةِ أنواعٍ، بحسب التفصيل الآتي: (فاضل، 2007، ص 41)

- **البنوك التجارية من حيث الجنسية، وأنوعها كالآتي:**

1- البنوك الوطنية: وهي البنوك التي تمَّ إنشاؤُها داخلَ الدولة، وتتمتَّعُ بجنسية الدولة التي يقع مركزُها الرئيس بها، وُمعظمُ رأس مال هذه البنوك يعودُ إلى مؤسساتٍ وشركاتٍ أو أفرادٍ تابعين للدولة التي توجَدُ هذه البنوك في أراضيها.

2- البنوك الأجنبية: وهي البنوك التي يكون رأسُ مالها مملوكًا بشكلٍ رئيسٍ لمؤسساتٍ أو أفرادٍ أجانب، وتكون جنسيتُها جنسيةً أجنبيةً في البلد الذي يقع فيه مركزُها الرئيس.

3- البنوك الإقليمية: وهي التي تعودُ ملكيتُها لرعايا دول منطقة مُعيَّنة، كأن يكون البنكُ في دولة الإمارات العربية المتحدة وتعودُ ملكيتُهُ لمواطني أو حكومات مجلس التعاون الخليجي.

4- البنوك والصناديق الدَّوْليَّة: وهي البنوكُ التابعةُ لهيئات دولية، وتتمتَّعُ بالصفة الدَّوْليَّة، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

- **البنوك التجارية من حيث شرعية المعاملات المصرفية، وأنواعها كالآتي:**

1- البنوك التقليدية (الربوية): وهي تلك البنوكُ التي تحصل على الفوائد من أداء خدماتها المصرفية، إذ تؤخذ الفائدةُ من المقترِضين وتُعطى للمودِعين.

2- البنوك الإسلامية: وهي بنوكٌ تجاريةٌ تقوم بأعمالها وفق ما تفرضه أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وتتميز بعدم التعامل بالفائدة، ولكن علاقتها بعملائها تتَّسِمُ بأنها علاقة شريك بشريكه، إذ تقومُ على المرابحة أو المضاربة، أي لا تُحدَّدُ نسبةُ فائدةٍ مُسبَقَة، وتقوم بأداء كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية التقليدية، ولكن مقابل عمولات تتقاضاها.

- **البنوك التجارية من حيث تفرعها وانتشارها، وأنواعها كالآتي:**

1- البنوك المفردة: وهي البنوك ذات المركز الواحد، أي لا توجد لها فروع محلية أو اقليمية أو دولية.

2- البنوك المتفرعة محليًّا: وهي البنوكُ التي تكون فروعُها داخل الدولة فقط.

3- البنوك المتفرعة إقليميًّا: وهي تلك البنوكُ التي تنتشرُ فروعُها ضِمْنَ منطقة جغرافية محددة، وتضُمُّ أكثر من دولة، مثل: الاتحاد الأوروبي.

4- البنوكُ المتفرعةُ عالميًّا: وهي البنوكُ المنتشرةُ فروعُها في مختلف دول العالم.

<u>دور البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني اليمني</u>

يحتلُّ القطاعُ المصرفيُّ مكانةً مُهِمَّةً في الاقتصاد القومي، سواءٌ من حيث تأثيرُهُ في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، أم من حيث علاقتُهُ بدفع حركة الإنتاج والتنمية في البلاد. فقد تمكَّنت البنوك المسجلة والعاملة في البلاد من توظيف نحو (31%) من حجم ودائعها في منح القروض للقطاع الخاص، فبلغ إجمالي الائتمان المقدَّم من البنوك للقطاع الخاص حتى نهاية ديسمبر من عام 2006م زُهَاءَ (266) مليارَ ريالٍ مقابلَ زُهَاءَ (226) مليارَ ريالٍ في عام 2005م، بمعدل نموٍّ (18%)، وللقطاع المصرفي، وبالأخص البنوك التجارية، علاقةٌ وثيقةٌ بميزان المدفوعات، إذ ترتكز عليها الحكومة في دعم ميزان المدفوعات، ويمُدُّ الحكومةَ بالدخل المتمثل في

صورة ضرائب ورسوم، ويؤثر نشاطها في الأنشطة والقطاعات الأخرى: (تجارة، وصناعة، ونقل، ..إلخ)، فضلًا عمَّا يُسهِمُ به نشاطُها في خلقِ فُرَصِ العمل والتخفيف من حِدَّةِ البطالة، ويُعَدُّ هذا القطاع أداةَ الحكومة (البنك المركزي) لتنفيذ السياسات النقدية والمالية التي تُسهِمُ بشكل مباشر في تحقيق التنمية الشاملة. هذا، وقد أَسْهَمَ القطاعُ المصرفيُّ (البنوك التجارية فقط) بنسبة (2 ،37%) من تمويل ميزان المدفوعات لعام 2003م. (العريقي، 2006، ص 15)

وتُعَدّ البنوك التجارية الجزءَ الفعَّالَ والمُهِمَّ في القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية ويُعَدُّ قطاعًا اقتصاديًّا فاعلًا ومُهمًّا في كافة اقتصاديات دول العالم بشكل عام، وفي الجمهورية اليمنية بشكل خاص؛ وذلك لما توفِّرُهُ البنوك التجارية من دعم وتشجيع ونمو للقطاعات الأخرى، وتمارسُ دورًا مهمًّا في تحقيق توجهات وأهداف السياسة المالية للدولة، وتُسهِمُ في تحقيق التنمية المنشودة داخل البلد، وذلك يعود إلى ما تمتلِكُهُ من إمكانيات تتيح لها تجميع الأموال من المصادر المختلفة، وتعيدُ استخدام هذه الأموال في العديد من المجالات الاقتصادية الوطنية. إنَّ عَدَمَ إيلاءِ هذا القطاع الاهتمام الملائم والمناسب له يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وإلى انخفاض المشروعات الاستثمارية؛ مما يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني في نهاية الأمر، وقد أثبتت البنوك التجارية فعاليتها ومكانتها في الاقتصاد الوطني اليمني، وتُعَدُّ من أهمِّ المنشآت الاقتصادية في الجمهورية اليمنية. (فاضل،2007، ص 53)

وتُسهِمُ البنوك التجارية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال قيامها بخدمات متنوعة ومتجددة، وابتكار الوسائل والأساليب؛ وذلك من أجل تلبية رغبات وحاجات عملائها، ولتحقيق ذلك لابد للبنوك التجارية من تأدية مجموعة من الوظائف، وقد حَدَّدَ المُشرِّعُ اليمنيُّ مجموعةً من الوظائف التي يجب على كل بنكٍ يمتلك ترخيص مزاولة الأعمال المصرفية داخل اليمن القيام بها، وتتمثل في الآتي: (وزارة الشئون القانونية، 1998، ص17)

1. منح التسهيلات الائتمانية والقروض، وقبول الودائع النقدية.
2. بيع وخصم كل من الكمبيالات والحوالات والسندات للأغراض التجارية.
3. إجراء المعاملات المصرفية مع المراسلين، والحصول على التسهيلات المصرفية.
4. فتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان وخصمها.
5. تحصيل الشيكات والسندات والحوالات، وشراء وبيع سندات الدولة.
6. شراء وبيع السبائك والنقود الذهبية والفضية والأسهم والسندات والعملات الأجنبية.

7. التأجير التمويلي، ويتضمن إيجار أصول ثابتة لمدة مُعيَّنة مقابل إجراء مُحدَّد، مع وعدٍ بالبيع عند نهاية المدة، وبشروط لتحويل الإيجار إلى البيع أو التنازل عن الملكية إلى المستأجر.

يتضح للباحث أنَّ البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، سواءٌ أكانت بنوكًا محلية أم أجنبية، تُمثِّلُ انعكاسًا حقيقيًّا للمستوى الاقتصادي للدولة، ويمثل النظام المصرفي اليمني امتدادًا وتعبيرا عن تطور الاقتصاد اليمني، وتُعَدُّ عنصرًا مُهمًّا في الاقتصاد الوطني اليمني، إذ تُسهِمُ بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية، وتسعى لتحقيق سياسة الدولة التنموية من حيث دعم المشروعات التنموية، إلى قيامها بتقديم خدمات متنوعة، ووسائل وأساليب حديثة لنمو ودعم الاقتصاد الوطني؛ لتلبية رغبات العملاء سواءٌ أكانوا أفرادًا أم مؤسسات تجارية وصناعية وخِدْميَّة، إضافةً إلى قيامها بالعديد من الوظائف الأخرى المنوطة بها.

وظيفة المُراجَعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية

أوضح دليلُ حوكمة البنوك اليمينة في اليمن طبيعة وظيفة المُراجَعة الداخلية في البنوك التجارية (التقليدية) اليمنية ومهامها، فأكَّدَ على ضرورة وجود إدارة للمُراجَعة الداخلية، وتكون تابعةً لمجلس الإدارة، وتتمتَّعُ باستقلاليةٍ تامَّة، ولا يتمُّ تكليفُ موظَّفي إدارة المُراجَعة الداخلية بأيِّ أعمالٍ أو مهامَّ تنفيذية، على أن يتِمَّ تعيينُ مدير المُراجَعة الداخلية وكافة موظفي الإدارة من قِبَلِ مجلس الإدارة، بناءَ على توصيةِ لجنة المُراجَعة. وتتمثَّلُ أهمُّ المهامِّ والواجبات في الآتي:

1. التأكُّدُ من مدى الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات المعتمَدة من قبل مجلس الإدارة، وتطبيق القوانين والتعليمات المنظمة للعمل الصادرة من البنك المركزي.
2. التحقُّقُ من تطبيق الأنظمة الداخلية للبنك، والتعليمات واللوائح.
3. تقديمُ المقترحات لتطوير النظم المالية والإدارية والفنية، وتقديم الحلول لمعالجة أوجه القصور.
4. رفعُ تقارير لجنة المُراجَعة الداخلية إلى مجلس الإدارة أو لجنة المُراجَعة.
5. توضيحُ مهامِّ ومسؤوليات وصلاحيات إدارة المُراجَعة الداخلية، وتوثيقها ضمن ميثاق المُراجَعة الداخلية المعتمَد من قِبَلِ مجلس الإدارة.
6. التأكُّدُ من كفاءة كُلٍّ من أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ومدى فعاليتها، ورفع التوصيات والمقترحات التي تهدف إلى تحسين كفاءة النظم الرقابية ونظم إدارة المخاطر.

7. تزويدُ مجلس الإدارة بالتحليلات وعمليات التقييم والتوصيات بخصوص الأنشطة التي تقوم إدارة المُراجَعة الداخلية بتدقيقها؛ وذلك بهدف مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته.
8. حفظُ تقارير وأوراق عمل إدارة المُراجَعة الداخلية بشكل آمنٍ ومُنظَّم، يُمكِّنُ الرجوعَ إليها من قِبَلِ المُراجِع الخارجي ولجنة المُراجَعة ومفتِّشي البنك المركزي.

وقد حدَّدَ دليلُ الحوكمة المسؤوليةَ الأساسيةَ لإدارة المُراجَعة الداخلية، التي يجب أن تقوم على أساس المخاطر، في مُراجَعة الآتي: (البنك المركزي اليمني، 2013، ص 24)

1. كافة إدارات وأقسام وفروع البنك وكافة الأنشطة والمخاطر مُراجَعةَ دوريةَ ومستمرةً خلال العام، بالإضافة إلى مُراجَعة البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك نهاية العام المالي.
2. أن تتمَّ عمليةُ المُراجَعة الداخلية وفق برامج مُراجَعة شاملة ومِهْنيَّة، تتوافق مع معايير وأدلة المُراجَعة الداخلية الدَّوْليَّة مع توفير التقنيات اللازمة، والعمل على تقييم وتطوير هذه البرامج؛ لتتناسب مع تطور العمل بالبنك.

أما في البنوك الإسلامية فقد أكَّدَ دليل حوكمة البنوك اليمنية على إنشاء لجنة للمُراجَعة الشرعية الداخلية، وأوضح الدليلُ مهامَّ ووظائف المُراجَعة الشرعية الداخلية في عدة نقاط هي:

- **المُراجَعة الشرعية الداخلية:**

عَدَّ دليل حوكمة البنوك اليمنية المُراجَعة الشرعية الداخلية جزءًا لا ينفصلُ من نظام الرقابة الداخلية داخل البنك، وفق السياسات والإجراءات التي يتبعها المصرف، وتتمثل وظيفة المُراجَعة الشرعية الداخلية في عِدَّةِ نِقاطٍ، من أهمِّها:

1. فحص كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
2. تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعية، والتأكُّد من مدى الالتزام بهذا النظام.
3. التأكيد بأن إدارة البنك قامت بكافة مسؤولياتها تِجاهَ تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفقا لتقرير هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي.
4. رفع تقارير المُراجَعة الشرعية بعد دراسة ومناقشة الملاحظات والتوصيات مع كافة الإدارات في المُنشأة إلى مجلس الإدارة / لجنة المُراجَعة.
5. يتوجب على المُراجِعين الداخليين الالتزام بالمواثيق المِهْنيَّة وأخلاقيات المحاسب والمُراجِع الخارجي التي تصدر عن هيئة المحاسبة والمُراجَعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- **مسؤوليات مجلس الإدارة تِجاهَ المُراجَعة الشرعية:**

تتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة تِجاهَ المُراجَعة الشرعية في ما يلي: (البنك المركزي اليمني، 2013، ص 35-36)

1. إنشاءُ إدارةٍ مستقلة للمُراجَعة الشرعية الداخلية، أو قسمٍ تابعٍ لإدارة المُراجَعة الداخلية، وذلك بحسب حجم البنك.
2. دعمُ إدارة المُراجَعة الشرعية الداخلية بالكادر المؤهَّل للقيام بأعمال المُراجَعة الشرعية الداخلية.
3. التصديقُ على دليل المُراجَعة الشرعية الداخلية الذي يحتوي على أهداف وصلاحيات ومسؤوليات المُراجَعة الشرعية الداخلية، بما يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، على أن تتمَّ مُراجَعةُ الدليل واعتمادُهُ من قِبَلِ لجنة المُراجَعة.
4. الاستفادةُ من نتائج أعمال المُراجَعة الشرعية الداخلية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.
5. عدمُ وضع حدود لنطاق عمل المُراجِعين الشرعيين الداخلين، أو حصر اطلاعهم على أيِّ مستندات أو وثائق.
6. تزويدُ المُراجِعين الشرعيين الداخليين بالدعم الكامل والمستمر من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

واقع التدقيق الداخلي في اليمن

تأخَّرَ الاهتمام الكافي في الجمهورية اليمنية بوظيفة المُراجَعة الداخلية إلى عام 2004م، إذ كانت النظرة السائدة لوظيفة التدقيق الداخلي نظرةً تقليديةً من خلال الدور الذي تقوم به إدارات الرقابة والتفتيش، حتى بعد صدور القرارات التي تُنظِّمُ وظيفة المُراجَعة الداخلية في وحدات الجهاز الإداري للدولة، مثل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (25) لسنة 1986م، والقرار رقم (21) لسنة 1999م، وتضمن بعض التشريعات والإشارات البسيطة عن المُراجَعة الداخلية، ولكن هذه القرارات لم تتضمَّنْ تحديدًا واضحًا لهيكلة وتنظيم هذه الإدارات وكفاءة العاملين فيها، فضلًا عن عدم تحديدها للجهة المعنية بالإشراف على هذه الوظيفة المنتشرة في مرافق وأجهزة الدولة.

إلا أنَّ التعليمات التي تضمَّنَها منشورُ البنك المركزي اليمن رقم (6) لعام 1997م، يُعَدُّ من أفضل التشريعات من حيثُ التفصيلُ والإلزام؛ وقد يرجع ذلك لخطورة هذا القطاع وأهميته للاقتصاد الوطني، إذ تُلزِمُ التعليمات التي وردت في هذا المنشور البنوكَ بأنشاء وظيفة للمُراجَعة الداخلية في البنوك مستقلةً عن الإدارة التنفيذية، كجزءٍ من نظام الرقابة الداخلية للبنك، ترفعُ

تقاريرَها لمجلس الإدارة، ولا تمارس أيَّ أعمال تنفيذية، على أن تتمَّ موافاةُ البنكِ المركزيِّ بشكلٍ دوريٍّ بنسخة من تلك التقارير.

بموجب التعليمات الصادرة في المنشور رقم (6) يُعَدُّ مدير إدارة المُراجَعة الداخلية من ضمن كبار الموظفين في البنك، وخوَّلَ القانون البنوك صلاحيةَ وضع المعايير التي تنظم وظيفة المُراجَعة الداخلية، ألا أنَّه لم يتمَّ تحديدُ معايير خاصة لتنظيم عملية وظيفة المُراجَعة الداخلية.

بدأ الاهتمامُ العلميُّ الجادُّ بالمُراجَعة الداخلية في الجهاز الإداري للدولة في عام 2004م، فقد بدأت في هذا العام بعض التحركات الرسمية لتفعيل هذه الوظيفة في الوحدات الحكومية، وأولُ هذه التحركات الدراسةُ التي قام بها مكتب مُراجَعة (Price water house Coopers,2004) بالاشتراك مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، واستهدفت تقييمَ وضع المُراجَعة الداخلية في الوحدات الحكومية من الناحيتين القانونيةِ والموضوعيةِ، في ضوء القوانين المؤثرة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (2) لسنة 1986م، والقرار رقم (21) لسنة 1999م، والقوانين الأخرى، مثل: القانون المالي، وتوصلت الدراسة إلى أنَّه، وبالرغم من وجودِ كَيَانٍ تنظيميٍّ لإدارة المُراجَعة الداخلية في وحدات الجهاز الإداري للدولة يتمثَّلُ في إدارة الرقابة والتفتيش، إلا أنَّهُ لم يَتِمَّ تفعيل تلك الإدارات لعدة أسباب، منها: عدم اكتمال هياكلها التنظيمية، وعدم التأهيل المناسب للأفراد القائمين على هذه الإدارات، وعدم وضوح اختصاصات وظيفة المُراجَعة الداخلية وعلاقتها بالإدارات الأخرى. ونتيجةَ لهذه الدراسة؛ فقد صدر مشروع لمعايير المُراجَعة الداخلية اليمنية لا تختلف كثيرًا عن معايير المُراجَعة الداخلية الدَّوْليَّة، ولكن لم يتمَّ تبني هذه المعايير بشكل رسميٍّ حتى وقتنا الحاضر.

وبناءً على ما سَبَقَ صَدَرَ في يناير 2010م القرارُ الجمهوري رقم (5) لسنة 2010م بشأن إعادة إنشاء وتنظيم وظيفة المُراجَعة الداخلية في الوحدات الحكومية والقطاعين العامِّ والمختلط. ولكن هذا القرار لم يُطبَّقْ إلى الآن. (الوشلي، 2015، ص 23)

جودة الارباح في البنوك التجارية

تمثـلَ البنـوك التجاريـة العاملـة فـي الجمهوريـة اليمنيـة، سـواءٌ أكانـت بنوكًـا محليـة أم أجنبيـة، انعكاسًـا حقيقيًّـا للمسـتوى الاقتصـادي للدولـة، ويمثـل النظـام المصـرفي اليمنـي امتـدادًا وتعبيـرا عـن تطـور الاقتصـاد اليمنـي، وتُعَـدُّ عنصـرًا مُهمًّـا فـي الاقتصـاد الـوطني اليمنـي، إذ تُسـهِمُ بشـكل كبيـر فـي تحريـك عجلـة التنميـة، وتسـعى لتحقيـق سياسـة الدولـة التنمويـة مـن حيـث دعـم المشـروعات التنمويـة، إلـى قيامهـا بتقـديم خـدمات متنوعـة، ووسـائل وأسـاليب حديثـة لنمـو ودعـم الاقتصـاد الـوطني؛ لتلبيـة رغبـات العمـلاء سـواءٌ أكـانوا أفـرادًا أم مؤسسـات تجاريـة وصـناعية وخِدْميَّـة، إضـافةً إلـى قيامهـا بالعديـد مـن الوظـائف الأخـرى المنوطـة بـه، ومـن اجـل تحقيـق كـل مـا سـبق ذكـره لا بـد أن تكـون الاربـاح المحاسـبية للبنـوك ذات جـودة عاليـة، حيـث تـوفر الأربـاح المحاسـبية المعلومـات المناسـبة والدقيقـة لتقيـيم الاداء التشـغيلي الحـالي والمسـتقبلي. حيـث تعتبـر مؤشـرً جيـدً الاداء المصـرف فـي المسـتقبل، وتعتبـر جـودة الأربـاح مؤشـرً جيـدً فـي تحديـد قيمـة المصـرف، وتعـرف جـودة الأربـاح المحاسـبية فـي البنـوك التجاريـة بانهـا تلـك الأربـاح الناتجـة مـن الأعمـال التجاريـة للبنـك التـي تعبـر عـن صـدق وواقعيـة الاربـاح الحقيقيـة للمصـرف والتـي يمكـن بهـا تقيـيم الاداء الاقتصـادي الحـالي والمسـتقبلي. وبمعنـى اخـر هـي الاربـاح التـي تتميـز بوجـود نقـدي فعلـي أو متوقـع ، أي ان الاربـاح تكـون ناتجـة مـن النشـاط الرئيسـي للبنـك وتكـون متكـررة ولـيس فيهـا مبالغـات او ارقـام احتماليـة وأيضـا لا تكـون اربـاح رأسـمالية نتيجـة بيـع أصـول ثابتـة أو مـن مصـادر خارجيـة كالتضخم.(حميد وحسن، 2020، ص 214).

تعتبر العمولات والفوائد المقبوضة المصادر الرئيسية لإيرادات البنوك في حين ان المجالات الرئيسية للمصروفات في البنوك تتمثل في العمولات والفوائد المدفوعة، وتوصف ارباح المصرف بانها ذات جودة عالية(High Quality) إذا كانت المبادئ المتبعة في اثبات وقياس عناصر ايرادات المصرف من النوع المتحفظ، وعلى العكس إذا ما تبين ان المبادئ المتبعة في اثبات وقياس عناصر الايرادات والمصاريف من النوع المتساهل توصف ارباح البنك بانها أرباح ذات

جودة منخفضة (Low Quality). ويتم التحقق من جودة الأرباح في البنوك من خلال المجالات الآتية:

أولاً: العمولات والفوائد المقبوضة:

تتوقف جودة الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية في هذا المجال على عاملين هما:

- تحقق الايرادات و توقيت الاعتراف(Timing & Recognition) حيث أشار الباحث انه كلما كان الاعتراف بالإيرادات في توقيتها الصحيح يدل ذلك على جودة الأرباح المحاسبية في البنك.
- فصل الفوائد عن القروض المتعثرة عن الفوائد المتعلقة بالقروض الجيدة، وذلك لأن الفوائد عن القروض المتعثرة لا تتصف بصفة الاستمرارية، حيث انه كلما زادت نسبة الفوائد عن القروض المتعثرة إلى الفوائد الكلية لمحفظة القروض قلت جودة الأرباح والعكس.

ثانياً: العمولات والفوائد المدفوعة

- تتوقف الجودة الارباح المحاسبية في البنوك التجارية في هذا المجال في مدى التزام المصرف بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموما(GAAP) و المعايير المحاسبية المتبعة لا سيما تلك المتعلقة باستخدام أساس الاستحقاق، والتأكد من عدم تأجيل أثبات الفوائد والعمولات المدينة إلى الفترة المالية اللاحقة مع أن واقعة استنفاذها(Expiration) تمت خلال الفترة الجارية.

ثالثاً: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

يرتبط هذا المخصص بالسياسة الائتمانية للمصرف في ضوء عاملين هما:

- قيام الإدارة بتصنيف قروض المحفظة وفق اسس ومعايير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار مخاطر تحققها ليتم فرز القروض الجيدة عن القروض المتعثرة بناءً على هذا التصنيف.

- التأكد من أن الإدارة راعت تكوين المخصص على وفق المخاطر المشار إليها في العامل الاول وكذلك النسب المتعارف عليها في المصارف.(المعيني، 2010، ص 105)

وحتى تكون الأرباح المحاسبية للبنوك التجارية ذات جودة عالية يجب على البنوك التجارية الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي بما فيها دليل حوكمة البنوك حيث ثبت أنَّ الحوكمة تساعد على حماية مصالح كل الاطراف التي تتعامل مع المُنشأَة، وتنظم العلاقات بين الإدارة التنفيذية للبنك وبين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ؛ مما يُسهِمُ في تخفيض المخاطر التي تواجه البنك، ويُسهِمُ في رفع قيمة الأسهم في سوق الاوراق المالية، وتُحسِّنُ من نوعية الكفاءة في البنك، وتحسين جودة الأرباح، إضافة إلى المساعدة في تحسين الكفاءة في استخدام الأصول، والعمل على حمايتها، وتخفيض تكلفة رأس المال، كما أنَّ عناصر الحوكمة تُسهِمُ في تنظيم العمل في البنوك بما يؤدي إلى الحفاظ على الاستمرارية، وتحقيق شفافية المعلومات المالية المنشورة في السوق المالي، ومن ثَمَّ تُوفِّرُ المصداقيةَ التي تُسهِمُ في جذب الاستثمارات.(صَيَّام، 2014، ص 37)

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

يبين هذا الفصل أثرِ فاعلية المُراجَعة الداخلية على جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، حيث تعد أحدَ مجالات البحث الحديثة في الفكر المحاسبي المعاصر؛ لما لذلك من أهمية على المؤسسات الاقتصادية والاقتصاد بشكل عام، وبناءً على ما تمَّ عرضُهُ في الدراسة النظرية من فَرَضِيَّات وأهدافِ الدراسة والمشكلةِ الخاصة بها، يمكن القيام بعد ذلك بالدراسة الميدانية من خلال تحليل البيانات التي تمَّ تجميعُها واختبار الفَرَضِيَّات، وصولًا إلى النتائج والتوصيات التي تخصُّ الدراسة، للاستفادة منها في العمل الإداري والمالي في البنوك التجارية اليمنية؛ لرفع كفاءة الإدارة في البنوك.

ويشمِلُ هذا الفصل مقدمةً وأربعةَ مباحث، يحتوي المبحث الأول على منهجية الدراسة، والمبحث الثاني يحتوي على عرض وتحليل ووصف مُتغيِّرات الدراسة، ويحتوي المبحث الثالث على عرض وتحليل اختبار فَرَضِيَّات الدراسة، ويحتوي المبحث الرابع على النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

منهجية الدراسة

ويحتوي هذا المبحثُ على النقاط الآتية:

1- تمهيد:

تمَّ التطرُّقُ في هذا المبحث إلى المنهجِ الذي تمَّ استخدامُهُ في هذه الدراسة، بالإضافة إلى طرائِقِ جمع البيانات ومصادِرِها، وتوضيحِ مجتمعِ وعيِّنةِ الدراسة، ومُتغيِّراتِ الدراسة، وطرائقِ قياس كلِّ مُتغيِّر من هذه المُتغيِّرات التي تُعَدُّ عنصرًا أساسيًّا لعملية التحليل الإحصائي، وصولًا إلى نتائج التحليل.

2- منهج الدراسة:

يُعَدُّ منهجُ الدراسة المنهجَ الذي يستخدِمُهُ الباحثُ للوصول إلى النتائج الخاصة بالدارسة من غيرِ أيِّ تَحَيُّزٍ من قِبَلِ الباحث، والهَدَفُ من المنهج هو توفيرُ البيانات والنتائج عن المشكلة موضوع البحث؛ لتفسيرها وبيان مدى دلالتها، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى الحقائق الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث؛ لتحقيقِ تصوُّرٍ دقيقٍ للظاهرة موضوع البحث، واعتمد الباحث أيضًا على المنهج التاريخي في استعراض الدراسات السابقة، وقام الباحث بتحليل استمارات البيانات الكمية التي توفِّرُ معلومات عن المُتغيِّرات المستقلة المرتبطة بخصائص جودة المُراجَعة الداخلية، وتحليل البيانات الخاصة بالمُتغيِّر التابع وهو جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وقد تَمَّ في هذه الدراسة اختبارُ فَرَضِيَّات البحث من خلالِ قياسِ خمسٍ من خصائص المُراجَعة الداخلية وهي: خبرة المُراجِع الداخلي، وحجم إدارة المُراجَعة الداخلية، واستقلالية المراجع الداخلي، ووجود دليل للمُراجَعة الداخلية، والمُؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمُراجِعِ الداخلي.

3- طرائق جمع البيانات:

ولتحقيق أهداف الدراسة؛ استخدم الباحث مَصدَرَينِ أساسيِّيَنِ لجمع المعلومات، هما:

المصادر الأولية: وتمَّ اللجوءُ إلى جمع البيانات من خلال الاستبانة التي تمَّ توزيعُها على البنوك التجارية، ومن خلال التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية اليمينة.

المصادر الثانوية: وذلك من خلال المراجع العربية والإنجليزية، من كُتُبٍ ودوريَّاتِ مُحكَّمَةٍ وأبحاثٍ ومقالاتٍ وندواتٍ علمية.

4- مجتمع وعيّنة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية اليمنية، بنوعيها الإسلاميِّ والتقليديِّ، وعددُها (22) بنكًا بموجب إحصائية جمعية البنوك اليمنية بتاريخ 2020/1/1 م، وتبدأ مُدَّة الدراسة من عام 2013م حتى عام 2017م، على أن تضُمَّ عيِّنةُ الدراسة البنوكَ التجارية التي تنطبِقُ عليها الشروطُ الآتية:

- البنوك التي تتوافر تقاريرها المالية للأعوام من 2013م إلى 2017م.
- البنوك الذي تمَّ تعبئة استمارة البيانات الكمية من قِبَلِ إداراتها.

وكان عدد البنوك عيِّنة الدراسة (6) بنوك يمنية: (3 بنوك تقليدية)، و(3) بنوك إسلامية، وكانت العيِّنةُ تمثِّلُ ما نسبته 27% من مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (4-1) يبين بيانات العيّنة

العيّنة التي شملتها الدراسة
البنك الأهلي اليمني
بنك التسليف التعاوني والزراعي
بنك اليمن الدولي
بنك التضامن الإسلامي
بنك سبأ الإسلامي
بنك اليمن والبحرين الشامل
المجموع: 6 بنوك

المصدر: من إعداد الباحث.

5- مُتغيِّرات الدراسة وطرائق قياسها:

تتمثَّلُ مُتغيِّراتُ الدراسة في خصائص جودة المُراجَعة الداخلية، التي تمثل المُتغيِّرات المستقلة للبحث، أما المُتغيِّر التابع فيتمثَّلُ في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وسيتمُّ استعراض كيفية قياس كُلٍّ من المُتغيِّرِ التابعِ والمُتغيِّرِ المستقل.

المُتغيِّرات المستقلة للدراسة:

1. المُؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي: وتمَّ قياسُها من خلال عدد المُراجِعين الحاصلين على مُؤهِّلات علمية (بكالوريوس أو أعلى أو أقل)، أو مؤهِّل مِهْنيٍّ لكل سنة من سنوات الدراسة، بعد الإجابة عنها من قِبَلِ إدارة البنوك في استمارة البيانات الكمية.
2. خبرة المراجع الداخلي: وتمَّ قياسُها بعدَدِ سنوات الخبرة للمُراجِعين الداخليين بإدارات المُراجَعة الداخلية بالبنوك التجارية بعد الإجابة عنها من قِبَلِ إدارة البنوك لكلِّ سنةٍ في استمارة البيانات الكمية.
3. حجم إدارة المُراجَعة الداخلية: وتمَّ قياسُهُ بعَدَدِ أعضاء فريق المُراجَعة الداخلية بعد الإجابة عنه من قِبَلِ إدارة البنوك لكلِّ سنةٍ في استمارة البيانات الكمية.
4. استقلالية المراجع الداخلي: وتمَّ قياسُهُ من خلال الإجابة عن سؤالٍ بـ(نعم) أو (لا)، من حيثُ تبعيةُ إدارة المُراجَعة الداخلية بالبنك من الناحية الفنية للجنة المراجعة والإدارية لمجلس الإدارة، في استمارة البيانات الكمية، وتُعطى القيمة 1 لـ(نعم)، وصفر للإجابة بـ(لا).
5. وجود دليل للمُراجَعة الداخلية: وتمَّ قياسُهُ من خلال الإجابة عن سؤالٍ بـ(نعم) أو (لا)، وهو (هل يتوافَرُ دليلُ لإدارة المُراجَعة الداخلية بالبنك؟) من قِبَلِ إدارة البنوك لكلِّ سنةٍ في استمارة البيانات الكمية، وتُعطى القيمة 1 لـ(نعم)، وصفر للإجابة بـ(لا).

المُتغيِّر التابع:

لقياس المُتغيِّر التابع (جودة الأرباح المُحاسَبيَّة)؛ تمَّ استخدام مقياس الاقتراب من النقد، بحيثُ كلما اقتربت الأرباح المُحاسَبيَّة من النقد ارتفعت جودتُها، والعكسُ صحيح، وقد تَمَّ استخدامُهُ في بعض الدراسات، مثل: دراسة (نور والعواودة، 2017)، وتَمَّ استخدامُ هذا المقياس أيضًا من قِبَلِ (التميمي، 2018)، وقد اعتمدت هذه الدراسة على ذلك المقياس. ويتمُّ احتسابُ جودة الأرباح المُحاسَبيَّة باستخدام مقياس الاقتراب من النقد من خلال الخطوات الآتية:

أ- تحديدُ صافي التدفقات النقدية التشغيلية.

ب- تحديدُ صافي الربح المحاسبي.

جـ- تحديدُ إجمالي الموجودات.

د- معادلةُ مقياس الاقتراب من النقد لقياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة الآتية:

$$EQ = \frac{OCF\,/_{TA}}{NI\,/_{TA}}$$

حيث إن:

EQ = جودة الارباح

OCF = صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية.

NI = صافي الربح المحاسبي.

TA = إجمالي الموجودات.

فكلما اقتربت النسبةُ من الواحدِ الصحيحِ كانت جودةُ الأرباح أعلى، والعكسُ صحيح.

- **<u>اختبار توزيع البيانات توزيعًا طبيعيًّا:</u>**

قام الباحث بتحويل البيانات الوصفية إلى بيانات كمية، ومن ثَمَّ تَمَّ إجراءُ اختبار شكل توزيع البيانات فيما إذا كانت تتوزَّعُ التوزيع الطبيعي من خلال استخدام اختبار Kolmogorov–Smirnov Z، وكانت النتائج موضَّحةً في الجدول رقم (4–2) الآتي:

جدول رقم (4–2) التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة

المُتغيِّر	Kolmogorov-Smirnov Z	مستوى الدلالة
المؤهل	.909	.380
الخبرة	.873	.431
دليل إدارة المُراجَعة الداخلية	.715	.687
استقلالية المراجع الداخلي	1.411	.081
حجم إدارة المُراجَعة الداخلية	1.342	.090
جودة الأرباح المُحاسَبيَّة	1.306	.096

المصدر: من إعداد الباحث.

تشير النتائج في الجدول رقم (4–2) إلى أنَّ جميع قِيَمِ مستوى دلالة اختبار Kolmogorov–Smirnov Z تراوحت بين (**.081**- **.687**)، وتلك القيم تزيد عن مستوى الثقة (0.05)، وهذا يشير إلى أنَّ جميع بيانات المُتغيِّرات الداخلة بالدراسة تتوزَّعُ توزيعًا طبيعيًّا، ومن ثَمَّ أمكن لنا استخدامُ الأساليب الإحصائية المناسبة.

- **<u>الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:</u>**

بغرض تحقيق أهداف الدراسةِ، والإجابة عن تساؤلاتها؛ تمَّ استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) المتعارَف عليها؛ نظرًا لملائمتها لمثل هذه الدراسة، وفيما يأتي أهمُّ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارُ والنِّسَبُ المَئَويَّةُ لتحليل بيانات مُتغيِّرات الدراسة.
2. اختبارُ كولمنجروف سبيرنوف Z Kolmogorov-Smirnov لاختبار شكل توزيع البيانات.
3. تحليلُ الانحدار المتعدد لاختبار فَرَضِيَّات الدراسة وقياس الأثر.

المبحث الثاني

عرض وتحليل ووصف مُتغيِّرات الدراسة

عرض وتحليل ووصف المُتغيِّرات المستقلة

1. عدد المُراجِعين بحسب المستوى العلمي:

يوضح الجدول رقم (4-3) التوزيع التكراري لعدد المُراجِعين في إدارة المُراجَعة الداخلية حسب مستوياتهم العلمية والمِهْنيَّة.

جدول رقم (4-3) التوزيع التكراري لعدد المُراجِعين الداخليين حسب مستوياتهم العلمية

المؤهل	العدد	النسبة
أقل من البكالوريوس	9	% 6.5
بكالوريوس	104	%74.2
أعلى من البكالوريوس	16	%11.5
المؤهل المهني	11	%7. 8
المجموع	140	%100.00

المصدر: من إعداد الباحث.

تشير نتائج الجدول رقم (4-3) إلى أنَّ ما نسبتُهُ (6.5%) من المُراجِعين ظهرت مُؤهِّلاتُهُم أقلَّ من البكالوريوس، وأنَّ ما نسبتُهُ (**74. 2%**) من المُراجِعين يحملون المؤهِّل الجامعي بكالوريوس، وأنَّ ما نسبتُهُ (**11.50%**) يحملون مُؤهِّلاتٍ جامعيةً أعلى من البكالوريوس، وأنَّ ما نسبتُهُ (7.8%) لديهم شَهَاداتٌ مِهْنيَّة.

يتضحُ أنَّ معظمَ الموظفين في إدارات المُراجَعة الداخلية في البنوك محل الدراسة يحملون مُؤهِّلاتٍ جامعيةً فأعلى، إذ بلغت نسبتُهُم (93.5%).

2-نسبة المُراجِعين الجامعيين في الإدارة:

يوضح الجدول الآتي رقم (4-4) التوزيعَ التكراريَّ للمُراجِعين الجامعيِّين في إدارة المُراجَعة في البنوك التي شملتها العيِّنة.

جدول رقم (4-4) التوزيع التكراري لأفراد عيّنة الدراسة وفقا لعدد المُراجِعين الجامعيين

اسم البنك	عدد المُراجِعين	المُراجِعين الجامعيين	النسبة
البنك الأهلي اليمني	28	25	%89.29
بنك التسليف التعاوني والزراعي	31	28	%90.32
بنك اليمن الدولي	31	29	%93.55
بنك التضامن الإسلامي	28	27	%96.43
بنك سبأ الإسلامي	6	4	%66.67
بنك اليمن والبحرين الشامل	16	15	%93.75
المجموع	140	128	91.43%

المصدر: من أعداد الباحث.

تشير نتائج الجدول رقم (4-4) إلى أنَّ نِسَبَ المُراجِعين المؤهَّلين علميًّا ومِهْنيًّا لدى إدارة المُراجَعة الداخلية في البنوك قد تراوحت نِسَبُهُم بين (89.29% - 93.75%)، وهذا يشير إلى اهتمام البنوك التجارية اليمنية بتعيين موظَّفين يحملون مُؤهِّلاتٍ جامعية، ولديهم شهادات مِهْنيَّة في إدارات المُراجَعة الداخلية بالبنوك.

3-الخبرة:

يوضِّحُ الجدول الآتي رقم (4-5) التوزيع التكراري لعدد المُراجِعين في إدارة المُراجَعة الداخلية بحسب مستوى الخبرة.

جدول رقم (4-5) التوزيع التكراري لعدد المُراجِعين في إدارة المُراجَعة الداخلية حسب مستوى الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5	64	45.71%
10-5	36	25.71%
15-11	26	18.57%
أعلى	14	10.00%
المجموع	140	100.00%

المصدر: من إعداد الباحث.

تشير نتائج الجدول رقم (4-5) إلى أنَّ نسبة عدد المُراجِعين الداخليين الذين كانت سنوات الخبرة لديهم أقلَّ من (5) سنوات هي (45.71%)، وأنَّ نسبة عدد المُراجِعين الداخليين الذين سنوات الخبرة لديهم أكثر من (5) سنوات هي (25.71%)، وأنَّ نسبة عدد المُراجِعين الداخليين الذين سنوات خبرتهم أكثر من (10) سنوات هي (18.57%)، في حين كانت نسبة عدد المُراجِعين الداخليين الذين سنوات خبرتهم أكثر من (15) سنة هي (10.00%).

4-مستوى حجم إدارة المُراجَعة الداخلية للبنوك محل الدراسة

يوضح الجدول الآتي رقم (4-6) التوزيع التكراري لمستوى حجم إدارة المُراجَعة الداخلية للبنوك محل الدراسة.

جدول رقم (4-6) التوزيع التكراري لمستوى حجم إدارة المُراجَعة الداخلية للبنوك محل الدراسة

اسم البنك	عدد المُراجِعين
البنك الأهلي اليمني	28
بنك التسليف التعاوني والزراعي	31
بنك اليمن الدولي	31
بنك التضامن الإسلامي	28
بنك سبأ الإسلامي	6
بنك اليمن والبحرين الشامل	16
المجموع	140

المصدر: من إعداد الباحث.

تشير نتائج الجدول رقم (4-6) إلى أنَّ أعلى حجم لإدارة المُراجَعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية عيِّنة البحث يتمثل في بنك اليمن الدولي وبنكُ التسليف التعاوني الزراعي ، يليه كلٌّ من البنك الأهلي اليمني وبنك التضامن الإسلامي، ويأتي في المرتبة الرابعة بنكُ التسليف التعاوني الزراعي، وفي المرتبة الخامسة يأتي بنك اليمن والبحرين الشامل، وأخيرًا يأتي بنك سبأ الإسلامي.

5. مدى استقلالية المُراجِع الداخلي:

يعرض الجدول الآتي رقم (4-7) التوزيع التكراري للإجابات عن السؤال المتعلِّق بمدى استقلالية المُراجِع الداخلي في إدارة المُراجَعة الداخلية في البنوك اليمنية.

جدول رقم (4-7) التوزيع التكراري لأفراد عيّنة الدراسة وفقا لاستقلالية المُراجِعين الداخليين

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	5	%84.0
لا	1	%16.0
المجموع	6	%100.0

المصدر: من إعداد الباحث.

نَّ ما نسبتُهُ (84%) من البنوك تؤكِّدُ على توافر استقلالية المراجع الداخلي في إدارة المُراجَعة الداخلية لدى البنوك محل الدراسة، ويُقصَدُ بالاستقلالية تبعية إدارة المُراجَعة الداخلية إداريًّا لمجلس إدارة البنك، وفنيًّا للجنة المُراجَعة بالبنك، فتبيَّعتُها فنيًّا للجنة المُراجَعة وإداريًّا لمجلس إدارة البنك يجعلُها بعيدةً عن ضغوط الإدارة التنفيذية، ويُمكِّنُها من اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثَمَّ تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة للبنوك التجارية، كما أنَّ معهد المُراجِعين الداخليين يؤكِّدُ على استقلالية وظيفة المُراجَعة الداخلية في المُنشأة، إذ أشار في التقرير إلى أنَّ التدقيق الداخلي نشاطٌ موضوعيٌّ مُستقِلّ، وأكَّدَ على ضرورة استقلالية المُراجِع الداخلي، وأن يتَّسِمَ عَمَلُ المُراجِعِ الداخلي بالموضوعية. (IIA, 1999)

6. مدى توافر دليل المُراجَعة الداخلية:

يعرِضُ الجدول الآتي رقم (4-8) التوزيع التكراري للإجابات عن السؤال المتعلِّق بمدى توافُر دليل المُراجَعة الداخلية في البنوك اليمنية.

جدول رقم (4-8) التوزيع التكراري للإجابات عن السؤال المتعلِّقِ بمدى توافر دليل المُراجَعة الداخلية في البنوك اليمنية

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	6	%100.0
لا	-	-
المجموع	6	100.0

المصدر: من إعداد الباحث.

تشير نتائج الجدول رقم (4-8) إلى أنَّ جميع البنوك تؤكِّد على توافُرِ دليل المُراجَعة الداخلية فيها، ويعود ذلك إلى اهتمام البنوك التجارية اليمنية بوظيفة المُراجَعة الداخلية، إذ قامت البنوك التجارية اليمنية بوضع دليل لإدارة المُراجَعة الداخلية، يوضح المهام والمسؤوليات والصلاحيات المخولة لفريق المُراجَعة الداخلية، ويوضح الإجراءات والسياسات التي تنظم عمل

فريق المُراجَعة الداخلية بالبنك، ويُسهِمُ توافُرُ دليل لإدارة المُراجَعة الداخلية في تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة بالبنوك.

عرض وتحليل ووصف المُتغيِّرات الضابطة

1. **المُتغيِّر الضابط الأول: حجم البنك**

يوضح الجدول الآتي رقم (4-9) حجم البنوك التجارية اليمنية:

جدول رقم (4-9) حجم البنوك التجارية اليمنية

اسم البنك	حجم البنك (الف ريال يمني)
البنك الأهلي اليمني	185.436.309
بنك التسليف التعاوني والزراعي	423.761.019
بنك اليمن الدولي	456.104.185
بنك التضامن الإسلامي	506.672.146
بنك سبأ الإسلامي	191.456.870
بنك اليمن والبحرين الشامل	54.332.518.6

المصدر: من إعداد الباحث.

تشير نتائج الجدول رقم (4-9) إلى أنَّ بنك التضامن الإسلامي يُعَدُّ أكبر البنوك عيِّنة البحث حجمًا، إذ كان متوسط إجمالي الأصول للبنك خلال مُدَّة البحث (506.672.146,000)ر.ي، ويأتي بنك اليمن الدولي في المرتبة الثانية، إذ كان متوسط إجمالي الأصول للبنك خلال مُدَّة البحث (456.104.185,000)ر.ي، ويأتي بنك التسليف التعاوني الزراعي في المرتبة الثالثة، إذ كان متوسط إجمالي الأصول للبنك خلال مُدَّة البحث (423.761.019,000)ر.ي، ويأتي بنك سبأ الإسلامي في المرتبة الرابعة، إذ كان متوسط إجمالي الأصول للبنك خلال مُدَّة البحث (191.456.870,000)ر.ي، ويأتي في المرتبة الخامسة البنك الأهلي اليمني، إذ كان متوسط إجمالي الأصول للبنك خلال مُدَّة البحث(185.436.309,000)ر.ي، ويأتي في المرتبة السادسة بنك اليمن والبحرين الشامل، إذ كان متوسط إجمالي الأصول للبنك خلال مُدَّة البحث (54.332.518.6,000)ر.ي.

2. المُتغيِّر الضابط الثاني: تصنيف مكتب المُراجَعة

يوضح الجدول الآتي رقم (4-10) تصنيف مكتب المُراجَعة الذي تمَّ من قِبَلِهِ مُراجَعة البنوك التجارية اليمنية عيِّنة البحث.

جدول رقم (4-10) يوضح تصنيف مكتب المُراجَعة الخارجي

اسم البنك	مكتب المُراجَعة الخارجي
البنك الأهلي اليمني	%60.0
بنك التسليف التعاوني والزراعي	%80.0
بنك اليمن الدولي	%40.0
بنك التضامن الإسلامي	%100.0
بنك سبأ الإسلامي	%100.0
بنك اليمن والبحرين الشامل	%60.0

المصدر: من إعداد الباحث.

تشير نتائج الجدول رقم (4-10) إلى أنَّ بنك سبأ الإسلامي وبنك التضامن الإسلامي قد تمَّت مُراجَعة حساباتِهما من قِبَلِ مكتب مُراجَعة خارجي من الـ(Big 4) للخمسِ السنوات التي تمَّت فيها هذه الدراسة، ومن ثَـمَّ كانت نسبة المُراجَعة من قبل مكاتب الـ(Big 4) (100%)، أي إنَّه خلال المُدَّة من عام 2013 إلى عام 2017م تمَّت مُراجَعة حساباتِهما من قِبَلِ مكاتب الـ(Big 4)، أمَّا بنك التسليف التعاوني الزراعي فقد كانت نسبةُ مُراجَعة الحسابات للسنوات الـ(5) مُدَّة البحث من قِبَلِ مكتب من الـ(Big 4) بنسبة (80%)، أي تمَّت مُراجَعة حساباتِهِ (4) سنوات من قِبَلِ مكاتب الـ(Big 4)، وسنة واحدة من قِبَلِ مكتبٍ ليس من الـ(Big 4)، ثم يأتي البنك الأهلي اليمني وبنك البحرين اليمن الشامل بنسبة (60%)، أي إنَّهُ قد تمَّت مُراجَعة حساباتِهما من قِبَلِ مكتبٍ من مكاتب الـ(Big 4) ثلاثَ سنواتٍ خلال مُدَّة البحث، وسنتين من قِبَلِ مكاتبَ ليست من الـ(Big 4)، وفي الأخير يأتي بنك اليمن الدولي بنسبة (40%)، أي إنَّهُ خلال الخمس السنوات التي تمَّت فيها الدراسة كانت مُراجَعة الحسابات من قِبَلِ مكتبٍ من الـ(Big4) لمدَّةِ سنتين، والسنوات الثلاث الأخرى من قِبَلِ مكاتبَ ليست من الـ(Big 4).

3. المُتغيِّر الضابط الثالث: حجم مجلس الإدارة

يوضح الجدول الآتي رقم (4-11) حجم مجلس الإدارة للبنوك التجارية اليمنية عيِّنة الدراسة.

جدول رقم (4-11) يوضح حجم مجلس الإدارة للبنوك التجارية اليمنية

اسم البنك	أعضاء مجلس الإدارة
البنك الأهلي اليمني	11
بنك التسليف التعاوني والزراعي	9
بنك اليمن الدولى	8
بنك التضامن الإسلامي	9
بنك سبأ الإسلامي	8
بنك اليمن والبحرين الشامل	6

المصدر: من إعداد الباحث.

تشير نتائج الجدول رقم (4-11) إلى أنَّ البنك الأهلي يُعَدُّ أكبرَ البنوك التجارية اليمنية من حيثُ حجمُ مجلسِ الإدارة، الذي يُعبَّرُ عنه بعدَدِ أعضاء المجلس، يليه كلٌّ من بنك التسليف التعاوني الزراعي وبنك التضامن الإسلامي، ثمَّ يأتي بعد ذلك بنكُ اليمن الدولي وبنكُ سبأ الإسلامي، وأخيرًا بنكُ اليمن والبحرين الشامل.

4. المُتغيِّر الضابط الرابع: اجتماعات لجنة المُراجَعة

يوضح الجدول الآتي رقم (4-12) نشاطاتِ اجتماعات لجنة المُراجَعة في البنوك التجارية اليمنية

جدول رقم (4-12) متوسط عدد اجتماعات لجنة المُراجَعة للسنوات الـ(5) مُدّة البحث

اسم البنك	متوسط عدد اجتماعات لجنة المُراجَعة
البنك الأهلي اليمني	6
بنك التسليف التعاوني والزراعي	6
بنك اليمن الدولي	6
بنك التضامن الإسلامي	3
بنك سبأ الإسلامي	3
بنك اليمن والبحرين الشامل	1

المصدر: من إعداد الباحث.

تشير نتائج الجدول رقم (4-12) إلى أنَّ أعلى عددٍ لاجتماعات لجنة المُراجَعة في البنوك التجارية عيِّنة البحث كانت في كلٍّ من البنك الأهلي وبنك التسليف التعاوني الزراعي وبنك اليمن الدولي، يليها بنكُ التضامن الإسلامي وبنكُ سبأ الإسلامي، وفي الأخير بنكُ اليمن والبحرين الشامل.

المبحث الثالث

عرض وتحليل اختبار فَرَضِيَّات الدراسة

للتعرُّف إلى "أثر فاعلية المُراجَعة الداخلية على جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية"؛ فقد تمَّ إجراء عملية اختبار فَرَضِيَّات الدراسة للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقُّق من فَرَضِيَّاتها، من خلال استخدام المقاييس والاختبارات الإحصائية، ممثَّلًا باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة، وقياس الأثر بين المُتغيِّرات المستقلة والضابطة على المُتغيِّر التابع، الهادفة إلى اختبار صحة أو عدم صحة الفَرَضيَّة، واستخدام معامل التحييد R Square؛ وذلك بهدف إظهار نسبة التغيرات التي أثَّرَ فيها المُتغيِّر المستقل على المُتغيِّر التابع، وعليهِ، ستكون قاعدة القرار وفقًا لما يأتي:

1. قبول الفَرَضيَّة إذا كان مستوى دلالة الاختبار (القيمة الاحتمالية) (α>0.05)، ورفض الفَرَضيَّة الصِّفْريَّة.
2. رفض الفَرَضيَّة إذا كان مستوى دلالة الاختبار (القيمة الاحتمالية) ($\alpha\leq$0.05)، وقبول الفَرَضيَّة الصِّفْريَّة.

وفيما يأتي عرضُ فَرَضِيَّات الدراسةِ وتحليلُها واختبارُها:

- **تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفَرَضِيَّات المتعلقة بتأثير المُتغيِّرات المستقلة والضابطة مشتملة على المُتغيِّر التابع:**

تمَّ استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس واختبار فَرَضِيَّات الدراسة، إذ تُمثِّلُ كلٌّ من: (المؤهِّل العلمي، والخبرة، ودليل المُراجَعة، والاستقلالية، وحجم إدارة المُراجَعة الداخلية) كمُتغيِّرات مستقلة، و(حجم البنك، ومكتب المُراجَعة الخارجي، وحجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المُراجَعة) كمُتغيِّرات ضابطة، و(جودة الأرباح المُحاسَبيَّة) كمُتغيِّر تابع. والنتائِجُ موضَّحةٌ في الجدول الآتي رقم (4-13). ولضمان دقة النتائج؛ ينبغي أن تتحقَّقَ الشروطُ الآتيةُ في استخدام هذا الأسلوب، وهي:

1- عدم التداخلات الخطية بين المُتغيِّرات المستقلة.

2- عدم تضخم التباين.

3- المُتغيِّر العشوائي يتوزع توزيعًا طبيعيًّا.

والملاحق رقم (6، 7، 8) تُحقِّقُ شروطَ استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وعليهِ، تمَّ إجراءُ استخدام تحليل الانحدار المتعدِّد.

يعرِضُ الجدول الآتي رقم (4-18) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر المُتغيِّرات المستقلة: (المؤهِّل العلمي، والخبرة، ودليل المُراجَعة، واستقلالية المُراجِع الداخلي، وحجم إدارة المُراجَعة) على المُتغيِّر التابع.

الجدول رقم (4-13) يبين نتائج الانحدار الخطي المتعدد multiple linear regression لاختبار الفَرَضِيَّات

المُتغيِّرات المستقلة	معامل الارتباط ρ	معامل التحديد R Squared	معامل ميل خط الانحدار B	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	التفسير	النتيجة
المؤهِّل العلمي	.900	.809	219.504	2.916	.009	دالة إحصائيًا بدرجة عالية	قبول الفَرَضيَّة
الخبرة			58.731	.934	.362	غير دالة إحصائيًا	رفض الفَرَضيَّة
دليل المُراجَعة			30.550	1.041	.311	غير دالة إحصائيًا	رفض الفَرَضيَّة
الاستقلالية			33.675	3.090	.006	دالة إحصائيًا بدرجة عالية	قبول الفَرَضيَّة
حجم إدارة المُراجَعة الداخلية			5.233	.593	.560	غير دالة إحصائيًا	رفض الفَرَضيَّة
حجم مكتب المُراجَعة			-2.462-	-.429-	.672	غير دالة إحصائيًا	رفض الفَرَضيَّة
حجم البنك			-5.576-	-.919-	.370	غير دالة إحصائيًا	رفض الفَرَضيَّة
حجم مجلس الإدارة			-1.884-	-.789-	.440	غير دالة إحصائيًا	رفض الفَرَضيَّة
اجتماعات لجنة المُراجَعة			16.407-	-.947-	.355	غير دالة إحصائيًا	رفض الفَرَضيَّة

- **ذات دلالة إحصائية ($0.05>\alpha$)**
- **علاقة الارتباط قوية عندما $\rho \geq 0.38$ ،علاقة الارتباط ليست قوية عندما $0.38>\rho$**

المصدر: من إعداد الباحث.

بلغت قيمة معامل الارتباط للمُتغيِّرات المستقلة والضابطة (**.900**)، أي (90%)، وهذه القيمة موجبةٌ؛ لأنها تزيد عن الدرجة (0.38)، مما يُشيرُ إلى وجودِ علاقة موجبة (طرديَّة) وقوية بين المُتغيِّرات المستقلة والضابطة، وبين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك اليمنية، وبلغت قيمة

معامل التحديد **R Squared (.809)**، وهذا يعني أنَّ المُتغيِّرات المستقلة والضابطة قد أسهمت في إحداث التغيرات على جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، بنسبة مساهمةٍ بلغت (81%) تقريبًا.

- **اختبار الفَرَضيَّة الأولى: توجد علاقة طرديَّة بين المُؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.**

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أقلَّ من مستوى الثقة (0.05)، إذ كان (0.009)، وهذا يدُلُّ على أنَّ المؤهّل العلميَّ والمِهْنيَّ للمُراجِعِ الداخليِّ له تأثير إيجابي في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية وبدرجةٍ عالية، أي إنَّه كلما كان المُراجِع الداخلي لديه مُؤهِّلات علمية أعلى كان التأثير بالتحسين في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة أعلى، وكذلك بالنسبة للتأهيل المهني، فكلما كان المُراجِع الداخلي يمتلك شهاداتٍ مِهْنيَّةً أدى ذلك إلى تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهذا ما أكَّدته دراسة (مليجي، 2012)، فقد أوضحت الدراسة أنَّ المؤهِّلَ العلميَّ والمِهْنيَّ يُسهِمُ في الحَدِّ من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها، وأوضح (مبارك، 2008) أنَّ التأهيل العلمي والمهني للمراجع الداخلي يُعَدُّ شرطًا أساسيًّا لخلقِ مُراجِعٍ مُؤهَّلٍ يتميَّزُ بالمقدرة المِهْنيَّة على اكتشاف المخالفات، وأشار إلى أنَّه يجب ألَّا يقلَّ المؤهِّلُ العلميُّ للمُراجِعِ الداخليِّ عن شهادة البكالوريوس في مجال التخصُّص، فقد أوضح أنَّ المقدرة المِهْنيَّة للحاصلين على درجة البكالوريوس تكون أعلى من الحاصلين على مُؤهِّلاتٍ علمية أقلَّ من درجة البكالوريوس، وتكون الخلفية العلمية والاستعداد لتلقي التدريب والخبرة أقل بكثير عند الحاصلين على شهادات أقل من البكالوريوس، وكذلك بالنسبة للمُراجِعين الداخلين الحاصلين على شهادات مِهْنيَّة تكون المقدرة المِهْنيَّة على تنفيذ مهام المُراجَعة الداخلية لديهم أعلى، مقارنةً بغير الحاصلين على شهادات مِهْنيَّة، وأنَّ المُراجِع الداخلي الحاصل على شهادات مِهْنيَّة يكون قادرًا على اكتشاف الممارسات التي قد تلجأُ إليها إدارة الأرباح للتلاعُبِ برقمِ صافي الربح المُحاسَبي، وبالتالي تم قبول الفرضية التي تنص على(توجد علاقة طرديَّة بين المُؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة).

- **اختبار الفَرَضيَّة الثانية: توجد علاقة طرديَّة بين خبرة المُراجِع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.**

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر المستقل الثاني أنَّ خبرة المُراجِع الداخلي أكبر من مستوى الثقة (0.05)، حيث كانت (0.362)، وهذا يدُلُّ على أنَّ خبرة المُراجِع الداخلي لا تؤثِّر في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهو ما يتعارض مع ما بيَّنته دراسة (مليجي، 2012)، فقد بينت الدراسة أنَّ مُحدِّداتِ جودة وانشطة المُراجَعة الداخلية، ومنها خبرة المراجع الداخلي، تُسهِمُ في الحَدِّ من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثَمَّ تحسُّن جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية. وتُعَدُّ خبرة المُراجِع الداخلي من العوامل المُهِمَّة التي تزيد من قدرة المُراجِع الداخلي على اكتشاف الممارسات الخاطئة أو التلاعُب الذي قد تلجأ إليه الإدارة، لذلك تُعَدُّ الخبرة من الأمور المُهِمَّة لضمان فاعلية عمل المُراجِع الداخلي، ومن ثَمَّ ضمان قسم أو إدارة المُراجَعة الداخلية ككل.

وربما يرجع السبب في عدم تأثير لخبرة المُراجِع الداخلي في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة إلى ارتباط المُتغيِّرات بعضها ببعض في تحليل الانحدار المتعدد، وقد يكون الاختلاف في النتيجة يعود إلى اختلاف العيِّنة، أو اختلاف النموذج المستخدم لقياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وبالتالي تم رفض الفرضية التي تنص على(توجد علاقة طرديَّة بين خبرة المُراجِع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة).

- **اختبار الفَرَضيَّة الثالثة: توجد علاقة طرديَّة بين استقلالية المُراجِع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.**

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار أقلَّ من مستوى الثقة (0.05)، حيث كان (0.006)، وهذا يدُلُّ على أنَّ استقلالية المُراجَعة الداخلية لها تأثير إيجابي في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية وبدرجة عالية، أي إنَّهُ كلما كانت إدارة المُراجَعة الداخلية في البنك تتبع لأعلى مستوى إداري ويتمثل في مجلس الإدارة كان لها تأثيرٌ إيجابيٌّ في تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وهذا يتفِقُ مع ما توصَّلت إليه دراسة (مليجي، 2012)، إذ أشارت النتائج إلى أنَّ توافر الاستقلال الإداري والفني يحُدُّ من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وأوضح (مبارك، 2008) أنَّ استقلالية إدارة المُراجَعة الداخلية تُعَدُّ من أهم المُتغيِّرات المؤثرة في جودة فاعلية المُراجَعة الداخلية، فيجب أن تكون إدارة المُراجَعة الداخلية تابعةً لأعلى

مستوى إداري داخل المُنشأة؛ حتى تقومَ بأعمال الفحصِ والتقويم للإدارات والأقسام الأخرى، من غيرِ صعوباتٍ أو عوائقَ أو خوف، وبالتالي تم قبول الفرضية التي تنص على(توجد علاقة طرديَّة بين استقلالية المُراجِع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة).

- **اختبار الفَرَضيَّة الرابعة: توجد علاقة طرديَّة بين وجود دليل المُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.**

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبرَ من مستوى الثقة (0.05)، حيث كان (**0.311**)، وهذا يدُلُّ على أنَّ وجود دليل للمُراجَعة الداخلية لا يؤثر في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهو ما يتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (مليجي، 2012)، إذ بيَّنت الدراسةُ أنَّ وجود دليل لإدارة المُراجَعة الداخلية في البنوك التجارية له أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ في تحسين جودة الأرباح المحاسبة، ويُعَدُّ دليل المُراجَعة الداخلية مرجعًا أساسيًّا للمُراجِعين الداخليين في كلِّ الأعمال التي يقومون بها، وإنَّ وجود دليل للمُراجَعة الداخلية بالمُنشأة يُعَدُّ دليلًا على أنَّ المُراجَعة الداخلية يتِمُّ تنفيذ الأعمال المنوطة بها، وفق أُسُسِ معهد المُراجِعين الداخليين.

ويرى الباحث أنَّ عدم تأثير دليل المُراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في الدراسة الحالية؛ يرجع إلى أنَّه ربما لا يتِمُّ تطبيقُ الدليل بالشكل المطلوب، أو أنَّ الدليل شكليٌّ يحتاجُ إلى تفسيرٍ أوضحَ، وتحديدٍ للصلاحيات والمسؤوليات، وعليهِ يتِمُّ رفضُ الفرضية التي تنصُّ على الآتي: (توجد علاقة طرديَّة بين وجود دليل المُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة).

- **اختبار الفَرَضيَّة الخامسة: توجد علاقة طرديَّة بين حجم إدارة المُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.**

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبرَ من مستوى الثقة (0.05)، حيث كان (**0.560**)، وهذا يدُلُّ على أنَّ حجم إدارة المُراجَعة الداخلية لا يؤثر في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهو ما يتوافق مع ما تمَّ التوصل إليه في دراسة (مليجي، 2012)، إذ بيَّنت الدراسة أنَّه لا يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ، ولا يتوافرُ دليلٌ حاسمٌ يدُلُّ على أنَّ حجم إدارة المُراجَعة الداخلية يؤثر في الحَدِّ من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثَمَّ تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وعليهِ يتِمُّ رفضُ الفرضية التي تنص على لآتي: (توجد علاقة طرديَّة بين حجم إدارة المُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة).

المُتغيِّرات الضابطة:

- المُتغيِّر الضابط الأول: تصنيف مكتب المُراجَعة الخارجي.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبر من مستوى الثقة (0.05)، حيث كان (**0.672**)، أي إنَّه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب المُراجَعة الخارجي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهو ما يتَّفِقُ مع دراسة (حمدان وأبو عجيلة، 2010)، إذ توصَّلت الدراسة إلى عدم تأثير مكتب المُراجِع الخارجي في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين مستوى جودة الأرباح، في حين أشارت دراسة (حمدان، 2012) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم مكتب المُراجَعة الخارجي وجودة الأرباح، فالمنشآت الذي تُدقَّقُ حساباتُها من قِبَلِ مكتبٍ خارجيٍّ كبيرٍ تكون أقدرَ على فهم نشاطِها، وضبطِ عملياتِها، ومن ثَمَّ ارتفاع جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

- المُتغيِّر الضابط الثاني: حجم البنك.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبر من مستوى الثقة (0.05)، حيث كان (0.370)، أي إنَّه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وهذا يتفق مع دراسة (حمدان وأبو عجيلة، 2012)، فقد توصَّلت الدراسة إلى عدم تأثير حجم الشركة في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، في حين بيَّنت دراسة (حمدان، 2012) أنَّ الشركات والمؤسسات كبيرة الحجم تتميَّزُ بجودة أرباح أعلى، وأوضحت أنَّ ذلك قد يعود إلى التزام المؤسسات كبيرة الحجم بتطبيق المعايير المُحاسَبيَّة؛ لتجنب التكلفة السياسية ورقابة الجهات الحكومية، ومقابلة توقعات المُحلِّلين الماليين.

- المُتغيِّر الضابط الثالث: حجم مجلس الإدارة.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبرَ من مستوى الثقة (0.05)، حيث كان (**0.440**)، وهذا يدُلُّ على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (WANG,2007)، إذ بيَّنت الدراسةُ أنَّ كِبَرَ حجم مجلس الإدارة لا يؤثر في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

- **المُتغيِّر الضابط الرابع: عدد اجتماعات لجنة المُراجَعة.**

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبرَ من مستوى الثقة (0.05)، حيث كان **(0.355)**، وهذا يؤكِّدُ عدم العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين عدد اجتماعات لجنة المُراجَعة وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، في حين بيَّنت كلٌّ من دراسة (WANG,2007)، ودراسة (قراقيش، 2009) وجودَ علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة المُراجَعة وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

ويرى الباحث أنَّ سبب عدم تأثير نشاطات لجنة المُراجَعة في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة؛ ربما يرجع إلى ارتباط المُتغيِّرات بعضها ببعض في تحليل الانحدار المتعدد، وقد يكون الاختلاف في النتيجة عائدًا إلى اختلاف العيِّنة، أو اختلاف النموذج المُستَخدَمِ لقياس جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

المبحث الرابع

النتائِجُ والتوصيات

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ما يأتي:

1. بيَّنت النتائِجُ وجود علاقة طرديَّة وقوية بين المُتغيِّرات المستقلة والضابطة، وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك اليمنية، إذ أسهمت في إحداث التغييرات الإيجابية في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة، وبنسبةِ إسهامٍ بلغت (81%) تقريبًا.
2. أوضحت النتائج أنَّ قيمة معامل الارتباط للمُتغيِّرات المستقلة والضابطة بلغت (**900.**)، أي بنسبة (90%)، وهذه القيمة موجبة؛ لأنها تزيد عن الدرجة (0.38)، ممَّا يُشيرُ إلى وجود علاقة موجبة (طرديَّة) وقوية بين المُتغيِّرات المستقلة والضابطة وجودةِ الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.
3. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طرديَّة بين المُؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.
4. توصَّلت الدراسةُ إلى وجود علاقة طرديَّة بين استقلالية المُراجِع الداخلي وجودةِ الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك اليمنية.
5. بيَّنت النتائجُ عَدَمَ العلاقةِ ذاتِ الدلالةِ الإحصائيَّةِ بين كلٍّ من المُتغيِّرات المستقلة: (خبرة المراجع الداخلي، ووجود دليل لإدارة المُراجَعة الداخلية، وحجم إدارة المُراجَعة الداخلية) وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.
6. بيَّنت النتائجُ عَدَمَ العلاقةِ ذاتِ الدلالةِ الإحصائيَّةِ بين المُتغيِّرات الضابطة وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.

التوصيات:

بعد أن تمَّ استعراض مشكلة الدراسة واختبار فَرَضِيَّاتها، وفي ضوء النتائج التي تمَّ التوصَّلُ إليها في الدراسة الحالية يوصي الباحث بالآتي:

1. استمرارُ إدارة المُراجَعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية باختيار الموظفين الأكفاء ذوي المُؤهِّلات العلمية العليا والمِهْنيَّة؛ لما له من أثرٍ كبيرٍ في تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.
2. تطوير السياسات الفاعلة للتدريب المهني، وتبني برامج تدريبية؛ لتطوير مهارات العاملين في إدارات المُراجَعة الداخلية في البنوك التجارية.
3. ضرورة تفعيل تطبيق دليل المُراجَعة الداخلية؛ لما له من أثرٍ بالغٍ في تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.
4. العمل على استمرارية تدعيم مُقوِّمات استقلالية المُراجِع الداخلي؛ لكي يتمكَّنَ من القيام بأداء مهامِّهِ على أكملِ وجه.
5. يوصى الباحث بمزيد من الأبحاث المتعمقة في هذا المجال لتحليل نتائج الدراسة من خلال توسيع نطاق العيِّنة، والتوسع في خصائص فاعلية المُراجَعة الداخلية، للقيام بدورها في تحسين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أ) المراجع العربية:

إبراهيم، محمد عبدالله وحسين، حسن فائز (2018). **تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين معايير الـIIA، وعمل وحدات التدقيق الداخلي في العراق.** مجلة دراسات مُحاسَبيَّة ومالية، 13(43)، 193- 214.

أبو سرعة، عبد السلام عبد الله(2010). **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزاير، الجزائر.

أبو علي، سوزي، وآخرون (2011). **أثر جودة الأرباح المُحاسَبيَّة على تكلفة الاقتراض طبقًا لمعايير الإبلاغ المالي الدَّوْليَّة.** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 7(3)، 433-460.

بافقير، سالم محمد (2014م). **المحاسبة في المنشآت المالية، الجزء الأول، المحاسبة في البنوك.** دار حضرموت للنشر: اليمن.

بافقير، سالم محمد (2015م). **المحاسبة الإدارية،** (طبعة مزيدة منقحة). دار الوجيدة للنشر والتوزيع: اليمن.

بعوج، فاطمة (2015م). **دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار، دراسة لحالة المؤسسة الجزائرية للنسيج والتجهيز – بسكرة،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

بلفقيه، محمد علوي وباشيخ، عبداللطيف محمد (2012). **العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية،** رسالة ماجستير منشورة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، 2(28)، 3-31.

البنك المركزي اليمني (2013). دليل حوكمة البنوك. الجمهورية اليمنية.

التميمي، جمانة حنظل (2013). **العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقية دراسة ميدانية في الكليات والمراكز البحثية في جامعة البصرة،** مجلة كلية الإدارة والاقتصاد 5(10)،194- 219.

التميمي، محمد مهند جاسم (2018). **قياس جودة الأرباح في القوائم المالية لقطاع شركات التأمين المُدرَجَة في سوق العراق للأوراق المالية.** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (54)303- 316.

الجابري، خالد محمد (2018). **تقييم جودة العمليات المصرفية في البنوك اليمنية**. مجلة جامعة الجزيرة، 1(1)، 225-240.

الجبو، مصطفى محمد (2017). **تقييم مدى مساهمة إدارة المُراجَعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال تطبيق المعايير الدَّوْليَّة** للمُراجَعة الداخلية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 5(عدد خاص)،82-101.

جربوع، يوسف محمود (2011م). **بحوث ودراسات لتطوير مهنة مُراجَعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة**. 5(6)، 116-133.

الجمال، جيهان عبدالمعز (2014م). **المُراجَعة وحوكمة الشركات**. دار الكتاب الجامعي: الإمارات العربية المتحدة.

جمعة، أحمد حلمي (2004). **إدارة المعرفة والتدقيق**. المؤتمر العلمي السنوي الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية.

حسين، علي إبراهيم وعلي، آلاء غالب (2018). **أثر الخصائص التنظيمية للمصارف في جودة الأرباح المُحاسَبيَّة**. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 3(43)، 3-17.

حمد، منى كامل (2016). **دور الاتِّجاهَات المعاصر للتدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري**. جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال، مجلة المحاسب، 23(45)، 9-23.

حمدان، علام محمد وآخرون (2012). **دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها**. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 8 (3)، 409-433.

الخطيب، خالد (2010م). **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: الأردن.

ديوان الرقابة المالية (2007م). **الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي**. جمهورية العراق.

الربيدي، محمد وبامشموس، عبد الله (2007). **المحاسبة في البنوك الإسلامية والتقليدية مدخل النظم**. الطبعة السادسة، دار الكتب: اليمن .

رياض، سامح محمد (2012). **دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية**، المجلة العربية في المحاسبة، جامعة البحري، ص 8-51.

الزهرة، كرار سليم (2016). **قياس مستودى جودة الأرباح المُحاسَبيَّة ومدى تأثرها بمحددات هيكل الملكية**. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 6(3)، 146-182.

سرايا، محمد ، وآخرون، (2018م). **أساسيات الرقابة والمُراجَعة الداخلية الحديثة**. دار التعليم الجامعي: جمهورية مصر العربية.

سليم، طرابلسي وخيرالدين، معطي الله (2016). **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وانعكاساتها على حوكمة الشركات**. مجلة العلوم الاقتصادية،2(17)، 45-63.

السيد، احمد عبدالناصر شحدة(2008). **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان**. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الاردن.

الشريف، إقبال عدنان وأبو عجيلة، عماد محمد (2007). **العلاقة بين جودة الأرباح المُحاسَبيَّة والحاكمية المؤسسية**. بحث غير منشور، الأردن، عمَّان.

الشوتري، واخرون(2015). **تأثير الكفاءة على مخصصات خسائر القروض/التمويل: دراسة مقارنة على البنوك الإسلامية والتقليدية**. مجلة اسطنبول، 15(4)، 28-272.

الشيخ، علي ناظم عبد الأمير، ومحمد، علي كريم (2017). **كفاءة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي وأثره في تطبيق حوكمة الشركات**. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 7(4)، 118-121.

صالح، رضا إبراهيم (2009). **العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية**. كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ، مصر.

الطويل، عصام محمد (2009). **مدى فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدَّوْليَّة**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزَّة.

عبدربه، رائد (2010م). **المُراجَعة الداخلية**. الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.

عبيد، فداء عدنان وأكبر يونس عباس (2016). **جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية.** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (48)، 249-264.

علي، عبدالرحمن سعيد (2019). **الأزمة المالية وأثرها على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية دراسة على عيّنة من المُدَقِّقين الداخليين في محافظة الأنبار**. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، 15 (45)، 163-179.

العمودي، أحمد عبدالله وبن كليب، سالم عبدالله (2015). **العوامل المؤثرة على دور المُراجِع الداخلي تِجاهَ إدارة المخاطر في المصارف اليمنية.** مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 9(5)، 137-168.

فاضل، عبدالكريم محمد يحيى (2007). **مدى تأثير العوامل البيئية والتنظيمية والسلوكية والتكنولوجية على فاعلية نظم المعلومات المُحاسَبيَّة لدى البنوك التجارية اليمنية في الجمهورية اليمنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

فرحان، حسن والطوقي، عبدالله (2008). **واقع القطاع المصرفي وفرص الاستثمار المتاحة أمامه.** مجلة الدراسات الاجتماعية،(27)83-134.

قراقيش، سائد (2009). **تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المُدرَجَة في بورصة عمان.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

لضن، هيا مروان إبراهيم (2016). **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

مبارك ،الرفاعي إبراهيم،(٢٠١٠ م)، **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية**، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة فى المملكة العربية السعودية بعنوان مهنة المحاسبة فى المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين ،كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود .

المَجْمَع العربي للمحاسبين (2001). **مفاهيم التدقيق المتقدمة.** المَجْمَع العربي للمحاسبين، عمان، الأردن.

- المدلل، يوسف سعيد (2007). دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزَّة.

مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم(2012)، **أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية دراسة نظرية تطبيقية.** كلية التجارة، جامعة سلمان بن عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية.

المنياوي، جاد (2000م). **إدارة البنوك التجارية: مدخل تطبيقي.** المكتبة العصرية: جمهورية مصر العربية.

نجم، أسماء سهيل (2016). **استخدام مقاييس التدفق النقدي في تقييم جودة الأرباح.** مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، دراسة تطبيقية في مصرف الشمال للتمويل والاستثمار، 8(15)، 181-213.

نسمان، إبراهيم إسحق (2009). **دور إدارات المُراجَعة الداخلية في تفعيل مبادِئ الحوكمة.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

نور، عبدالناصر إبراهيم، والعواوودة، حنان (2017). **إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المُحاسَبيَّة: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 13(2)،161-179.

وزارة الشؤن القانونية. (1998). **قانون رقم 38 بشأن البنوك.** الجمهورية اليمنية.

وزارة الشؤن القانونية. (2010). **القانون رقم(5) بشأن إنشاء وتنظيم وظيفة المراجعة الداخلية بوحدات الجهاز الاداري للدولة.** الجمهورية اليمنية.

الوشلي، أكرم (2015). **نشأة وتطور وظيفة التدقيق الداخلي.** مجلة المُدَقِّق الداخلي اليمني، (1)، 14-29.

يعقوب، ابتهاج إسماعيل وطاهر، علي عبد الرضاء (2014). **العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قدرات المستثمرين.** مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 37(101)، 240-258.

ب) المراجع الأجنبية:

Arens, E and Beasley,M . (2012). **Auditing and assurance services : an integrated approach**. 14 th edition, Pearson , USA.

Daniela, P.(2015) **Intrenal Audit Defining, Objectives, Functions and Stages**. University of Sibiu,Studies in business and Economics,8(5),238-246.

Dechow Patricia M., & Schrand Catherine M. (2004). **"Earnings Quality"**. The Research Foundation of CFA Institute.

De-jun, WU. (2009). "**What are Affecting Earnings Quality: A summarization"** Journal of Modern Accounting and Auditing, 5(5): 53-58.

Farinha, J. and Moreira, J (2007). "**Dividends and Earning Quality: The Missing Link**". Working Paper University of Porto.

IIA , Avision for the future.(1999) **Professional Practices framework for Internal Auditing**, Altamonte Springs , IIA, www.theiia.org.

Institute of Internal Auditors IIA,(2008). **Definition of Internal Auditing**", Issued: October 1, 2008, REV: January 1, 2009 . http://www.theiia.org .

International Federation of Accountants, (2015). **Handbook of International Quality Control, Auditing, Review**, Other Assurance, and Related Services Pronouncements Edition, International Federation of Accountants.

Kontogeorgis, G.(2018). **The Role of Internal Audit Function on Corporate Governance and Management**, Panteion University of Social and Political Sciences, 8(4), 100-114 .

Pickett , k. spencer, H. (2005) **The essential hand book of internal auditing by john willy and sons** , England.

Pickett, K. H. Spencer,(2004) **" The Internal Auditor at Work "** John Wiley and Sons.

Richardson Scott. (2003). **"Earnings Quality and Short Sellers". Accounting Horizons, Supplement**, 49-61

Saleh, N. M. Iskandar, T. M. and Rahmat, M. M. (2007). **Audit Committee Characteristics and Earning Management: Evidence from Malaysia". Asian Review of Accounting,** 15 (2), 147-163.

Soltani, bahram, 2007. **Auditing An International Approach, one edition , Pearson Education Limited** .

Wang, B. (2007). **Did independent director supervise: A study from the angle of earnings quality of listed Chinese companies. Finance Research**, 1, (109)-121.

الـــمـلاحـــــق

ملحق رقم (1) نِسَبُ المُراجِعين في إدارة المُراجَعة الداخلية بحسب مستوياتهم العلمية والمِهْنيَّة

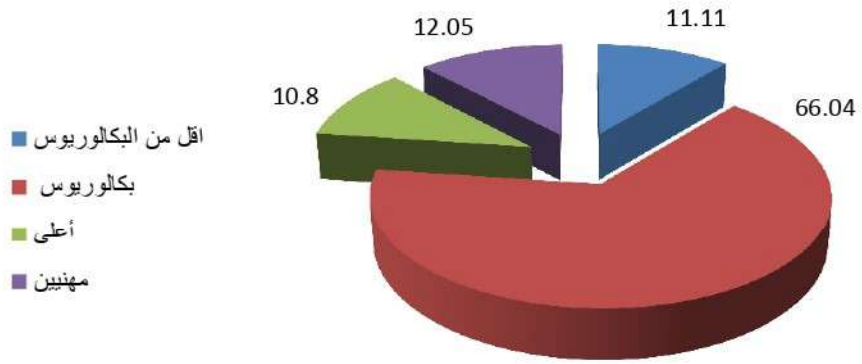

ملحق رقم (2) نِسَبُ المُراجِعين الجامعيين في إدارة المُراجَعة في البنوك التجارية اليمنية

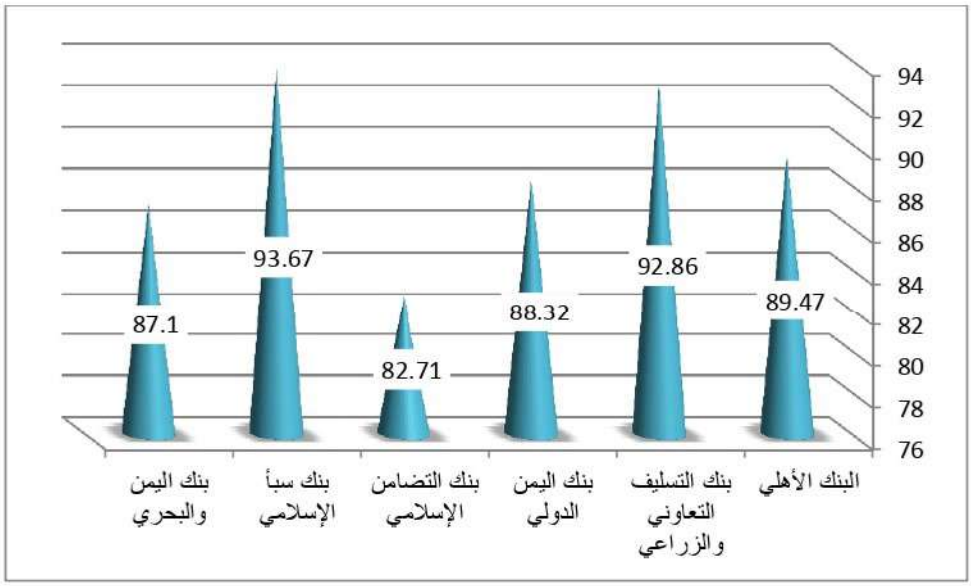

ملحق رقم (3) عدد المُراجِعين في إدارة المُراجَعة الداخلية بحسب مستوى الخبرة

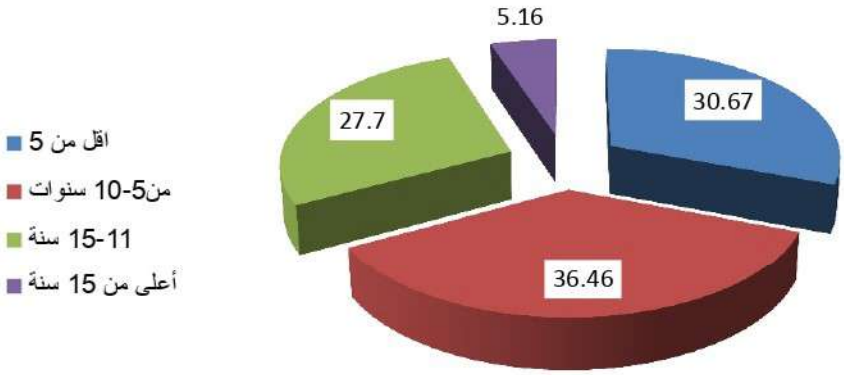

ملحق رقم (4) استبانة الدراسة وبياناتُها

رقم الاستمارة ( )

استمارة استبانة البيانات الكمية

الأخ / .....

اسم البنك: التضامن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحن بصدد إجراء دراسة حول:

"**أثر فاعلية المُراجَعة الداخلية على جودة الأرباح المُحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية**"؛ لذلك نتوجه إليكم بالشكر والاحترام راجيًا تعاونكم لاستكمال هذه الدراسة من خلال تعبئة بيانات الاستمارة المرفقة. موكدين لكم بأن جميع المعلومات التي سنحصل عليها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم مني جزيل الشكر والتقدير

الباحث

سعود صالح عمر المقدع

أولاً: البيانات الكمية

الرجاءُ التكرُّمُ بتعبئة بيانات الجدول الآتي لبعض البيانات الكمية لإدارة المُراجَعة الداخلية ولجنة المُراجَعة وأعضاء مجلس الإدارة بالبنك:

بيانات المُراجَعة الداخلية	2013	2014	2015	2016	2017
عدد أعضاء فريق المُراجَعة الداخلية بالبنك					
عدد المُراجِعين الداخليين الحاصلين على مؤهل البكالوريوس					
عدد المُراجِعين الداخليين الحاصلين على مؤهل أعلى من البكالوريوس					
عدد المُراجِعين الداخليين الحاصلين على مؤهل أقل من البكالوريوس					
عدد المُراجِعين الداخليين الحاصلين على مؤهل مهني					
عدد المُراجِعين الذين لديهم سنوات خبرة أقل من خمس سنوات					
عدد المُراجِعين الذين لديهم سنوات خبرة من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات					
عدد المُراجِعين الذين لديهم سنوات خبره من عشر سنوات إلى أقل من خمس عشر سنة					
عدد المُراجِعين الذين لديهم سنوات خبره من خمس عشر سنة فأكثر					

بيانات لجنة المُراجَعة	2013	2014	2015	2016	2017
عدد اجتماعات لجنة المُراجَعة					

بيانات أعضاء مجلس الإدارة	2013	2014	2015	2016	2017
عدد أعضاء مجلس الإدارة					
عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. العضو المستقل هو: الذي ليس لديه سلطة تنفيذية داخل البنك ولا يمتلك أسهما.					
عدد أعضاء الإدارة التنفيذيين. العضو التنفيذي هو: الذي لديه سلطة تنفيذية داخل البنك أو يمتلك أسهما.					

ثانياً: **البيانات الوصفية**

الرجاء التكرم بالإجابة بـ(نعم) أو (لا) عن بعض البيانات المتعلقة بإدارة المُراجَعة الداخلية بالبنك:

بيانات المُراجَعة الداخلية	نعم	لا
تتبع إدارة المُراجَعة الداخلية بالبنك من الناحية الإدارية مجلس الإدارة.		
تتبع إدارة المُراجَعة الداخلية بالبنك من الناحية الفنية لجنة المُراجَعة.		
يتوافر لدي إدارة المُراجَعة الداخلية بالبنك دليل ينظم إجراءات عملها.		
يتحصل أعضاء إدارة المُراجَعة الداخلية على دروات تدريبية خلال العام.		

الملحق رقم (5) مصفوفة الارتباط بين المُتغيِّرات المستقلة والمُتغيِّر التابع بوجود المُتغيِّرات الضابطة

Correlations

		المؤهل	الخبرة	االدليل	الاستقلالية	حجـم إدارة المُراجَعـة الداخلية	جودة الأرباح
المؤهل	Pearson Correlation		.734**	.896**	.600**	.177	.789**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.001	.350	.000
الخبرة	Pearson Correlation			.959**	.538**	-.063-	.623**
	Sig. (2-tailed)			.000	.003	.742	.000
الدليل	Pearson Correlation				.609**	.033	.735**
	Sig. (2-tailed)				.000	.863	.000
الاستقلالية	Pearson Correlation					.157	.791**
	Sig. (2-tailed)					.417	.000
حجم إدارة المُراجَعة الداخلية	Pearson Correlation						.217
	Sig. (2-tailed)						.248
جودة الأرباح	Pearson Correlation						
	Sig. (2-tailed)						

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم (6) شروط استخدام تحليل الانحدار المتعدد (تضخم التباين)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-8.360-	2.283		-3.661-	.001		
	المؤهل	8.405	2.448	.495	3.434	.002	.404	2.474
	االخبرة	-.160-	1.519	-.014-	-.105-	.917	.451	2.218
	دليل المراجعة	1.598	.795	.321	2.010	.056	.329	3.043
	الاستقلالية	1.438	.486	.387	2.960	.007	.492	2.032
	حجم ادارة المراجعة الداخلية	.775	.392	.310	1.978	.060	.341	2.936

تضخم التباين كان أقل من الدرجة (5)، ما يشير إلى عدم وجود تضخم في التباين.

الملحق رقم (7) شروط استخدام تحليل الانحدار المتعدد(التوزيع الطبيعي)

Model	R	R Square	Durbin-Watson
1	.898[a]	.807	2.106

تقع قيمة معامل Durbin–Watson بين الدرجة (1.50– 2.50)، ما يعني أنَّ المتغير العشوائي يتوزع توزيعًا طبيعيًّا.

الملحق رقم (8) اختبار (ANOVAb)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	34.139	8	4.267	12.018	.000[a]
	Residual	7.102	20	.355		
	Total	41.241	28			

a. Predictors: (Constant), المؤهل العلمي والمهني، الخبرة، دليل المراجعة، الاستقلالية ،حجم إدارة المراجعة الداخلية ،حجم مكتب المراجعة ،حجم المنشأة ،حجم مجلس الإدارة، اجتماعات لجنة المراجعة

b. Dependent Variable: جودة الارباح

الملحق رقم (9) جودة الأرباح المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية عينة البحث للمُدَّةِ من 2013 إلى 2017م

البنك / العام	2013	2014	2015	2016	2017
بنك اليمن البحرين	35.31666374	4.543932399	2.871872869	-4778.454739	8583.036853
البنك الأهلي	3.793713755	382.5158595	-31.55114756	5.66928124	23.27903218
بنك التسليف	7.131866576	12.70057423	-10.02233255	41.29865779	1111.248568
بنك اليمن الدولي	12.40274948	5.371421454	3.176610386	11.92930507	6.146608742
بنك التضامن	-0.08697539	1.52074531	-22.9983787	3.861530541	-1.479339798
بنك سبأ	355.6852862	4.485201816	-51.33545727	24615.84985	44.54933876

إعداد: الباحث

Abstract :

Impact of the effectiveness of internal auditing on the quality of accounting earning

(Field Study for the Yemeni Commercial Banks)

Prepared by : Saud Saleh Omer Al-magda

Supervised by : Dr.Ghassan Ba-jaleedah

This Study aimed basically to identify the impact of the effectiveness of the internal auditing on the quality of accounting earning at the Yemeni Commercial banks , for the period from 2013 until 2017, for the purpose of achieving the objectives of this study as well as testing the hypotheses , two types of data were dealt with: the primary data and the secondary data,it is a collective study from all Yemeni Commercial Banks, the study sample consisted of 6 commercial banks, the multiple linear regression analysis was used to measure and test the study hypotheses. this study revealed the results including: There is a strong and positive relation with a statistical significance between the scientific & professional qualifications for the internal auditor, Independence of the internal auditing process & the quality of the accounting earning at the Yemeni Commercial Banks, There is no relation of a statistical significance between the independent variables and the level of experience for the internal auditor, Availability & application of the special guide for the internal auditing and the management of internal auditing and the quality of accounting earning at the Yemeni Commercial Banks.

The study has strongly recommended the continuity of managing the internal auditing at the Yemeni Commercial banks by selecting highly competent staff who have high scientific & professional qualifications thus, this will effectively contribute in improving the quality of accounting earning, this study has also recommended that it is necessary to activate the application of internal auditing Guide as it has good impact in the improvement of profits at the Yemeni commercial Banks.

Eventually, the researcher recommended that more deep researches must be conducted in this field in order to analyze the results of this study through the expansion of the sample as well as expanding the properties of the effectiveness of internal auditing to play its role in improving the quality of accounting earning.

Keywords: Internal Auditing, Quality Of Accounting Earning, Yemeni Commercial Banks, Republic Of Yemen.

Republic of Yemen

Ministry of Higher Education

& Scientific Research

AL- Rayan University

Faculty of Higher Studies

جـــامـــعـــة الـــريـــــان
AL-RAYAN UNIVERSITY

Impact of the Effectiveness of Internal Auditing on the Quality of Accounting Earning

Field Study for the Yemeni Commercial Banks

Thesis Submitted to AL Rayan University

to Complete the Requirements of Obtaining

a Master's Degree in Accounting

By

Saud Saleh Omer Al-magda

Supervisor

Dr.Ghassan Ba-jaleedah

2021 م / 1443 هـ

Republic of Yemen
Ministry of Higher Education
& Scientific Research
AL- Rayan University
Faculty of Higher Studies

Impact of the Effectiveness of Internal Auditing on the Quality of Accounting Earning

Field Study for the Yemeni Commercial Banks

Thesis Submitted to AL Rayan University
to Complete the Requirements of Obtaining
a Master's Degree in Accounting

By
Saeed Saleh Omer Al-mugdo

Supervisor
Dr.Ghassan Ba-jaloobah

1443 / 2021